

Distr.: General
22 November 2012
Arabic
Original: English

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



وثيقة أساسية مشتركة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية*

[٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١]

* وفقاً للمعلومات المحالة إلى الدول الأطراف فيما يتعلق بتجهيز تقاريرها، لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	١٤٦-١	أولاً - معلومات عامة
٣	١	ألف - الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة
٩	١٤٦-٢	باء - الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني
٤٠	٢٤٥-١٤٧	ثانياً - الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان
٤٠	١٥٣-١٤٧	ألف - قبول معايير حقوق الإنسان الدولية
٤١	٢١٧-١٥٤	باء - الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني
٥٣	٢٤٣-٢١٨	جيم - إطار تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني
٥٩	٢٤٥-٢٤٤	دال - عملية رفع التقارير على الصعيد الوطني
٦٠	٢٥٦-٢٤٦	ثالثاً - معلومات عن عدم التمييز والمساواة وسبل الانتصاف الفعالة

أولاً - معلومات عامة

ألف - الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة

١ - ترد فيما يلي معلومات إحصائية أساسية تستند إلى أحدث الأرقام المتاحة عن المملكة المتحدة:

المملكة المتحدة^(١)

السكان	
الحجم ^(٢)	٦١ ٧٩٢ ٠٠٠
نسبة النمو عن السنة السابقة ^(٣)	٠,٦٠ في المائة
الكثافة ^(٤) (عدد الأشخاص لكل كيلومتر مربع)	٢٥٥
عدد الرجال بالنسبة لكل ١٠٠ امرأة ^(٥)	٩٦,٦٨
الفئات الإثنية ^(٦)	بيض (٩٢,١ في المائة)، مختلطون (١,٢ في المائة)، آسيويون خالصون أو آسيويون بريطانيون (٤,٠ في المائة)، سود أو سود بريطانيون (٢,٠ في المائة)، صينيون (٠,٤ في المائة)، فئات إثنية أخرى (٠,٤ في المائة) (نيسان/أبريل ٢٠٠١)
نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة ^(٧)	١٩ في المائة
نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ سنة ^(٨)	١٦ في المائة (٦٥ فما فوق)
نسبة السكان في المناطق الحضرية ^(٩)	٧٩,٧ في المائة (نيسان/أبريل ٢٠٠١)

- (١) الأرقام لعام ٢٠٠٩ أو لمنتصف عام ٢٠٠٨ ما لم يُذكر خلاف ذلك.
- (٢) التقديرات السكانية لمنتصف عام ٢٠٠٩، مكتب الإحصاءات الوطنية.
- (٣) التقديرات السكانية لمنتصف عام ٢٠٠٩، مكتب الإحصاءات الوطنية.
- (٤) التقديرات السكانية لمنتصف عام ٢٠٠٩، مكتب الإحصاءات الوطنية.
- (٥) التقديرات السكانية لمنتصف عام ٢٠٠٩، مكتب الإحصاءات الوطنية.
- (٦) التعداد السكاني، نيسان/أبريل ٢٠٠١، مكتب الإحصاءات الوطنية. ووفقاً لأرقام "تجريبية" أحدث عهداً نشرها مكتب الإحصاءات الوطنية (Office for National Statistics) كان توزيع سكان إنكلترا في منتصف عام ٢٠٠٧ كما يلي: بيض (٨٨,٢ في المائة)، مختلطون (١,٧ في المائة)، آسيويون أو آسيويون بريطانيون (٥,٧ في المائة)، سود أو سود بريطانيون (٢,٨ في المائة)، صينيون (٠,٨ في المائة)، فئات إثنية أخرى (٠,٧ في المائة).
- (٧) التقديرات السكانية لمنتصف عام ٢٠٠٩، مكتب الإحصاءات الوطنية.
- (٨) التقديرات السكانية لمنتصف عام ٢٠٠٩، مكتب الإحصاءات الوطنية.
- (٩) التعداد السكاني، نيسان/أبريل ٢٠٠١، مكتب الإحصاءات الوطنية، باستخدام التصنيف الحضري/الريفي لعام ٢٠٠٤. تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام تتعلق ببريطانيا العظمى (إنكلترا وويلز واسكتلندا) فقط.

السكان	
الديانة ^(١٠)	مسيحيون (٧١,٨ في المائة)، بدون ديانة (١٥,١ في المائة)، دون ديانة معلنة (٧,٨ في المائة)، مسلمون (٢,٨ في المائة)، هندوس (١,٠ في المائة)، سيخ (٠,٦ في المائة)، يهود (٠,٥ في المائة)، بوذيون (٠,٣ في المائة)، معتنقون لأي ديانة أخرى (٠,٣ في المائة) (نيسان/أبريل ٢٠٠١)
معدل وفيات الرضع ^(١١) - عدد وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي	٤,٧ (بريطانيا ٢٠٠٨)
معدل المواليد ^(١٢)	٣٨٣ ٧٩٤ مولود حي في عام ٢٠٠٨ (١٢,٩ لكل ١ ٠٠٠ نسمة)
معدل الوفيات ^(١٣) - لكل ١ ٠٠٠ نسمة	٩,٤ (٢٠٠٨)
الذكور	٩,٢
الإناث	٩,٧
العمر المتوقع عند الولادة ^(١٤)	
ذكور	٧٧,٤
إناث	٨١,٦
معدل الخصوبة الإجمالي ^(١٥) - عدد الأطفال للمرأة الواحدة	١,٩٠ (٢٠٠٧)، ١,٩٦ (٢٠٠٨)
متوسط حجم الأسرة المعيشية ^(١٦)	٢,٤ شخص لكل أسرة معيشية
الناتج المحلي الإجمالي ^(١٧)	١,٣ تريليون جنيه إسترليني
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التضخم ^(١٨)	٢٠ ٩٨٠ جنيه إسترليني (٢٠٠٩) ٣,٢ في المائة (حزيران/يونيه ٢٠١٠)
(١٠) التعداد السكاني، نيسان/أبريل ٢٠٠١، مكتب الإحصاءات الوطنية. تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام تتعلق ببريطانيا العظمى (إنكلترا وويلز واسكتلندا) فقط.	
(١١) الاتجاهات السكانية ١٣٨ (٢٠٠٩)، مكتب الإحصاءات الوطنية. ويرتكز ذلك على التسجيلات وليس على الأحداث.	
(١٢) الملخص السنوي للمطبوعات الإحصائية، طبعة عام ٢٠١٠. مكتب الإحصاءات الوطنية.	
(١٣) الملخص السنوي للمطبوعات الإحصائية، طبعة عام ٢٠١٠. مكتب الإحصاءات الوطنية. الأرقام عن إنكلترا وويلز فقط.	
(١٤) الاتجاهات السكانية ١٣٨ (٢٠٠٩)، مكتب الإحصاءات الوطنية.	
(١٥) الملخص السنوي للمطبوعات الإحصائية، طبعة عام ٢٠١٠. مكتب الإحصاءات الوطنية. معدل الخصوبة الإجمالي في الجدول ٢-٢ هو عدد الأطفال الذي تلده امرأة إذا استمرت الأنماط الراهنة للخصوبة طوال فترة الإنجاب لدى المرأة.	
(١٦) متوسط حجم الأسرة المعيشية في بريطانيا العظمى = ٢,٤ شخص في عام ٢٠٠٩ (الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة، الفصل الثاني)، مأخوذة عن الاتجاهات الاجتماعية ٤٠ (٢٠٠٩)، الفصل ٢.	
(١٧) الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة ٢٠١٠. مكتب الإحصاءات الوطنية.	
(١٨) مؤشر السعر الاستهلاكي. مكتب الإحصاءات الوطنية، تموز/يوليه ٢٠١٠.	

السكان	
العجز/الفائض الحكومي ^(١٩)	-١٥٩,٢ بليون جنيه إسترليني (١١,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) (٢٠٠٩)
الدين الحكومي ^(٢٠)	٩٥٠,٤ بليون جنيه إسترليني (٦٨,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) (٢٠٠٩)
معدل الاستخدام ^(٢١)	٧٢,٣ في المائة (٢٨,٩٨٤ مليون نسمة) (آذار/مارس - أيار/مايو ٢٠١٠)
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين ^(٢٢)	٩٩,٠ في المائة (٢٠٠٩)

مؤشرات بشأن النظام السياسي

المؤشر	القيمة
عدد الأحزاب السياسية المعترف بها على الصعيد الوطني	١٢١ حزباً سياسياً (بالإضافة إلى مرشحين مستقلين) ^(٢٣)
نسبة السكان المؤهلين للتصويت	٧٨,٨ في المائة (تقريباً) ^(٢٤)
نسبة السكان غير المواطنين المسجلين في قوائم الناخبين	غير متوفرة للناخبين البرلمانيين ^(٢٥)
عدد الشكاوى المقدمة بشأن إجراء الانتخابات، بحسب نوع المخالفة المزعومة للإجراءات القانونية	صدرت عريضتنا دعوى لمعارضة النتائج في الانتخابات العامة ^(٢٦) لسنة ٢٠١٠

- (١٩) دين/عجز حكومة المملكة المتحدة، مكتب الإحصاءات الوطنية، آذار/مارس ٢٠١٠.
- (٢٠) دين/عجز حكومة المملكة المتحدة، مكتب الإحصاءات الوطنية، آذار/مارس ٢٠١٠.
- (٢١) إحصاءات سوق العمالة، مكتب الإحصاءات الوطنية، تموز/يوليه ٢٠١٠.
- (٢٢) كتاب الحقائق العالمية لوكالة الاستخبارات المركزية CIA، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩.
- (٢٣) عدد الأحزاب التي شاركت في الانتخابات العامة لعام ٢٠١٠، دون حساب المرشحين المستقلين، والمرشحين الذين لم يعطوا أوصافاً والرئيس.
- (٢٤) تم الحصول على هذا الرقم من تقديرات عدد سكان المملكة المتحدة البالغين ١٨ سنة من العمر أو أكثر في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الذي بلغ ٤٨,٧ مليون نسمة. وكان العدد الإجمالي لسكان المملكة المتحدة ٦١,٨ مليون نسمة. يرجى الملاحظة أن هذا يعطي تقديراً تقريبياً فقط للنسبة من السكان المؤهلة للتصويت: ويتمتع بحق الانتخاب في المملكة المتحدة المواطنون البريطانيون والمواطنون الآيرلنديون المقيمون في المملكة المتحدة ومواطنو بلدان الكومنولث المقيمون بصورة قانونية في المملكة المتحدة، ممن بلغوا ١٨ عاماً من العمر حيث يمكنهم التصويت في جميع عمليات الانتخاب. ويمكن لمواطني بلدان الاتحاد الأوروبي المقيمين في المملكة المتحدة التصويت في البرلمان الأوروبي وفي الانتخابات المحلية وليس في الانتخابات العامة. وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٠، بلغ عدد الناخبين البرلمانيين المسجلين ٤٥,٦ مليون نسمة.
- (٢٥) انظر مناقشة مجلس العموم، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، -Written Parliamentary Question 1298-9.c.
- "المسألة البرلمانية المدونة". المواطنون البريطانيون والمواطنون الآيرلنديون المقيمون في المملكة المتحدة ومواطنو بلدان الكومنولث المقيمون بصورة قانونية في المملكة المتحدة، ممن بلغوا ١٨ عاماً من العمر يمكنهم التصويت في الانتخابات العامة. ولا يتم مركزياً جمع المعلومات عن تسجيل الناخبين التي تحدد كلاً من المواطنين الآيرلنديين ومواطني بلدان الكومنولث بصورة منفصلة.

الأصوات بالمقارنة مع عدد المقاعد في الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠	حزب المحافظين ٣٦,١ في المائة و٣٠,٦ مقاعد (٤٧ في المائة)، وحزب العمال ٢٩,٠ في المائة و٢٥٨ مقعداً (٤٠ في المائة) وحزب الليبراليين الديمقراطيين ٢٣,٠ في المائة و٥٧ مقعداً (٩ في المائة)، وأحزاب أخرى ١١,٩ في المائة و٢٩ مقعداً (٤ في المائة)
النسبة المئوية للنساء في البرلمان	١٤٣ عضوه برلمان منتخبة - ٢٢ في المائة من جميع أعضاء البرلمان ^(٢٧)
نسبة الانتخابات الوطنية ودون الوطنية التي أُحرقت في موعدها (في حدود الجدول الزمني الذي ينص عليه القانون)	كلها (١٠٠ في المائة)
متوسط عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الوطنية ودون الوطنية بحسب الإدارات التي نقلت إليها السلطة	وستمنستر: ٦٥,١ في المائة (٢٠١٠)، ٦١,٤ في المائة (٢٠٠٥)، ٥٩,٤ في المائة (٢٠٠١)، ٧١,٤ في المائة (١٩٩٧) جمعية آيرلندا الشمالية: ٦٢,٣ في المائة (٢٠٠٧)، ٦٣,١ في المائة (٢٠٠٣)، ٦٨,٨ في المائة (١٩٩٨) ^(٢٨)
	البرلمان الاسكتلندي: ٥٢,٤ في المائة (٢٠٠٧)، ٤٩,٤ في المائة (٢٠٠٣)، ٥٨,٢ في المائة (١٩٩٩) ^(٢٩)
	الجمعية الويلزية: ٤٣,٥ في المائة (٢٠٠٧)، ٣٨,٢ في المائة (٢٠٠٣)، ٤٦,٣ في المائة (١٩٩٩) ^(٣٠)

مؤشرات بشأن الجريمة وإدارة العدالة في إنكلترا وويلز

المؤشر	القيمة
نسبة الجرائم المركبة، المصنفة جرائم عنف	٢٢ في المائة (خمس عدد الجرائم تقريباً) ^(٣١)
الاتجاهات السائدة في جرائم العنف ^(٣٢) من ١٩٩٥ إلى - ٤١ في المائة	٢٠٠٨/٢٠٠٧
(٢٦)	http://www.electoralcommission.org.uk/_data/assets/pdf_file/0010/100702/Report-on-the-administration-of-the-2010-UK-general-election.pdf~page=34
(٢٧)	في الانتخابات العامة لعام ٢٠١٠.
(٢٨)	عدد الناخبين في الانتخابات الثلاثة الأخيرة لجمعية آيرلندا الشمالية.
(٢٩)	عدد الناخبين في الانتخابات الثلاثة الأخيرة للبرلمان الاسكتلندي. وتستخدم هذه الانتخابات نظام الأعضاء الإضافيين في انتخاب الأعضاء وتشمل بذلك كلاً من الدائرة الانتخابية والاقتراع الإقليمي. ويعتبر عدد الناخبين المسجل أعلاه الأعلى بين أعداد الناخبين للدوائر الانتخابية والاقتراعات الإقليمية.
(٣٠)	عدد الناخبين في الانتخابات الثلاثة الأخيرة للجمعية الوطنية لويلز. وتستخدم هذه الانتخابات نظام الأعضاء الإضافيين في انتخاب الأعضاء. ويعتبر عدد الناخبين المسجل أعلاه الأعلى بين أعداد الناخبين للدوائر الانتخابية والاقتراعات الإقليمية.
(٣١)	دراسة استقصائية للجرائم في بريطانيا للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧. علماً بأن هذه الأرقام تتعلق بإنكلترا وويلز فقط.
(٣٢)	"الجرائم في إنكلترا وويلز ٢٠٠٨/٢٠٠٧: موجز للأرقام الرئيسية" (وزارة الداخلية) - أرقام تستند إلى الاتجاهات السائدة في الدراسة الاستقصائية للجرائم في بريطانيا.

المقرشر	القيمة
نسبة أعمال العنف الخطيرة ضد الأشخاص ^(٣٣)	٢ في المائة من أعمال العنف الإجمالية ضد جرائم الأشخاص
عدد الأشخاص الأكثر عرضة لأعمال العنف ^(٣٤)	الشبان (من ١٦-٢٤ سنة) طلاب متفرغون عاطلون عن العمل
عدد جرائم العنف ^(٣٥) المسجلة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ^(٣٦)	٢ ١٦٤ ٠٠٠
جرائم العنف ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ^(٣٧)	
• مع إصابات	١ ٢٦١ ٠٠٠ •
• بدون إصابات	٩٠٣ ٠٠٠ •
عدد الجرائم المسجلة - جميع الأفعال الجرمية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ^(٣٨)	٤ ٩٥٠ ٧٠٠ •
جميع الأفعال الجرمية الجنسية المرتكبة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ^(٣٩)	٥٣ ٥٠٠ •
عدد جرائم الاغتصاب المسجلة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ^(٤٠)	١١ ٦٨٤ •
• اغتصاب الإناث	١ ٠٠٦ •
• اغتصاب الذكور	

- (٣٣) أرقام تتعلق بإنكلترا وويلز للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - الدراسة الاستقصائية للجرائم في بريطانيا.
- (٣٤) دراسة استقصائية للجرائم في بريطانيا للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨: مدرجة في "الجريمة في إنكلترا وويلز للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨: موجز للأرقام الرئيسية" نشرتها وزارة الداخلية.
- (٣٥) دراسة استقصائية للجرائم في بريطانيا - أعمال العنف تتضمن الجرح والسلب والاعتداء مع التسبب بإصابات طفيفة والاعتداء الذي لا يسفر عن إصابات.
- (٣٦) أرقام تتعلق بإنكلترا وويلز للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - الدراسة الاستقصائية للجرائم في بريطانيا.
- (٣٧) أرقام تتعلق بإنكلترا وويلز للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - الدراسة الاستقصائية للجرائم في بريطانيا.
- (٣٨) الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. كما سجلتها وزارة الداخلية ضمن إحصاءات الجرائم لإنكلترا وويلز: <http://www.homeoffice.gov.uk/rds/pdfs08/hosb0708.pdf>. الأرقام المبينة تشير إلى الجرائم المسجلة لدى دوائر الشرطة.
- (٣٩) الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. كما سجلتها وزارة الداخلية ضمن إحصاءات الجرائم لإنكلترا وويلز: <http://www.homeoffice.gov.uk/rds/pdfs08/hosb0708.pdf>.
- (٤٠) الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. كما سجلتها وزارة الداخلية ضمن إحصاءات الجرائم لإنكلترا وويلز: <http://www.homeoffice.gov.uk/rds/pdfs08/hosb0708.pdf>.

المقرشر	القيمة
كشف الجرائم - حسب طريقة الكشف ^(٤١)	
• الكشف المصحوب بعقوبة ^(٤٢)	• ١ ٣٧٣ ٠٥٦
• الكشف غير المصحوب بعقوبة	• ٨٦٨
• جميع عمليات الكشف	• ١ ٣٧٣ ٩٣٣
متوسط عدد المساجين (٢٠٠٩) ^(٤٣)	• ٨٢ ٠٧٥
عدد المساجين حسب نوع الجنس ^(٤٤)	
• ذكور	• ٧٧ ٨١٢
• إناث	• ٤ ٢٦٣
الوفيات أثناء الحجز في دوائر الشرطة ^(٤٥)	
• عدد حالات الوفاة أثناء الحجز في دوائر الشرطة أو خلاف ذلك (٢٠٠٠/١٩٩٩)	• ٧٠
• النسبة المئوية للتغير في الفترة ٢٠٠٠/١٩٩٩	• + ٤ في المائة
سبب الوفاة أثناء الحجز في دوائر الشرطة ^(٤٦)	
• التسمم بالمشروبات الروحية أو المخدرات والعقاقير المراقبة	• ٣٠
• الناجمة عن حوادث الدرجات النارية أو السيارات	• ٢٤
• الناجمة عن الأذى الذاتي المتعمد	• ١٤

- (٤١) الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. كما سجلتها وزارة الداخلية ضمن إحصاءات الجرائم لإنكلترا وويلز فقط.
- (٤٢) الكشف عن الجرائم هي أفعال جرمية تتم تسويتها عن طريق الجزاءات الرسمية، من قبيل تهمة موجهة من الشرطة أو الاستدعاء للمثول أمام المحكمة أو توجيه تنيبه.
- (٤٣) المقيمون في السجون، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وزارة العدل (إنكلترا وويلز فقط) <http://www.justice.gov.uk/docs/population-in-custody-january09.pdf>
- (٤٤) المقيمون في السجون، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وزارة العدل (إنكلترا وويلز فقط) <http://www.justice.gov.uk/docs/population-in-custody-january09.pdf>
- (٤٥) الأرقام مأخوذة من "حالات الوفاة أثناء الحجز في دوائر الشرطة: إحصاءات خاصة بإنكلترا وويلز، نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى آذار/مارس ٢٠٠٠". <http://www.homeoffice.gov.uk/rds/pdfs/deaths2000.pdf>
- (٤٦) الأرقام مأخوذة من "حالات الوفاة أثناء الحجز في دوائر الشرطة: إحصاءات خاصة بإنكلترا وويلز، نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى آذار/مارس ٢٠٠٠". <http://www.homeoffice.gov.uk/rds/pdfs/deaths2000.pdf>

المقرشر	القيمة
	الطلبات المقدمة بشأن المعونة القانونية الجنائية (٢٠٠٦/٢٠٠٥) ^(٤٧)
٢٠ ٩٧٥	• العدد المتلقى من قبل إدارة محكمة التاج ^(٤٨)
٢٠ ٧٤١	• العدد المقدم من قبل إدارة محكمة التاج ^(٤٩)
٥٧٢ ٩٦٥	• العدد المتلقى من قبل محاكم القضاة الجزئية
٥٣٢ ٠٠٨	• العدد المقدم من قبل محاكم القضاة الجزئية
	عدد المشتبه بهم المزودين بالمشورة أو المساعدة في دوائر الشرطة (٢٠١٠/٢٠٠٩) ^(٥٠)
٨٥٣ ٠٨٦	•
	التكاليف المتعلقة بالمعونة القانونية للفترات ^(٥١) :
٨٧٢	• ٢٠٠١/٢٠٠٠
٩٨٢	• ٢٠٠٢/٢٠٠١
١ ٠٩٦	• ٢٠٠٣/٢٠٠٢
١ ١٧٩	• ٢٠٠٥/٢٠٠٤
١ ١٩٢	• ٢٠٠٦/٢٠٠٥
١ ١٩٧	•

باء- الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني

١- الحكم

٢- لا يقوم نظام الحكم البرلماني في المملكة المتحدة على دستور مدون، وإنما هو نظام نتج عن تطور تدريجي تحقق على مدى عدة قرون. وجوهر النظام القائم حالياً، كما كان قائماً لأكثر من قرنين، يتمثل حسب العرف الشائع في أن الزعماء السياسيين للهيئة التنفيذية هم أعضاء في الهيئة التشريعية ومسؤولون أمام جمعية منتخبة هي مجلس العموم (جزء من برلمان وستمنستر) الذي يتألف حالياً من أعضاء منتخبين عن الدوائر الانتخابية في إنكلترا واسكتلندا وويلز وآيرلندا الشمالية. ويتوقف استمرار الحكومة في الحكم على تأييد الغالبية في مجلس العموم حيث تُوجّه إليها انتقادات مستنيرة وعلنية من جانب معارضة رسمية.

(٤٧) استناداً إلى الأرقام المتعلقة بالطلبات إلى المحكمة، تقرير رسمي (هانسارد) ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧: العمود W١٢٥٢.

(٤٨) استناداً إلى السنة التقويمية ٢٠٠٧: المصدر: نظام HMCS CREST.

(٤٩) استناداً إلى السنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨. المصدر: لجنة الخدمات القانونية.

(٥٠) [http://www.legalservices.gov.uk/docs/about_us_main/LSC_AR_FINAL_\(web\)_-_0575.pdf](http://www.legalservices.gov.uk/docs/about_us_main/LSC_AR_FINAL_(web)_-_0575.pdf)

(٥١) الأرقام بملايين الجنيهات الإسترلينية.

٣- يتألف برلمان وستمنستر من ثلاثة مكونات - الملكة ومجلسي البرلمان (مجلس اللوردات ومجلس العموم المنتخب) - وهي مكونات منفصلة ظاهرياً. وتقوم هذه المكونات على مبادئ مختلفة ولا تجتمع إلا في مناسبات ذات أهمية رمزية مثل مراسم التتويج أو الافتتاح الرسمي للبرلمان حيث تدعو الملكة مجلس العموم إلى مجلس اللوردات. على أن البرلمان، باعتباره جهاز صنع القوانين في الدولة، يعتبر هيئة اعتبارية لا تستطيع سن تشريع ما، فيما عدا استثناءات معينة (انظر أدناه) إلا بموافقة جميع مكوناته.

٤- وحدد قانون البرلمان الصادر في عام ١٩١١ الحد الأقصى لمدة ولاية البرلمان بخمس سنوات، وإن جاز حله وإجراء انتخابات عامة قبل انقضاء مدته الكاملة. ولأن البرلمان لا يخضع لذلك النوع من القيود القانونية التي تخضع لها الهيئات التشريعية في البلدان التي لديها دساتير مدونة رسمياً، فإن لديه مطلق الحرية للتشريع كما يشاء؛ وللقيام بسن أي قانون أو إلغاءه أو تعديله.

(أ) التاج والبرلمان

٥- دستورياً، يتوقف الوجود القانوني للبرلمان على ممارسة التاج لسلطاته (وهي بوجه عام مجموعة من السلطات المتبقية في أيدي التاج). على أن سلطات التاج إزاء البرلمان تخضع لقيود وتغييرات بموجب العملية التشريعية وتُمارَس دائماً من خلال وزراء مسؤولين أمام البرلمان ووفقاً لمشورتهم.

٦- والملكة، بصفتها "الرئيس" الديني للكنيسة الرسمية في إنكلترا، هي التي تقوم، بناء على مشورة رئيس الوزراء، بتعيين رؤساء الأساقفة والأساقفة. وبعضهم يشكل جزءاً من مجلس اللوردات بوصفهم "لوردات روجيين". والملكة، بصفتها "مصدر الشرف"، تمنح الألقاب (بناء على توصية من رئيس الوزراء الذي يلتمس عادة آراء الآخرين)؛ وهكذا يتم بالمثل تعيين "اللوردات الديويين" الذي يشكلون الجزء المتبقي من مجلس اللوردات بإرادة ملكية؛ ويمكن زيادة عددهم في أي وقت.

٧- ويدعى البرلمان للانعقاد بمرسوم ملكي، وتفرض الملكة دوراته (توقف جلساته إلى حين انعقاد الدورة القادمة) وتحله. وفي بداية كل دورة جديدة، تفتتح الملكة البرلمان شخصياً. وفي الجلسة الافتتاحية، تلقي الملكة أمام اللوردات والنواب المجتمعين خطاباً يصوغه الوزراء لديها ويجدد إطار سياسة الحكومة بوجه عام والبرنامج التشريعي المقترح للدورة.

٨- وموافقة التاج شرط أساسي قبل أن يسري أي قانون: ويقوم رئيسا المجلسين في الوقت الحالي عادة بإعلان الموافقة الملكية على مشاريع القوانين أمام البرلمان. وللتاج الحق في أن يُستشار، والحق في أن يشجع والحق في أن يحذر؛ أما حق الاعتراض على التشريعات فلم يعد معمولاً به منذ وقت طويل.

(ب) الدورات البرلمانية

- ٩- تنقسم فترات انعقاد البرلمان إلى دورات. وتستغرق كل دورة عادة عاماً واحداً، وتنتهي في العادة بفض الدورة، وإن كان يمكن أن تُنهي بجل البرلمان. وخلال انعقاد الدورة، يجوز لأي من المجلسين أن يؤجل جلساته، بناء على اقتراح منه، لأي تاريخ يشاء.
- ١٠- ويتم فض الدورة عادة في نهايتها بإعلان باسم الملكة في مجلس اللوردات إلى كلا المجلسين ويسري إلى تاريخ محدد. ويجوز إرجاء التاريخ المعين للدورة الجديدة أو تقديمه بمرسوم لاحق. وفض الدورة يترتب عليه في نفس الوقت إنهاء جميع المسائل البرلمانية تقريباً. وهذا يعني سقوط جميع مشاريع القوانين العامة التي لم تستكمل في فترة الدورة، مما يستوجب إعادة تقديمها في الدورة التالية ما لم يتم التخلي عنها أو التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القانون الذي يجب "ترحيله" إلى الدورة القادمة.
- ١١- وحالياً يُحل البرلمان عادة بمرسوم إما في نهاية فترة ولايته البالغة مدتها خمس سنوات أو عندما يطلب رئيس الوزراء حله قبل انقضاء مدته. وجرت الممارسة الحديثة على أن تُكفل استمرارية البرلمان بأن يأمر نفس المرسوم الذي يحل البرلمان القائم بتوجيه دعوة إلى إجراء انتخابات لبرلمان جديد ويعلن التاريخ الذي ينعقد فيه البرلمان الجديد.
- ١٢- ولا يؤثر تأجيل جلسات البرلمان على المسائل التي لم تُنجز. ذلك أنه يمكن التعجيل بإعادة اجتماعه (إذا كان يقصد بفترة التأجيل أن تمتد لأكثر من ١٤ يوماً) بمرسوم ملكي، أو بناء على إشعار عاجل بموجب السلطات المخولة لكل من رئيسي المجلسين فيما لو اقتضت مصالح الجمهور ذلك.

(ج) نقل السلطات

- ١٣- أنشئت في المملكة المتحدة حكومة مفوضة بالصلاحيات في أعقاب استفتاءات حسمت بالأغلبية البسيطة في ويلز واسكتلندا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وفي آيرلندا الشمالية^(٥٢) في أيار/مايو ١٩٩٨. وفي أيار/مايو ١٩٩٨، جرى استفتاء بشأن محافظ منتخب مباشرة لجمعية مدينة لندن ولندن الكبرى. وفي عام ١٩٩٩، تولى كل من البرلمان الاسكتلندي والجمعية الوطنية لويلز وجمعية آيرلندا الشمالية السلطات الكاملة - كما هو مبين في القانون البرلماني الخاص بكل منها - وتلتها جمعية لندن في أيار/مايو ٢٠٠٠. ويتمثل الغرض من نقل السلطة في إضفاء الطابع اللامركزي على السلطة؛ والتمكين من صنع قرارات تنفيذية بشأن أمور (من قبيل الصحة والتعليم والبيئة) تمت إحالتها إلى الهيئات التشريعية والإدارات المفوضة بالسلطة. ويبقى برلمان المملكة المتحدة صاحب السيادة ويحتفظ بالحق في التشريع بشأن جميع الأمور. ونتيجة لنقل السلطات، اعترف برلمان المملكة المتحدة بأنه فيما يتعلق بالأمور المفوضة،

(٥٢) بعد اتفاق بلفاست في نيسان/أبريل ١٩٩٨.

فإن البرلمانات والجمعيات المنقولة إليها السلطات هي التي تشرع فيما يخص الأمور الواقعة في اختصاصاتها، رغم أنه يحتفظ بالحق في التشريع إذا ما رغب في ذلك. بيد أن برلمان المملكة المتحدة احتفظ بالسيطرة على قضايا من بينها الشؤون الخارجية، والدفاع، والأمن القومي، والأمور الاقتصادية الكلية والمالية.

١٤- في أعقاب صدور قانون اسكتلندا لعام ١٩٩٨، أنشئ البرلمان الاسكتلندي بأعضاء يبلغ عددهم ١٢٩ عضواً يتم انتخابهم كل فترة أربع سنوات على أساس نظام الأعضاء الإضافيين للتمثيل النسبي.

١٥- ويعمل البرلمان الاسكتلندي بشكل عام على غرار نموذج وستمنستر، فينتخب وزيراً أول يرأس هيئة تنفيذية (الحكومة الاسكتلندية). ويتحمل البرلمان والهيئة التنفيذية الاسكتلنديان المسؤولية عن معظم أوجه السياسات المحلية والاقتصادية والاجتماعية. والأمور "المستبقاة" لبرلمان المملكة المتحدة وكذلك مسؤولية حكومة المملكة المتحدة، يتم إدراجها في قانون اسكتلندا لعام ١٩٩٨. ويُعتبر بأن جميع الأمور غير المدرجة قد تم تفويضها. ويُمول البرلمان الاسكتلندي بواسطة منحة إجمالية من حكومة المملكة المتحدة.

١٦- وفي أعقاب صدور قانون حكومة ويلز لعام ١٩٩٨، أنشئت الجمعية الوطنية لويلز بعدد من الأعضاء يبلغ ٦٠ عضواً على أن يتم انتخاب ٤٠ منهم على أساس نظام "المقعد الفائز بأكثر الأصوات" فيما يُنتخب الأعضاء الإقليميون العشرون بموجب نظام الأعضاء الإضافيين للتمثيل النسبي. (أوقف قانون حكومة ويلز لعام ٢٠٠٦ الترشيح المزدوج لانتخابات الجمعية، الذي يمكن للمرشحين بموجبه الترشح على أساس النظامين كليهما).

١٧- وبموجب قانون حكومة ويلز لعام ١٩٩٨، لا يكون للجمعية الوطنية لويلز السلطة لسن تشريعات أولية مع العلم بأنها مُنحت سلطات تنفيذية موسعة ويمكنها وضع تشريعات ثانوية (أي القوانين واللوائح). أما المسؤوليات المنوطة بها فلم تكن واسعة بقدر مسؤوليات البرلمان الاسكتلندي (تحتفظ حكومة المملكة المتحدة بمسؤوليتها المتعلقة بقوات الشرطة والنظام القانوني). وقد فصل قانون حكومة ويلز لسنة ٢٠٠٦ رسمياً بين الجمعية الوطنية كهيئة تشريعية وحكومة جمعية ويلز كهيئة تنفيذية على غرار نموذج وستمنستر. وتضطلع حكومة ويلز بمهام تنفيذية كانت قد مُنحت للجمعية الوطنية الأصلية. ونتيجةً لقانون عام ٢٠٠٦، أصبح لدى الجمعية الوطنية الجديدة السلطة لتمرير تشريعات (تُعرف بالتدابير الخاصة بالجمعية) بشأن مسائل محددة فوضت إليها ضمن "المجالات" التي توجد لوزراء ويلز مهام فيها. وعلى أثر نتيجة "الرد بالإيجاب" في الاستفتاء بشأن السلطات المعززة لوضع القوانين الذي جرى في آذار/مارس ٢٠١١، تولت الجمعية سلطات تخولها تمرير قوانين في جميع المجالات التي فوضت فيها المبينة في قانون عام ٢٠٠٦. أما البرلمان فيظل مسؤولاً عن سن التشريعات في المجالات التي لم يتم نقلها إليه. وتُمول الجمعية بمنحة إجمالية دون أن تكون لديها صلاحيات فرض الضرائب.

١٨- مهّد اتفاق بلفاست الطريق لنقل السلطة لآيرلندا الشمالية من خلال قانون آيرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨. وأنشئت جمعية مؤلفة من ١٠٨ أعضاء بمجموعة من السلطات التشريعية والتنفيذية وتم نقل السلطة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

١٩- تتألف الهيئة التنفيذية لآيرلندا الشمالية من وزير أول ونائب للوزير الأول و١١ وزيراً موزعين جميعهم طبقاً لقوة الأحزاب الممثلة في الجمعية بموجب نظام دي هوند، ما عدا وزير العدل الذي يتم انتخابه مباشرةً من قبل الجمعية. وتعمل تسوية تفويض ونقل المهام والسلطات لآيرلندا الشمالية المنصوص عليها في قانون آيرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨، على إنشاء ثلاث فئات من الاختصاصات التشريعية. أما الأمور "المُستثناة" (المدرجة في الجدول ٢ من القانون) فهي أمورٌ تتسم بأهمية وطنية تظل تشكل مسؤولية حكومة المملكة المتحدة ولا يمكن نقل وإحالة التشريع بشأنها إلا في وستمنستر. والأمور "المُستبقة" (المدرجة في الجدول ٣ من القانون) هي قضايا تمتد على مدى نطاق المملكة المتحدة يجوز للجمعية أن تسن التشريعات بشأنها شريطة الحصول على موافقة وزير الدولة. والأمور "المُحالة" أو ("المُفوضة") (أي الأمور غير المدرجة في الجدولين ٢ و٣) فهي الأمور التي يكون لدى الجمعية اختصاص تشريعي تام بشأنها. وتتضمن الأمور المُحالة في آيرلندا الشمالية كلاً من الزراعة والتعليم والإسكان والعمالة والصحة، ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٠ شملت المسائل المتعلقة بالشرطة والعدالة.

(د) الجماعة الأوروبية

٢٠- انضمت المملكة المتحدة إلى الجماعة الأوروبية في عام ١٩٧٣، بتطبيق معاهدة روما بموجب قانون الاتحاد الأوروبي لعام ١٩٧٢. وتعمل إجراءات برلمانية خاصة على اطلاع أعضاء كلا مجلسي برلمان وستمنستر على التطورات التي تستجد داخل الاتحاد الأوروبي. وتتخذ هذه الإجراءات شكل التدقيق البرلماني في المقترحات التشريعية للاتحاد الأوروبي والتي تودع الحكومة بمقتضاها مقترحات الاتحاد الأوروبي الجديدة في البرلمان مصحوبة بمذكرات تفسيرية (تغطي، على سبيل المثال، مبدأ التبعية، والأساس القانوني للاقتراحات وتأثيرها على الحقوق الأساسية، علاوة على ما لها من آثار سياسية ومالية عريضة بالنسبة للمملكة المتحدة).

(هـ) تشكيل البرلمان

٢١- يشكل نظام المجلسين جزءاً لا يتجزأ من الحكم البرلماني البريطاني، ومجلس اللوردات (المجلس الأعلى) ومجلس العموم (المجلس الأدنى) ينعقد كل منهما على حدة ويرتكز كل منهما على مبادئ مختلفة تماماً. وعملية التشريع تشمل كلا المجلسين.

٢٢- ومنذ بداية عمل البرلمان، طرأ تغيير كامل على توازن السلطات بين المجلسين. وقد تسارعت إلى حد كبير عملية التطور والتكيف التي تواصلت خلال الـ ٧٥ سنة الماضية أو ما يناهزها. وفي إطار الممارسة الحديثة، يكمن مركز السلطة البرلمانية في مجلس العموم

المنتخب شعبياً، مع أن سلطة اعتراض اللوردات على التدابير المقترحة من النواب كانت حتى القرن العشرين سلطة غير محدودة نظرياً. ويجوز بموجب قانوني البرلمان لعامي ١٩١١ و١٩٤٩ أن تتحول مشاريع قوانين معينة إلى قوانين بدون موافقة اللوردات. وفرض قانون عام ١٩١١ قيوداً على حق اللوردات في تأخير مشاريع القوانين التي تتناول حصراً مسائل الإنفاق أو الضرائب، وحد من سلطته في رفض التشريعات الأخرى. وبموجب قانون عام ١٩١١، اقتصر حق اللوردات على تأجيل مشاريع القوانين لمدة عامين. وقد خُفِضت هذه المدة لعام واحد بموجب قانون عام ١٩٤٩.

٢٣- وتستند هذه القيود التي تحد من سلطات مجلس اللوردات إلى الاعتقاد بأن المهمة التشريعية الرئيسية لمجلس اللوردات الحديث تتمثل في المراجعة وأن هدفه هو أن يكون مجلساً مكماً لمجلس العموم لا منافساً له.

(و) مجلس العموم

٢٤- مجلس العموم مجلس نيابي ينتخبه المواطنون البالغون بالاقتراع العام ويتألف من رجال ونساء (أعضاء البرلمان) ذوي خلفيات متنوعة بصرف النظر عن الدخل أو المهنة. وهناك حالياً ٦٥٠ مقعداً في مجلس العموم تمثل المملكة المتحدة بأكملها. وسوف يُختزل هذا العدد إلى ٦٠٠ مقعد في الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥.

٢٥- ويحتفظ أعضاء مجلس العموم بمقاعدهم طوال مدة برلمان ما. وهم ينتخبون إما في انتخاب عام يجري بعد حل البرلمان ودعوة التاج إلى عقد برلمان جديد، أو في انتخاب فرعي يجري إذا شغل مقعد في المجلس بسبب الوفاة أو فقدان الأهلية.

(ز) مجلس اللوردات

٢٦- يضم مجلس اللوردات في الوقت الراهن سبعمائة وثمانية وثلاثين عضواً^(٥٣). وقد أصلح قانون مجلس اللوردات لعام ١٩٩٩ تشكيل الغرفة بالنص على إزالة حقوق الجلوس والتصويت الخاصة بمعظم النبلاء بالوراثة. ونتيجة لهذا التطور التدريجي، فإن الذين يشغلون أغلبية المقاعد في مجلس اللوردات في الوقت الحالي هم من 'النبلاء مدى الحياة'؛ وهم أفراد يعينون بموجب قانون منح ألقاب النبالة مدى الحياة لعام ١٩٥٨. ويشغل النبلاء مدى الحياة زهاء ٦٠٠ مقعد. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال حالياً اثنان وتسعون نبياً بالوراثة وستة وعشرون من رؤساء أساقفة وأساقفة كنيسة إنكلترا الرسمية يشغلون مقاعد أيضاً.

٢٧- ألغى قانون الإصلاح الدستوري لعام ٢٠٠٥ الوظيفة القضائية لمجلس اللوردات بالنص على إنشاء محكمة عليا لإنكلترا وويلز. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تولت المحكمة العليا القيام بدور مجلس اللوردات كمحكمة استئناف نهائية بالنسبة لجميع الأمور في

(٥٣) تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠: <http://www.parliament.uk/mps-lords-and-offices/lords/lords-by-type-> /and-party

المملكة المتحدة بأكملها، فيما عدا اسكتلندا. وستظل محكمة القضاء العالي هي المحكمة العليا بالنسبة للأمور الجنائية في اسكتلندا.

٢٨- نشرت الحكومة ورقة بيضاء ومشروع قانون لطرح مقترحاتها بشأن المجلس الأعلى المنتخب كلياً أو بشكل رئيسي على أساس التمثيل النسبي.

(ح) الانتخابات البرلمانية

٢٩- يرد القانون المتعلق بالانتخابات البرلمانية بصورة رئيسية في قوانين تمثيل الشعب. وعموج تلك القوانين، يتقرر الانتخاب لعضوية مجلس العموم بالاقتراع السري. ويحق للمواطنين البريطانيين، ومواطني بلدان الكومنولث الأخرى ومواطني الجمهورية الأيرلندية المقيمين في المملكة المتحدة أن يصوتوا في تلك الانتخابات شريطة أن يكونوا قد بلغوا ١٨ عاماً أو أكثر من العمر وألا يكونوا قد فقدوا أهلية التصويت قانوناً. ومن بين الأشخاص الذين لا يحق لهم التصويت في انتخاب برلماني: النبلاء أعضاء مجلس اللوردات؛ والمجرمون المدانون المودعون في الحبس؛ وأي شخص يكون قد أدين بالرشوة أو بممارسات انتخابية غير قانونية خلال الأعوام الخمسة السابقة. وفي معظم الحالات وكما يكون الناخب قادراً على التصويت في دائرة انتخابية معينة يقيم فيها، لا بد أن يكون مسجلاً للتصويت لدى السلطة المحلية ذات الصلة. وفي بريطانيا العظمى، يقوم موظفو التسجيل الانتخابي بتجميع السجل الانتخابي سنوياً، حيث يجرون فرزاً سنوياً للأسر المعيشية في منطقة السلطة المحلية التي يتولون مسؤوليتها. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للأفراد أن يطلبوا في أوقات أخرى أن تضاف أسمائهم إلى السجل الانتخابي، وذلك بموجب ترتيبات "التسجيل الدوار" التي أدخل العمل بها في عام ٢٠٠٠. ويعالج ذلك أمور الأفراد الذين ينتقلون إلى منزل آخر في غضون العام. ويجوز للأشخاص المؤهلين، بموجب تغييرات أدخلت مؤخراً في قانون الانتخاب، أن يسجلوا أنفسهم الآن للتصويت، قبل بدء الانتخاب، وذلك حتى فترة الأحد عشر يوماً السابقة لبدء التصويت في كافة أنحاء المملكة المتحدة.

٣٠- ويوجد نظام مختلف لتسجيل الناخبين في آيرلندا الشمالية حيث كان تسجيل الأفراد (وليس الأسر المعيشية) معمولاً به منذ عام ٢٠٠٢. وقد أعلنت الحكومة أن التسجيل الانتخابي للأفراد سينفذ في بريطانيا العظمى في عام ٢٠١٤ ونشرت في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ورقة بيضاء ومشروع تشريع يحدد المقترحات للتنفيذ التي ستخضع للتدقيق السابق للتشريع. وفي آيرلندا الشمالية، يعني تسجيل الأفراد أنه يجب على كل ناخب مؤهل، كما يسجل نفسه، أن يملأ استمارة التسجيل الخاصة به وأن يعرض توقيعه وأن يذكر فيها تاريخ ميلاده ورقم التأمين الوطني الخاص به. ويجوز للمسؤول الانتخابي الرئيسي لآيرلندا الشمالية أن يراجع المدخلات في السجل مع السلطات العامة الأخرى وبالمقارنة مع قواعد بيانات دائرة العمل والمعاشات التقاعدية لكي يتأكد من أنها صحيحة. وقد أدخل هذا النظام الخاص بالتسجيل الفردي أصلاً لمعالجة التصورات الخاصة بتزوير الانتخابات وساهم بدرجة كبيرة في كفاءة ارتفاع مستوى الدقة في السجل. ولذلك فقد ألغي في عام ٢٠٠٦ اشتراط فرز الأصوات السنوي في آيرلندا الشمالية.

٣١- والتصويت ليس إلزامياً. ويجوز للناخبين أن يدلوا بأصواتهم شخصياً في مراكز الاقتراع المنشأة خصيصاً لهذا الغرض. وكبديل لذلك، يجوز للناخبين أن يطلبوا التصويت بالبريد أو بتعيين من يصوت بالنيابة عنهم.

٣٢- إن نظام التصويت المعتمد هو نظام "المقعد الفائز بأكثر الأصوات"؛ ففي كل دائرة انتخابية ينتخب المرشح الذي يحوز على أكبر عدد من الأصوات. وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، طرحت الحكومة الائتلافية مشروع قانون نظام التصويت البرلماني والدوائر الانتخابية الذي حظي بالموافقة الملكية في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١١. ونص مشروع قانون نظام التصويت البرلماني والدوائر الانتخابية على استفتاء خاص بالمملكة المتحدة بشأن نظام التصويت للانتخابات البرلمانية التي جرت في ٥ أيار/مايو ٢٠١١. وقد سئل المصوتون ما إذا كان ينبغي اعتماد نظام تصويت بدلاً من نظام المقعد الفائز بأكثر الأصوات من أجل انتخاب أعضاء البرلمان لدى مجلس العموم. وأبدت نتيجة الاستفتاء تفضيلاً للاحتفاظ بالنظام القائم بدلاً من إدخال نظام تصويت بديل.

٣٣- وأثناء الانتخابات البرلمانية، تُقسم المملكة المتحدة إلى مناطق جغرافية تُعرف بالدوائر الانتخابية، يكون لدى كلٍ منها عضو واحد في مجلس العموم.

٣٤- إن قانون نظام التصويت البرلماني والدوائر الانتخابية، الذي حصل على الموافقة الملكية في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١١، استحدث قواعد جديدة لإعادة توزيع المقاعد تستدعي وجود ٦٠٠ دائرة انتخابية في مجلس العموم بدلاً من العدد الحالي البالغ ٦٥٠ دائرة انتخابية. وستمنح القواعد الأولوية للمساواة العددية من حيث المبدأ، أي إنه سيكون هناك حصص انتخابية متجانسة لعدد مقاعد الدوائر الانتخابية للمملكة المتحدة بحيث لا تختلف بأكثر من ٥ في المائة عن الحصة المحددة مع بعض الاستثناءات المحدودة. وعلى حدود الدوائر الانتخابية البرلمانية أن تُجري استعراضاً في نهاية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وعمليات استعراض لاحقة كل خمس سنوات.

٣٥- ويجوز لأي شخص يكون مواطناً بريطانياً، أو مواطناً مؤهلاً من بلد آخر من بلدان الكومنولث، أو مواطناً من الجمهورية الأيرلندية، بلغ من العمر ١٨ عاماً ولا يكون مجرداً من الأهلية بخلاف ذلك، أن يرشح نفسه في الانتخابات البرلمانية. وفاقداً أهلية الترشيح هم المفلسون الذين لم تُبرأ ذمتهم، والمحكوم عليهم بالسجن لمدة تزيد عن عام، والنبلاء من أعضاء مجلس اللوردات، وشخص أدانته محكمة انتخابية أو أبلغت عنه بسبب قيامه بممارسات فاسدة أو غير قانونية (يستمر التجريد من الأهلية لمدة ٥ سنوات بالنسبة للأول و٣ سنوات بالنسبة للأخير)، والمستبعدون بموجب قانون التجريد من أهلية الترشيح في مجلس العموم لعام ١٩٧٥ - ومنهم على سبيل المثال شاغلو الوظائف القضائية والموظفون المدنيون وأعضاء القوات المسلحة النظامية أو دوائر الشرطة، والأعضاء البريطانيون في أي هيئة تشريعية تابعة لأي بلد أو إقليم خارج الكومنولث. وينتمي المرشح عادة لأحد الأحزاب السياسية الوطنية الرئيسية

وإن كانت الأحزاب الصغيرة والتجمعات الأصغر تقوم أيضاً بتسمية مرشحين، ويجوز للأفراد أن يترشحوا بدون دعم حزبي بوصفهم مرشحين "مستقلين". ولا بد من التوقيع على تسمية المرشح للانتخاب من جانب اثنين من الناخبين أحدهما يرشحه والآخر يؤيد الترشيح، ومن جانب ثمانية ناخبين آخرين مسجلين في الدائرة الانتخابية.

(ط) النظام الحزبي

٣٦- أسفر وجود أحزاب سياسية منظمة في بريطانيا يعرض كل منها سياساته على الناخبين عن وجود تجمعات سياسية متطورة في البرلمان.

٣٧- ومنذ عام ١٩٤٥، فاز كل من حزب العمال وحزب المحافظين في تسعة من الانتخابات العامة الثمانية عشر. وكانت الغالبية العظمى من أعضاء مجلس العموم تمثل أحد هذين الحزبين. وفي أعقاب الانتخابات العامة التي أجريت في أيار/مايو ٢٠١٠ تشكلت حكومة ائتلافية من حزب المحافظين والحزب الديمقراطي الليبرالي.

(ي) الحكومة والمعارضة

٣٨- يوجه التاج الدعوة، وفقاً للأعراف الدستورية، إلى زعيم الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من المقاعد (وليس بالضرورة على أكبر عدد من الأصوات) في انتخاب عام، أو الذي يحظى بدعم غالبية أعضاء مجلس العموم، لتشكيل الحكومة ويُعين رئيساً للوزراء. وفي الحالات التي لا يفلح فيها حزب من الأحزاب في الحصول على أغلبية مطلقة من المقاعد، يجوز تشكيل حكومة ائتلافية أو حكومة أقلية.

٣٩- يختار رئيس الوزراء فريقاً من الوزراء، بما في ذلك مجلس وزراء مؤلف من حوالي ٢٠ عضواً، يقوم بالتوصية بهم إلى التاج لتعيينهم وزراء للتاج. وهم يشكلون معاً حكومة صاحبة الجلالة.

٤٠- والحزب الذي يفوز بثاني أكبر عدد من المقاعد يعترف به رسمياً بوصفه "معارضة صاحبة الجلالة" (أو "المعارضة الرسمية")، بقيادة زعيمه وما يعرف باسم "حكومة الظل" التي يقوم أعضاؤها بالتصرف كمتحدثين رسميين في المواضيع التي يتحمل مسؤوليتها وزراء الحكومة المختصون. وأعضاء أي حزب آخر، وكذلك أي عضو من أعضاء البرلمان المستقلين المنتخبين، يؤيدون الحكومة أو يعارضونها وفقاً لسياسات حزيم أو وفقاً لآرائهم الشخصية.

٤١- وتتحمل الحكومة النصيب الأكبر في ضبط وترتيب عمل المجلسين؛ فهي التي تبين، بوصفها البادئة بوضع السياسة العامة، الإجراءات التي تود أن يتخذها البرلمان وتشرح موقفها وتدافع عنه في المناقشات العامة. وتستطيع معظم الحكومات في الوقت الحالي أن تعتمد عادة على قوة تصويت مؤيديها في مجلس العموم، ويمكنها بذلك، حسب حجم أغليبتها الشاملة، أن تؤمن تمرير أي تشريع تقدمه بالشكل الذي اقترحه أصلاً إلى حد كبير. ويحدث هذا نتيجة نمو الانضباط الحزبي وهو ما عزز من سلطة الحكومة ولكنه زاد أيضاً من أهمية

المعارضة. فالجزء الأكبر من عملية ممارسة الضغوط عن طريق الانتقاد إنما يقع حالياً على عاتق المعارضة، حيث يُتوقع منها، وفقاً لممارسة كلا المجلسين، إبداء موقفها في البرلمان والإفصاح عن آرائها، وتتاح لها فرصة القيام بذلك.

(ك) مراقبة البرلمان للسلطة التنفيذية

٤٢ - تُمارس الرقابة على الحكومة في نهاية الأمر من خلال قدرة مجلس العموم على إرغام الحكومة على الاستقالة، ومن خلال إصدار قرار "عدم الثقة" أو برفض اقتراح تعتبره الحكومة حيويًا لسياستها لدرجة أنها تعتبره معياراً للثقة، أو في نهاية المطاف برفض التصويت على المبالغ المطلوبة للمرافق العامة. كما يؤدي مجلس اللوردات دوراً هاماً كمجلس يعنى بالمراجعة، وفي التدقيق الحريص في التشريعات والمقترحات التي تطرحها الحكومة.

٤٣ - ومن المتوقع أن يحصل مشروع قانون البرلمان الثابت الأجل على الموافقة الملكية قبل نهاية العام. وموجز القول إن مشروع القانون سينص على آجال ثابتة مدتها خمس سنوات على أن يتقرر إجراء الانتخاب العام في يوم الخميس الأول من شهر أيار/مايو كل فترة خمس سنوات (الانتخاب المقرر التالي يوافق في ٧ أيار/مايو ٢٠١٥). وينص مشروع القانون على أنه لا يمكن حل البرلمان في وقت مبكر إلا إذا صوتت ثلثا عدد أعضاء البرلمان على الأقل على حله، أو إذا لم تكن الحكومة قادرة على نيل ثقة مجلس العموم في غضون ١٤ يوماً من التصويت بحجب الثقة. وتظل لمجلس العموم الصلاحية لتمرير تصويت بحجب الثقة في الحكومة بأغلبية بسيطة. وسيكرس القانون هذا الجزء الهام من الطريقة التي يقوم مجلس العموم بموجبها بمساءلة للحكومة. فالآجال الثابتة تُعني أن الحكومات لم تعد قادرة على البت في توقيت الانتخابات بما يتناسب مع مراميها السياسية وسوف توفر قدراً أكبر من اليقين حيث إن الجمهور سيصبح على علم بالموعد المقرر لإجراء الانتخابات.

٤٤ - ويجوز لعضو البرلمان، كممثل للمواطن العادي، أن يعترض على السياسة المطروحة من جانب وزير ما: '١' أثناء مناقشة مشروع قانون معين، حيث يجوز له، أو لها، الاعتراض على مبادئه العامة في القراءة الثانية، أو كما يحدث عادة، باقتراح إدخال تعديلات في مرحلة دراسته في اللجان؛ '٢' أو من خلال إرساء نظام الأسئلة والأجوبة البرلماني؛ '٣' أو من خلال الحوار بشأن فض الدورة؛ '٤' أو خلال المناقشة الخاصة "بأيام المعارضة"؛ أو '٥' أثناء المناقشات المقررة من قبل لجنة أعمال النواب الذين لا يشغلون مناصب وزارية، التي تتحكم بتخصيص الوقت لمعظم الأعمال غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مصروفات الإدارات الحكومية الرئيسية وتنظيمها وسياساتها تخضع لفحص دقيق من لجان برلمانية.

(ل) وقت السؤال

٤٥ - يعتبر وقت السؤال في مجلس العموم أفضل السبل للحصول على معلومات (قد لا تصل لولا ذلك إلى علم الأعضاء) بشأن نوايا الحكومة، علاوة على أنه أكثر الطرق فعالية

لعرض شكاوى وصلت إلى علم أعضاء البرلمان من ناخبينهم، وربما إصلاح الأمر. كما يجوز للوزراء الإدلاء ببيانات عامة بواسطة تقديم بيانات وزارية مكتوبة أو الإدلاء ببيانات شفوية أمام البرلمان، قد يعمل كلاهما على تحفيز النقاش.

٤٦- والقواعد المنظمة للأسئلة التي يمكن قبولها مستمدة من قرارات اتخذها على مدى فترة زمنية طويلة رؤساء متعاقبون بشأن أسئلة فردية. كما تقوم لجنة مختارة من مجلس العموم المعنية بالإجراءات باستعراض ممارسة وقت السؤال وإجرائه من وقت لآخر.

(م) المنظمات غير الحكومية

٤٧- يوجد في المملكة المتحدة عدد من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. وتتخذ المنظمات غير الحكومية بوجه رئيسي شكل الجمعيات الخيرية لأغراض تتعلق بالضرائب. ولا يوجد نظام موحد في المملكة المتحدة تُنظم بموجبه الأعمال الخيرية. وتختلف القوانين التي تخضع لها العمليات الخيرية في كل من إنكلترا وويلز واسكتلندا وأيرلندا الشمالية.

٤٨- إن تعريف منظمة بوصفها مؤسسة خيرية يسفر عن عدد من المنافع الضريبية في المملكة المتحدة. وعموماً يمكن للمؤسسات الخيرية في المملكة المتحدة المطالبة بالإعفاء من الضرائب بالنسبة لمعظم المداخل أو المكاسب وكذلك بالنسبة للأرباح المحققة من مزاوله بعض الأنشطة. وعلاوة على ذلك، يحق للمؤسسات الخيرية أيضاً المطالبة باسترداد الضرائب المفروضة على الإيرادات المتلقاة التي تم دفع الضرائب المتعلقة بها.

٤٩- ويجب على الهيئات الراغبة في الاستفادة من وضعيتها "الخيرية" في إنكلترا وويلز أن تُسجل بوصفها "مؤسسات خيرية"، وهي عملية تخضع لإشراف اللجنة المعنية بالمؤسسات الخيرية. وبغض النظر عن عدد من الاستثناءات، فإن إجراءات التسجيل يجب أن تجري وفقاً لقانون الجمعيات الخيرية لعام ١٩٩٣ (بصيغته المعدلة في قانون الجمعيات الخيرية لعام ٢٠٠٦).

٥٠- وفي اسكتلندا أيضاً تتم رقابة الجمعيات الخيرية من قبل هيئة إشرافية: مكتب الهيئة المنظمة للجمعيات الخيرية الاسكتلندية. ولكي تُعتبر الهيئة المعنية "خيرية" يجب أن تمثل للأحكام التي ينص عليها قانون الجمعيات الخيرية وأمناء الاستثمار (اسكتلندا) لعام ٢٠٠٥ وأن تُسجل بعد ذلك في السجل الاسكتلندي للجمعيات الخيرية.

٥١- وفي أيرلندا الشمالية، يختلف القانون المتعلق بالجمعيات الخيرية اختلافاً كبيراً لأن الجمعيات الخيرية ليست مُلزَمة بالتسجيل. فهي تضطلع بوجه رئيسي بوظائفها بموجب قانون الجمعيات الخيرية (أيرلندا الشمالية) لعام ١٩٦٤ وقانون الجمعيات الخيرية (أيرلندا الشمالية) لعام ١٩٨٧. وتشرف على تشغيل الجمعيات الخيرية الإدارة المعنية بالتنمية الاجتماعية^(٥٤).

٢- القانون

(أ) الإدارة

٥٢- لا تملك المملكة المتحدة نظاماً قضائياً موحداً، باستثناء عدد قليل من المحاكم الإدارية البريطانية الواسعة^(٥٥). والشعبة القضائية للدولة في كل ولاية من الولايات القضائية للمملكة المتحدة (إنكلترا وويلز، واسكتلندا، وأيرلندا الشمالية) مستقلة عن الهيئة التنفيذية. وتعتبر المحكمة العليا للمملكة المتحدة أعلى محكمة استئناف للقضايا المدنية في المملكة المتحدة والقضايا الجنائية في إنكلترا وويلز وأيرلندا الشمالية. وتتولى صاحبة الجلالة القيام بأرفع التعيينات القضائية مقاماً بناءً على توصية من رئيس الوزراء. ويُعيّن اللورد رئيس القضاة في إنكلترا وويلز بشكل مستقل من قبل فريق خاص تعينه لجنة التعيينات القضائية لإنكلترا وويلز. وتتولى صاحبة الجلالة القيام بمعظم التعيينات القضائية الأخرى بناءً على توصية من الوزير المختص (عقب إجراء عملية اختيار من قبل لجنة التعيينات القضائية الخاصة بكل ولاية قضائية).

١' إنكلترا وويلز

٥٣- حُدِّدَت في قانون الإصلاح الدستوري لعام ٢٠٠٥ مسألة استقلال القضاء في إنكلترا وويلز في التشريع لأول مرة. وقد استعاض هذا القانون عن وزير العدل كرئيس للهيئة القضائية في إنكلترا وويلز باللورد رئيس القضاة لإنكلترا وويلز الذي يشغل أيضاً منصب رئيس المحاكم لإنكلترا وويلز.

٥٤- كما أنشأ القانون محكمة عليا جديدة للمملكة المتحدة؛ وفرض على الحكومة واجباً قانونياً لحماية استقلال القضاء؛ وأنشأت لجنة التعيينات القضائية؛ وأنشأت منصب أمين المظالم للتعيينات القضائية والسلوك القضائي.

٥٥- ومع أن القانون لم يلغ دور وزير العدل، فإن نقل وظائفه القضائية إلى اللورد رئيس القضاة يعزز النوايا الرامية إلى الحفاظ على استقلال القضاء في المملكة المتحدة. وبوصفه رئيساً للهيئة القضائية، يتحمل اللورد رئيس القضاة زهاء ٤٠٠ مسؤولية دستورية^(٥٦)، من أهمها توزيع القضاة وتوزيع العمل على القضاة وتدريبهم، والقيام بدور الممثل لرأي الهيئة القضائية أمام السلطتين التنفيذية والتشريعية.

٥٦- وتتألف لجنة التعيينات القضائية من خمسة عشر فرداً، يُعيّن اثنا عشر منهم (بمن فيهم الرئيس) لمدة خمس سنوات عن طريق المنافسة المفتوحة. كما أن من سلطة لجنة التعيينات القضائية، إلى جانب مسؤوليتها في التوصية بتعيينات شاغلي المناصب القضائية، أن تراعي تنوع المؤهلين للتعين في القضاء في إنكلترا وويلز.

(٥٥) يغطي الاختصاص القضائي لمحكمة اللجوء والهجرة المملكة المتحدة بأكملها. وإنكلترا واسكتلندا وويلز نظام محاكم عمالية واحد.

(٥٦) محددة في قانون الإصلاح الدستوري لعام ٢٠٠٥.

٥٧- ويكفل مكتب الشكاوى القضائية، الذي يعمل تحت المسؤولية المشتركة لكل من وزير العدل واللورد رئيس القضاة، بأن تُعالج جميع الشكاوى المقدمة بشأن سلوك فرادى أعضاء الهيئة القضائية في إنكلترا وويلز بزاهة وأن يكون الانضباط القضائي متنقاً وفعالاً. ومكتب الشكاوى القضائية مكتب ملحق بوزارة العدل، وهو الإدارة الحكومية المركزية المسؤولة عن دعم القضاء في إنكلترا وويلز. ويتحمل أمين مظالم التعيينات القضائية والسلوك القضائي، والذي يعمل بشكل مستقل عن مكتب الشكاوى القضائية، المسؤولية عن معالجة الشكاوى المقدمة بشأن تعيينات أعضاء الهيئة القضائية أو بشأن معالجة الانضباط أو السلوك القضائي. ورغم أن مكتب الشكاوى القضائية ومكتب أمين المظالم للتعيينات القضائية والسلوك القضائي هما مكتبان ملحقان بوزارة العدل، فإنهما يعملان بشكل مستقل كلياً عن كل من الهيئة القضائية والحكومة.

٥٨- هناك حوالي ٤٤٨ ١^(٥٧) قاضياً يعملون بشكل متفرغ (يتقاضون رواتب) في إنكلترا وويلز. وبالإضافة إلى هؤلاء القضاة المتفرغين، هناك زهاء ٢٣٣ ١^(٥٨) من قضاة المحاكم الابتدائية. وهؤلاء هم محامون ممارسون يجلسون على أساس غير متفرغ (يتقاضون أجراً) في محاكم التاج ومحاكم الأقاليم، كما يجلس بعض المحامين من وقت لآخر كنواب قضاة في المحكمة العالية، ويجلس آخرون على أساس غير متفرغ في محاكم الأقاليم كنواب لقضاة المقاطعة. وهناك أيضاً قرابة ٣٠ ٠٠٠ قاضٍ جزئي يجلسون في المحاكم الجزئية؛ وهم عبارة عن مواطنين عاديين يعطون بعضاً من وقتهم لإقامة العدالة المحلية (بدون مقابل). وهم يجلسون عادة على مقعد لثلاثة أشخاص مع كاتب مؤهل لإسداء المشورة لهم بشأن النقاط القانونية. وبذلك فإن من السمات البارزة لإدارة العدالة أنه يتم استكمال عدد صغير من القضاة المحترفين بعدد كبير من القضاة الجزئيين الذين يفصلون في الغالبية العظمى من المحاكمات الجنائية البسيطة.

٥٩- ومن المبادئ الأساسية أن جميع القضاة مستقلون تماماً في ممارستهم لوظيفتهم القضائية. ومن الختم والصحيح أن القانون وإعمال القانون في المحاكم ينبغي أن يكون موضع تمحيص البرلمان والسلطة التنفيذية. بيد أنه من الأعراف المقبولة بصفة عامة أنه ينبغي ألا ينتقد أعضاء البرلمان والسياسيون أحكاماً معينة من أحكام القضاء، رغم أن للبرلمان سلطة إبطال مفعولها العام بواسطة تشريع ما. وحيث إن من غير المتوقع أن يتدخل البرلمان والسلطة التنفيذية في النطاق القضائي، فإن من المتوقع كذلك أن ينأى القضاة بأنفسهم عن أمور السياسة. والقضاة المتفرغون غير مؤهلين لأن يصبحوا أعضاء في مجلس العموم، ولا يقوم في العادة لوردات الاستئناف العادي وكبار القضاة الآخرين بالمشاركة في إجراءاتها

(٥٧) الأرقام المتعلقة بالقضاة في نظام المحاكم مأخوذة من: "إحصاءات - استعراض عام لإحصاءات القضائية الشهرية" (نيسان/أبريل ٢٠٠٨) أصدرتها الهيئة القضائية لدى إنكلترا وويلز.

(٥٨) <http://www.judiciary.gov.uk/publications-and-reports/statistics/judges/judicial-statistics>

باستثناء ما يتصل منها بالمسائل القانونية. ويُمنع قضاة المحكمة العليا، بموجب قانون الإصلاح الدستوري لعام ٢٠٠٥ من الجلوس أو التصويت في مجلس اللوردات، أو في لجنة لذلك المجلس أو في لجنة مشتركة بين المجلسين.

٦٠- والنائب العام والمحامي العام هما مستشارا الحكومة الرئيسيان فيما يتعلق بالقانون الإنكليزي، ويمثلان التاج في القضايا المحلية والدولية الملائمة. وهما من كبار المحامين وعضوان منتخبان في مجلس العموم ويشغلان مناصب وزارية. والنائب العام يشغل أيضاً منصب المحامي العام لآيرلندا الشمالية، وذلك لأنه منذ نقل المهام المتعلقة بالشرطة والعدالة في نيسان/أبريل ٢٠١٠، أصبح لدى آيرلندا الشمالية الآن نائب عام خاص بها. وإلى جانب شتى الوظائف التي يمارسها النائب العام في مجال القانون المدني، فإنه تقع عليه المسؤولية النهائية عن إنفاذ القانون الجنائي باعتبار أن رئيس النيابة العامة (انظر الفقرة ٦٠٤ أدناه) يخضع لإشراف النائب العام. ويُعنى النائب العام بإرساء ومباشرة إجراءات جنائية معينة، علماً بأن عليه أن يمارس سلطة تقديرية مستقلة وألا يتأثر بآراء زملائه في الحكومة. والمحامي العام هو بالفعل نائب النائب العام.

٢٠٠ اسكتلندا

٦١- والنظام القانوني الاسكتلندي منفصل عن النظام الخاص ببقية أنحاء المملكة المتحدة. وقد تم نقل معظم الجوانب الخاصة به إلى البرلمان الاسكتلندي بموجب قانون اسكتلندا لعام ١٩٩٨. وبناء على ذلك، تكون الحكومة الاسكتلندية (الذراع التنفيذية للحكومة المفوضة في اسكتلندا) مسؤولة عن القانون والقضاء المدني والجنائي، وعن الخدمات الاجتماعية، والشرطة، والسجون، وإدارة المحاكم، والمساعدة القانونية والتنسيق مع المهنة القانونية في اسكتلندا.

٦٢- أجرى قانون الهيئات القضائية والمحاكم (اسكتلندا) لعام ٢٠٠٨ تغييرات بارزة على النظام القانوني في اسكتلندا. واستحدث ضمانات قانونية للاستقلال القضائي؛ وأرسى نظام التعيينات القضائية على أساس قانوني؛ وجعل اللورد رئيس المحكمة المدنية العليا (كبير القضاة في اسكتلندا) رئيساً للهيئة القضائية الاسكتلندية وبالتالي المسؤول عن تصريف أعمال المحاكم الاسكتلندية بكفاءة؛ وأنشأ دائرة المحاكم الاسكتلندية كدائرة غير وزارية يرأسها اللورد رئيس المحكمة المدنية، وأناط بها مهمة أساسية تتمثل في تأمين الأملاك والموظفين والموارد الأخرى اللازمة لتصريف أعمال المحاكم.

٦٣- ومحكمة العدل العليا هي المحكمة الجنائية العليا لاسكتلندا ويرأسها رئيس محكمة الجنايات ونائب رئيس محكمة الجنايات اللذين يشغلان في العادة مناصب رئاسية في محاكم الاستئناف الجنائية. وتعمل المحكمة العليا أيضاً كمحكمة ابتدائية في المسائل الجنائية الخطيرة. وتبت المحكمة المدنية في مسائل مدنية هامة في المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف.

ويجلس القضاة أنفسهم في محكمة العدل العليا وفي المحكمة المدنية. ويتمثل المستوى التالي في محكمة عمال الملكة التي تؤدي مهامها كمحكمة المستوى الوسيط في الأعمال الجنائية وتتناول جميع الأعمال المدنية التي هي دون مستوى المحكمة المدنية. ويفصل في المسائل الجنائية المتدنية المستوى قضاة الصلح (القضاة غير المحترفين) في محاكم الصلح.

٦٤- وتقوم الملكة بتعيين القضاة وعمال الملكة في اسكتلندا بناء على مشورة الوزير الأول (بناء على توصية من مجلس التعيينات القضائية المستقل لاسكتلندا). ويتم تعيين قضاة الصلح نيابة عن الملكة وباسمها من قبل الوزراء الاسكتلنديين.

٦٥- ومحامي التاج هو كبير المستشارين القانونيين للحكومة الاسكتلندية؛ وهو كبير المسؤولين القانونيين للحكومة والتاج بشأن القانون المدني والجنائي في اسكتلندا، فيما عدا الأمور المستبقاة. ويكون مسؤولاً عن تقديم المشورة القانونية الاسكتلندية إلى حكومة المملكة المتحدة.

٦٦- ومحامي التاج هو رئيس نظام الادعاء والتحقيق في حالات الوفاة في اسكتلندا، وينهض بهذا الدور بشكل مستقل عن الوزراء الاسكتلنديين الآخرين وعن أي شخص آخر. وقد كُرِّست مسألة الاستقلال هذه في القانون. ويُعتبر المحامي العام نائب محامي التاج. ويشكل مكتب التاج ودائرة المدعي العام المحلي مصلحة الادعاء في اسكتلندا. وتخضع دائرة المدعي العام المحلي لدى تأدية واجباتها لتوجيهات محامي التاج.

٣٤ آيرلندا الشمالية

٦٧- وفي آيرلندا الشمالية، تم نقل المسؤولية عن شؤون الشرطة والعدالة (عما في ذلك المحاكم) إلى جمعية آيرلندا الشمالية في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠. ووزير العدل لدى آيرلندا الشمالية هو المسؤول عن القانون الجنائي الموضوعي وعن شؤون الشرطة في آيرلندا الشمالية ويضطلع بمسؤولياته من خلال إدارة العدل لدى آيرلندا الشمالية. ودائرة المحاكم والمحاكم الإدارية في آيرلندا الشمالية مسؤولة عن إدارة المحاكم وعن عدد من المحاكم الإدارية في آيرلندا الشمالية. وتضم الهيئة القضائية ٦٧ عضواً يعملون على أساس متفرغ وعضوين على أساس جزئي في مختلف المستويات القضائية وحوالي ٢٢٤ كقضاة جزئيين غير محترفين. وتُسند إلى أفرقة نواب القضاة إجراء جلسات الاستماع في المحاكم حسب الضرورة. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد حالياً ٥ موظفين في المحاكم الإدارية يتقاضون رواتب رسمية وما يقارب ٣٢٠ موظفاً يعملون كأعضاء في المحاكم الإدارية ويتقاضون أجراً لقاء عملهم.

٦٨- ويقوم برعاية لجنة التعيينات القضائية في آيرلندا الشمالية مكتب الوزير الأول ونائب الوزير الأول. واللجنة هي هيئة عامة مستقلة تختار المرشحين للوظائف القضائية في آيرلندا الشمالية، وتوصي بتعيينهم. كما تقوم اللجنة بإجراء التعيينات في بعض المناصب القضائية (من قبيل الهيئات القضائية للمحاكم الإدارية ونواب القضاة). وتتم جميع التعيينات بصورة

حصرية على أساس الجدارة. ومن واجبات اللجنة مع ذلك وضع برنامج عمل يضمن بقدر ما هو مستطاع عملياً أن يشكل المعينون في مناصب قضائية انعكاساً للمجتمع المحلي في آيرلندا الشمالية، وأن تشكل تجمعات المرشحين للمناصب القضائية انعكاساً للمجتمع المحلي أيضاً. ويكون اللورد رئيس القضاة في آيرلندا الشمالية هو رئيس اللجنة.

٦٩- ويشغل أمين المظالم للتعينات القضائية منصباً عاماً مستقلاً يكون مسؤولاً عن التحقيق في الشكاوى في عملية التعيينات القضائية. وقد أُسس هذا المنصب بموجب قانون الإصلاح الدستوري لعام ٢٠٠٥ وتقوم برعايته دائرة المحاكم والمحاكم الإدارية.

٧٠- عيّن قانون الإصلاح الدستوري لعام ٢٠٠٥ اللورد رئيس القضاة رئيساً للهيئة القضائية في آيرلندا الشمالية وزاد من توطيده الاستقلال القضائي. ويتحمل اللورد رئيس القضاة، بوصفه رئيساً للهيئة القضائية، مسؤوليات دستورية عديدة تشمل مسؤولية توزيع القضاة وتدريبهم وتوجيههم وضمان الانضباط القضائي، كما يكون مسؤولاً عن تمثيل آراء القضاة أمام البرلمان وجمعية آيرلندا الشمالية والوزراء بصفة عامة.

٧١- تم تعيين النائب العام لآيرلندا الشمالية من قبل مكتب الوزير الأول ونائب الوزير الأول بشأن نقل المسؤولية المتعلقة بمسائل العدالة إلى جمعية آيرلندا الشمالية في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وهو كبير المستشارين القانونيين لدى الهيئة التنفيذية لآيرلندا الشمالية. ويضطلع النائب العام لإنكلترا وويلز ببعض المسؤوليات كمحامي عام لآيرلندا الشمالية.

(ب) القانون الجنائي

٧٢- في إنكلترا وويلز، تقوم الشرطة عادة بالخطوة الأولى في الجرائم البسيطة، وإلا فإن قرار توجيه تهمة جنائية يقع على عاتق دائرة الادعاء الملكية المستقلة. وفي اسكتلندا، يقرر المدعون العامون (المدعون العامون للمنطقة) رفع الدعوى أو عدم رفعها، وفي آيرلندا الشمالية يدخل ذلك في مسؤولية رئيس الادعاء العام. وفي إنكلترا وويلز (وفي اسكتلندا استثنائياً) يجوز للفرد العادي أن يرفع الدعوى الجنائية. ويجوز للمدعين الملكيين في إنكلترا وويلز إصدار الإفراج المشروط بكفالة في أنواع معينة من الدعاوى. ويجوز للشرطة أن تقرر الإفراج بكفالة، والمدعي العام المحلي في اسكتلندا لديه عدد من البدائل لرفع الدعوى القضائية، بما في ذلك توجيه تحذير والإحالة إلى دائرة الخدمات الاجتماعية.

٧٣- وفي نيسان/أبريل ١٩٨٨، أنشئ مكتب لجرائم الاحتيال الخطير، وهو دائرة حكومية، للتحري والتحقيق في أشد قضايا الاحتيال خطورة وتعقيداً في إنكلترا وويلز وآيرلندا الشمالية. وتقوم وحدة مماثلة في اسكتلندا هي مكتب التاج لشؤون الاحتيال والخدمات المتخصصة بالتحقيق في تلك الدعاوى.

١٠١ إنكلترا وويلز

٧٤- أنشئت دائرة الادعاء الملكية في إنكلترا وويلز بموجب قانون الدعوى الجنائية لعام ١٩٨٥. ورئيس النيابة العامة هو رئيس الإدارة المسؤولة عن رفع الدعوى الجنائية أمام المحاكم الجزئية ومحكمة التاج. ورئيس النيابة العامة مسؤول أمام البرلمان عن الدائرة من خلال النائب العام. ويقوم محامو دائرة الادعاء الملكية بمباشرة الدعوى في المحاكم الجزئية وبعض الدعوى في محكمة التاج. وتزود دائرة الادعاء الملكية المحامين الذين يترافعون أمام محكمة التاج من هيئة خاصة بالمعلومات نيابة عنها. ورغم أنه يتم تناول معظم الدعوى في المناطق الإقليمية التي تحدث فيها، فإن بعض الدعوى يجري تناولها من قبل شعبة الجرائم الخطيرة؛ ويشمل ذلك دعوى تتسم بأهمية وطنية أو صعوبة استثنائية، أو تلك التي تمم الجمهور بشكل كبير، أو تلك التي تستلزم تجنب احتمال التأثير المحلي على سيرها. وقد تشمل هذه القضايا جرائم الإرهاب وانتهاكات قوانين الأسرار الرسمية، وقضايا الفساد، وبعض محاكمات ضباط الشرطة. أما مزاعم حالات التعذيب والوفاة أثناء الاحتجاز فتزد ضمن اختصاص الشعبة المركزية للدعوى القضائية.

٢٠٢ اسكتلندا

٧٥- في اسكتلندا، يعتبر محامي التاج رئيس نظام الادعاء الجنائي، ويقوم بالتحقيق في الوفيات. وتعتبر دائرة المدعي العام المحلي دائرة الادعاء في اسكتلندا. ويخضع المدعون العامون المحليون لدى أداء واجباتهم لتوجيهات محامي التاج. ويقوم المدعون العامون المحليون بالادعاء في المحكمة العليا في محاكم عمال الملكة ومحاكم الصلح. ويتولى الادعاء في المحكمة العليا محامي التاج، والمحامي العام، ونواب المحامين الذين يعرفون بأجمعهم باسم محامي التاج.

٧٦- وبموجب قانون المحاكم الجنائية (اسكتلندا) لعام ١٩٩٥، للمدعي العام المحلي أن يعرض على الجاني المدعى عليه (المتهم) عرضاً مشروطاً يعقوبة محددة في حالة بعض المخالفات الثانوية، وذلك كبديل عن رفع الدعوى، علماً بأنه ليس هناك ما يلزم الجاني بقبول العرض، ولكن إذا قبله فإن الادعاء يفقد الحق في رفع الدعوى. ويمكن للمدعي العام المحلي أيضاً أن يقدم البدائل للادعاء، من قبيل قانون التعويض المالي أو توجيه رسالة تحذير.

٣٠٣ آيرلندا الشمالية

٧٧- يتألف نظام العدالة الجنائية في آيرلندا الشمالية من سبعة تنظيمات، يتحمل كل منها المسؤولية عن شتى مجالات العدالة الجنائية، بما في ذلك دائرة السجون، ودائرة المراقبة، والشرطة، وقضاء الأحداث، ودائرة المحاكم، ودائرة الادعاء العام.

٧٨- ودائرة الادعاء العام لآيرلندا الشمالية هي سلطة الادعاء الخاصة بآيرلندا الشمالية. وهي مستقلة عن الشرطة وعن الحكومة. ففي حين أن الشرطة هي المسؤولة عن التحقيق في القضايا الجنائية، فإن دائرة الادعاء العام تتخذ قرارات الادعاء في جميع القضايا وتتحمل

مسؤولية عرض القضايا في المحاكم. كما تقدم دائرة الادعاء العام المشورة القانونية للشرطة بناء على الطلب، وتسمح بتوجيه التهم.

٧٩- ويرأس دائرة الادعاء العام رئيس النيابة العامة. ويوجد أيضاً نائب للمدير. وهذان المنصبان هما من بين التعيينات العامة التي يقوم بها النائب العام لآيرلندا الشمالية. وقد استُحدثت مؤخراً وظيفة جديدة نتيجة تفويض ونقل شؤون الشرطة والعدالة في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وتمثل الترتيبات الجديدة في أن علاقة المدير بالنائب العام لآيرلندا الشمالية تحمل طابعاً تشاورياً، ذلك أن المدير يتمتع بالاستقلالية التامة في المسائل المتصلة بالقضايا الفردية أو السياسات. ويُعتبر المدير مسؤولاً أمام جمعية آيرلندا الشمالية فيما يتعلق بالشؤون المالية والإدارية.

(ج) محاكم الجنايات

١٠٠ إنكلترا وويلز

٨٠- يمكن تصنيف الجرائم الجنائية في إنكلترا وويلز في ثلاث فئات. أولاً، الجرائم التي لا يمكن تقديم مرتكبيها للمحاكمة إلا بناء على قرار اتهام - وهي الجرائم البالغة الخطورة مثل القتل العمد، والقتل الخطأ والاعتصاب والسلب - وهي جرائم لا تنظرها سوى محكمة التاج التي يرأسها قاض يعقد جلساته مع هيئة محلفين. وثانياً، الجرائم الجزئية - وهي أقل الجرائم خطورة وتمثل الأغلبية العظمى من الجرائم الجنائية - وهي جرائم ينظر فيها قضاة جزئيون لا يتقاضون راتباً أو قضاة محليون يتقاضون راتباً ويعقدون جلساتهم بدون هيئة محلفين. وتتألف الفئة الثالثة من جرائم مثل السرقة والسطو والأذى الكيدي (وهي جرائم تعرف باسم "أي الفتنتين") ويمكن أن يتولى النظر فيها إما قضاة جزئيون أو محكمة التاج وفقاً للملابسات كل قضية ولرغبات المتهمين.

٨١- وتتولى محكمة التاج النظر في القضايا الأشد خطورة، وإصدار الأحكام على المجرمين الذين تحيل المحاكم الجزئية الدعاوى الخاصة بهم إليها لإصدار الحكم فيها، وتنظر في استئناف أحكام المحاكم الجزئية. وتعقد جلساتها في حوالي ٧٨ مركزاً. وجميع المحاكم المتنازع عليها تُعقد أمام قاض قد يكون قاضي محكمة عالية أو قاضي محكمة دورة أو قاضي محكمة إقليمية، مع هيئة محلفين مؤلفة من اثني عشر شخصاً.

٨٢- وتتناول المحاكم الجزئية الجرائم الجزئية وجرائم "أي الفتنتين" التي ترى أنها مناسبة والتي يوافق فيها المدعى عليه على محاكمة جزئية. كما ترسل المحاكم الجزئية الدعاوى محل الاتهام فقط إلى محكمة التاج، وتحيل للمحاكمة جرائم "أي الفتنتين" التي تقرر أنه ينبغي محاكمتها أمام محكمة التاج أو التي يختار المدعى عليه المحاكمة في محكمة التاج. وفي حال إدانة المتهم في دعوى من دعاوى "أي الفتنتين" أمام محكمة جزئية (إما على أساس الإقرار بالذنب أو بعد محاكمة جزئية) يجوز للمحكمة الجزئية أن تقرر إحالته إلى محكمة التاج لكي تصدر حكمها عليه.

٨٣- وبالإضافة إلى ذلك، يعالج قضاة المناطق (المحاكم الجزئية) الذين يوجد منهم حوالي ١٣٦ قاضياً، دعاوى أكثر تعقيداً أو حساسية. ومن المطلوب أن يكون لدى هؤلاء القضاة سبع سنوات من الخبرة على الأقل كمحامي إجراءات أو محامي مرافعة وستين إضافيتين من الخبرة المدفوعة الأتعاب.

٨٤- وتنظر محاكم الأحداث^(٥٩) عموماً في الجرائم والجنايات التي تخص متهمين دون سن ١٨ سنة من العمر. وهذه المحاكم محاكم جزئية مشكلة خصيصاً لهذا الغرض وتُعقد جلساتها إما بمنأى عن المحاكم الأخرى أو في أوقات مختلفة عنها. ولا يُسمح فيها إلا بحضور فئات محدودة من الأفراد ويجب ألا تكشف تقارير وسائط الإعلام عن هوية أي حدث يمثل كمتهم أو كشاهد. وإذا كان الحدث البالغ من العمر أقل من ١٨ عاماً متهماً هو وشخص يبلغ من العمر ١٨ عاماً أو أكثر، تُنظر القضية في محكمة جزئية عادية أو في محكمة التاج. وفيما لو ثبت أن الحدث مذنب، يجوز للمحكمة أن تحيل القضية إلى محكمة أحداث كيما تصدر حكماً فيها ما لم يكن لديها ما يدعو إلى عدم استصواب ذلك.

٨٥- ويجوز لأي شخص أدانته محكمة جزئية أن يستأنف الحكم بالعقوبة أمام محكمة التاج إذا كان قد أقر بأنه مذنب، أو أن يستأنف الحكم بالإدانة أو بالعقوبة في حالة عدم إقراره. وإذا كان الاستئناف يتعلق بنقطة قانونية أو بإجراء قضائي، يجوز لكل من المدعي والمتهم أن يستأنفا حكم المحكمة الجزئية أمام محكمة القضاء العالي. ويُرفع الاستئناف على الحكم الصادر من محكمة التاج بالإدانة أو بالعقوبة أمام محكمة الاستئناف (دائرة الجنايات). والمحكمة العليا [التي تتألف من ١١ لورداً من لوردات الاستئناف العادي (لوردات القانون)] هي محكمة الاستئناف النهائية لجميع القضايا المحالة إما من محكمة القضاء العالي أو من محكمة الاستئناف. ويتوجب قبل إحالة أي قضية إلى المحكمة العليا، أن تثبت المحكمة التي نظرت الاستئناف السابق أن القضية تنطوي على نقطة قانونية ذات أهمية للرأي العام وأن تأذن هذه المحكمة أو المحكمة العليا بنظر الاستئناف.

٨٦- حيثما يكون شخص قد حوكم بناء على قرار اتهام وأبرئت ساحتها (سواء عن قرار الاتهام بأكمله أو عن بعض الدوافع فقط)، فإنه يجوز للمحامي العام أن يحيل الأمر إلى محكمة الاستئناف لاستجلاء رأيها عن أي نقطة قانونية تكون قد أثرت أثناء النظر في الدعوى. ويجب على المحكمة، قبل إعطاء رأيها في النقاط المحالة إليها، أن تستمع إلى مرافعة المحامي العام أو من ينوبه. كما أن من حق الشخص المفرج عنه أن يكون له محام يترافع عنه. ومهما كان الرأي الذي تعرب عنه محكمة الاستئناف، فإنه لا يؤثر على حكم البراءة. ويجوز للمحامي العام، بإحالاته للدعوى، أن يحصل على حكم يساعد الادعاء في الدعوى المستقبلية، ولكنه لا يستطيع أن يطلب من المحكمة أن تلغي حكم براءة ذلك المتهم الذي دفعت قضيته

(٥٩) ما عدا الدعوى التي تجري فيها محاكمة شخص دون سن ١٨ سنة كبالغ، أو يكون قد حوكم بالاشتراك مع بالغ أو بشكل آخر إذا كانت دعوى اغتصاب أو قتل خطأً.

إلى مسألة الإحالة. كما يمكن إحالة النقطة إلى مجلس اللوردات إذا ما رأت محكمة الاستئناف أنها تستحق أن تكون موضع نظر لوردات القانون.

٨٧- كما يجوز للمحامي العام أن يحيل دعوى إلى محكمة الاستئناف إذا ما ارتأى أن الحكم الذي أصدره القاضي في محكمة التاج كان مخففاً أو غير قانوني على النحو الواجب. وتسري سلطاته فقط على الجرائم محل الاتهام وعلى جرائم محددة من "أي الفئتين" المدانة في محكمة التاج. ويجب أن تأذن محكمة الاستئناف بإحالة الحكم. ويجوز لمحكمة الاستئناف أن تشطب أي حكم وأن تحل محله حكماً أكبر أو أقل مما قد ترى أنه مناسب للدعوى، شريطة أن يكون ذلك في نطاق سلطة قاض محكمة التاج الذي قضى بالحكم الأصلي. وعموماً، فإن خطر المحاكمة المزدوجة يعني أنه ما أن تُخلى ساحة شخص ما من جريمة فإنه لا يمكن محاكمته مرة ثانية. بيد أنه من الممكن حالياً، بموجب الباب العاشر من قانون العدالة الجنائية لعام ٢٠٠٣، أن تُجرى إعادة محاكمة عن جرائم معينة شديدة الخطورة، حيثما تجد محكمة الاستئناف أن أدلة جديدة ومقنعة قد ظهرت للعيان منذ إخلاء السبيل.

٢٤ اسكتلندا

٨٨- تنظر محكمة القضاء العالي في اسكتلندا في جميع الجرائم الخطيرة مثل القتل والخيانة والاعتصاب؛ وتختص محكمة عامل الملكة بالجرائم الأقل خطورة، ومحكمة الصلح بالجرائم الثانوية. وتُنظر القضايا الجزئية إما بموجب دعوى رسمية عندما ترفع الدعوى بناءً على قرار اتهام ويعقد القاضي جلساته مع هيئة محلفين مكونة من ١٥ عضواً، أو بموجب دعوى جزئية وفيها يعقد القاضي جلساته بدون هيئة محلفين. وجميع القضايا المرفوعة أمام المحكمة العالية والقضايا الأكثر خطورة المرفوعة أمام محاكم عامل الملكة، ينظر فيها قاض وهيئة محلفين. وترفع الدعوى الجزئية في القضايا الأقل خطورة أمام محاكم عامل الملكة وفي جميع القضايا المرفوعة أمام المحاكم المحلية. وتتفاوت سلطة إصدار أقصى حكم.

٨٩- وفي اسكتلندا، عادة ما يُستدعى الأحداث دون سن ١٦ عاماً ممن ارتكبوا جريمة أو اعتبروا، لأي أسباب أخرى محددة في القانون، بحاجة إلى رعاية إلزامية أو إلى حماية، للمثول أمام هيئة أحداث. وتتألف الهيئة من ثلاثة أعضاء يختارون من فريق من المتطوعين الذين عينهم وزير الدولة. ويجب تمثيل كلا الجنسين في كل هيئة. وفي أعقاب كل جلسة محاكمة، يجوز للحدث أو والديه أن يستأنفوا الحكم، شريطة أن يفعلوا ذلك خلال ٢١ يوماً. ويعرض هذا الاستئناف أيضاً أمام محكمة عامل الملكة. ويجوز مع ذلك أن يحاكم عدد صغير من الأحداث الذين ارتكبوا جرائم خطيرة أمام النظام القضائي الجنائي للبالغين وتُجرى حالياً خطة ريادية لمحاكم الشباب للتعامل مع الأحداث الجانحين بشكل متواصل.

٩٠- وتنقسم مناطق اسكتلندا القضائية الست كذلك إلى دوائر محكمة عامل الملكة، ولكل دائرة عامل أو أكثر من عمال الملكة الذين هم قضاة المحكمة. ومحكمة القضاء العالي،

وهي أعلى محكمة جنائيات في اسكتلندا، هي محكمة موضوع واستئناف على حد سواء. ولأى من القضاة التاليين حق نظر القضايا في المحكمة العالية: رئيس محكمة الجنائيات الاسكتلندية (رئيس المحكمة)، أو نائب رئيس محكمة الجنائيات (القاضي التالي من حيث الرتبة) أو أحد لوردات القضاء المتتدين.

٩١- وتتناول المحكمة العالية جميع قضايا الاستئناف. وفي كل من الإجراءات القضائية الرسمية والجزئية، يمكن رفع استئناف عن حكم بالإدانة أو بالعقوبة أو بكليهما. ويجوز للمحكمة أن تأمر بإعادة المحاكمة فيما لو ألغت الحكم بالإدانة. وليس هناك استئناف آخر أمام مجلس اللوردات. وفي الدعاوى الجزئية، يجوز للمدعي العام أن يستأنف ضد حكم بالبراءة أو بالعقوبة استناداً إلى نقطة قانونية. ويجوز لمحامى التاج أن يلتمس رأي المحكمة العالية بشأن نقطة قانونية تكون قد أثرت في قضية شخص حوكم بناء على قرار اتهام وأبرئت فيها ساحته. ولا يؤثر ذلك على حكم البراءة الصادر في القضية الأصلية.

٣٠ آيرلندا الشمالية

٩٢- هيكل المحاكم في آيرلندا الشمالية مماثل إلى حد كبير لهيكل المحاكم في إنكلترا وويلز. وتنظر في القضايا الجزئية اليومية محاكم جزئية يرأسها شخص يعمل على أساس متفرغ ويتمتع بمؤهلات قانونية يسمى قاضي منطقة (محاكم القضاة الجزئيين).

٩٣- وتنظر محكمة التاج في القضايا الجنائية المرفوعة بناء على قرار اتهام. ويعمل فيها قضاة المحكمة العالية وقضاة محاكم الأقاليم. وتُنظر الدعاوى عموماً أمام قاض واحد. وتُنظر جميع القضايا المتنازع عليها، (بخلاف تلك التي أجاز رئيس الادعاء العام على أنها مناسبة لمحاكمة بدون هيئة محلفين)، في جلسات أمام هيئة محلفين.

٩٤- وتنظر في قضايا الأحداث ممن هم دون ١٨ عاماً من العمر محاكم الأحداث (محاكم القضاة الجزئيين) ومن عضوية محلفين (يشترط أن يكون أحدهما على الأقل امرأة) مدربين على الأمور المتعلقة بقضاء الأحداث بصفة خاصة. وكما هو الحال في إنكلترا وويلز، تنطبق قيود الإبلاغ على القضايا التي تنظرها محاكم الأحداث لمنع نشر اسم المدعى عليه أو صورته. وتنظر محكمة الإقليم في قضايا الاستئناف المرفوعة من المحاكم الجزئية (بما في ذلك محاكم الأحداث).

٩٥- وخلال فترة العنف والإرهاب الطائفيين في السبعينيات، أصبح النظر في القضايا الناشئة بموجب تشريع الطوارئ يتم بواسطة قاض جالس بدون هيئة محلفين (نظام ديبلوك) ضرورياً لأنه كان يجري ترويع المحلفين. وقد ألغي نظام ديبلوك "Diplock system" في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ واستعيض عنه بنظام جديد من المحاكمة بدون هيئة محلفين بموجب قانون العدالة والأمن (آيرلندا الشمالية) لعام ٢٠٠٧. ويركز النظام الجديد على ملابسات الجريمة وليس على الجريمة ذاتها، ويتطلب تقييماً للخطر المتمثل في إمكانية تضرر إقامة العدالة في حد ذاته. وثمة افتراض في الوقت الحالي بأن تُجرى المحاكمة في جميع القضايا هيئة محلفين ما لم يكن هناك قرار من رئيس الادعاء العام بإحالة قضايا على أنها مناسبة للمحاكمة بدون هيئة محلفين.

٩٦- وتُنظر محكمة استئناف آيرلندا الشمالية العليا في قضايا استئناف الأحكام الصادرة بالإدانة أو بالعقوبة من محكمة التاج. وتشبه الإجراءات اللازمة للاستئناف مرة أخرى أمام المحكمة العليا تلك المتبعة في إنكلترا وويلز.

٣- الدعاوى الجنائية

(أ) المحاكمة

٩٧- تأخذ المحاكمات الجنائية في المملكة المتحدة شكل مساجلة بين الادعاء والدفاع. وبما أن القانون يفترض براءة المتهم إلى أن تثبت إدانته، فإن الادعاء لا يتمتع بأي ميزة ظاهرية أو حقيقية على الدفاع. وللمدعى عليه (الذي يطلق عليه في اسكتلندا اسم المتهم) حق توكيل محام عنه، ويجوز تقديم المساعدة القانونية له من الأموال العامة. وفي حالة الحبس الاحتياطي، يحق له أن يتلقى زيارة من مستشار قانوني. بما يكفل له إعداد دفاع على الوجه الصحيح.

٩٨- وفي إنكلترا وويلز، يتحمل الادعاء الواجب القانوني للإفصاح أمام الدفاع قبل المحاكمة عن أدلة ينوي الاستناد إليها في مقاضاة التهم الموجهة وكذلك أية مواد تبرئة ذات صلة. وفي القضايا المتعلقة بمحكمة التاج يجب على الدفاع بعدئذ أن يقدم بياناً يوضح فيه طبيعة الدفاع عن المتهم. ويكون هذا البيان طوعياً في المحاكم الجزئية. والادعاء ملزم بشكل مستمر، وبخاصة بعد تلقي بيان الدفاع، بأن يقي قيد الاستعراض قضية ما إذا كان في حوزته أية مواد ذات صلة تم الكشف عنها في السابق. وإضافة إلى ذلك، يشترط على المتهم قبل المحاكمة أن يقدم تفاصيل تتعلق بالشهود الذي ينوي استدعاءهم.

٩٩- والادعاء مُطالب في إنكلترا وويلز وآيرلندا الشمالية، أثناء فترة إعداد قضية ما، فيما عدا تلك الخاصة بتهم ثانوية، بأن يُفصح للدفاع، سواء بشكل تلقائي أو فيما لو طلب إليه ذلك، عن جميع الأدلة المتوافرة لديه ضد المتهم والتي ينوي الاستناد إليها كأدلة. وبالإضافة إلى ذلك، يطلب من الادعاء أن يفصح عن أي مواد لم يكن المتهم قد اطلع عليها سابقاً والتي قد تقوض دفوع الادعاء أو تعزز دفوع المتهم. بيد أن القانون الحالي يسمح بحجب مواد معينة غير مستخدمة إذا ما قضت المحكمة بأن ثمة صالحاً عاماً في المحافظة على سريتها (والإفصاح عنها غير ضروري للمحاكمة العادلة).

١٠٠- ومنذ قضية سنكلير ضد محامي صاحبة الجلالة في عام ٢٠٠٥، اضطر التاج إلى أن يكشف أمام الدفاع عن بيانات الشهود الخاصة بالشرطة. والتاج مُلزم الآن بالإفصاح أمام الدفاع عن جميع المعلومات المادية التي قد تكون في صالح المتهم أو تدينه.

١٠١- ويجوز للدفاع أو للدعاء الدفع بأن حالة المدعى عليه العقلية تحول دون أهليته للمحاكمة. وفيما لو قرر القاضي ذلك، يودع المدعى عليه في إحدى المصححات. وإضافة إلى ذلك، يجوز في إنكلترا وويلز، لبعض المدعى عليهم الضعاف، إذا ما وافقت المحكمة على ذلك، تقديم أدلة كشهود عن طريق وصلة حية.

١٠٢- في إنكلترا وويلز، يُعتبر جميع الأشخاص، أياً كانت أعمارهم، مؤهلين للقيام بدور الشهود، ما لم يتمكنوا من فهم الأسئلة الموجهة إليهم في المحكمة أو الرد عليها بطريقة مفهومة، بالاستعانة إذا دعت الضرورة لذلك بأي تدبير من التدابير الخاصة الموجهة من قبل المحكمة.

١٠٣- يُعتبر الأحداث (دون ١٨ سنة من العمر) والراشدين، الذين يعانون من اضطراب أو إعاقة بدنية أو ذهنية أو من عجز في التعلم، مؤهلين بطريقة تلقائية للاستعانة بتدبير أو أكثر من التدابير بهدف الإدلاء بأدلة أمام المحكمة. وتشتمل تلك التدابير على تقديم الدليل عن طريق الوصلة الحية التي تخضع لفحص المدعى عليه في قاعة المحكمة، أو بواسطة بيان مسجل على شريط فيديو، وإفراغ مقاعد الجمهور (التعديات الجنسية وفي حالات الترويع أو التهيب)، وإزالة الشعر المستعار والعباءات المستخدمة في المحاكم، والمساعدة في التواصل عن طريق مُعينات التواصل أو الوسائل الوسيطة.

(ب) هيئة المحلفين

١٠٤- يقوم القاضي في المحاكمات التي تتولاها هيئة محلفين بالبت في المسائل القانونية، ويوجز الأدلة عرضها على هيئة المحلفين، ويوجه الهيئة إلى القانون الذي ينطبق في هذه الحالة، ويُبرئ ساحة المتهم أو يصدر الحكم عليه بالعقوبة. وتبت هيئة المحلفين فقط فيما إن كان المدعى عليه مذنباً أو غير مذنب. وفي إنكلترا وويلز وأيرلندا الشمالية، يجوز للقاضي في حالة عجز هيئة المحلفين عن التوصل إلى قرار بالإجماع أن يطلب منها التوصل إلى قرار بالأغلبية شريطة ألا يكون في هيئة المحلفين العادية المكونة من ١٢ شخصاً أكثر من معارضين اثنين. وفي اسكتلندا، حيث تتألف هيئة المحلفين من ١٥ شخصاً، يجوز التوصل إلى القرار بأغلبية بسيطة ولكن لا يجوز، كقاعدة عامة، إدانة شخص بدون أدلة مساندة. وفيما لو أصدرت هيئة المحلفين قراراً بأن المتهم "غير مذنب" (أو في اسكتلندا "بعدم ثبوت الأدلة"، وهو قرار بديل بالبراءة)، ينتفي حق الادعاء في الاستئناف ولا يجوز محاكمة المدعى عليه مرة أخرى بنفس الجرم. أما في حالة صدور قرار بأنه "مذنب" فيحق للمدعى عليه الاستئناف أمام المحكمة المختصة.

١٠٥- وهيئة المحلفين هيئة مستقلة تماماً عن الهيئة القضائية. وأي محاولة تدخل في شؤون هيئة المحلفين متى أقسمت اليمين تعرض مرتكبها للعقوبة بموجب قانون انتهاك حرمة المحكمة لعام ١٩٨١.

١٠٦- وللادعاء والدفاع الحق في الاعتراض على المحلفين المحتملين بتقديم الأسباب التي تحملهم على الاعتقاد بأن من المحتمل أن يكون أحد المحلفين متحيزاً. ولا يوجد حق اعتراض تلقائي بدون تقديم مسوغ. وبالإضافة إلى ذلك، يستطيع الادعاء أن يمارس أيضاً الحق في طلب مؤازرة أحد المحلفين، أو يستطيع القاضي أن يستخدم سلطاته التقديرية في صرف أحد المحلفين إذا ما كانت الملابس تسوغ ذلك. وألغى قانون القضاء الجنائي (اسكتلندا) لعام ١٩٩٥ الحق في الاعتراض الذي لا يستتبعه بيان بالأسباب.

١٠٧- والأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٧٠ سنة المسجلون في السجل الانتخابي، والذين عاشوا في المملكة المتحدة لمدة خمس سنوات متواصلة على الأقل منذ بلوغهم من العمر ١٣ سنة، مطالبون بأداء الخدمة ضمن هيئة محلفين، ما لم يكونوا غير مؤهلين أو تم إعفاؤهم من ذلك. ومن بين الأشخاص غير المؤهلين للخدمة كمحلفين: كل من حكم عليه في المملكة المتحدة بالسجن لمدة خمس سنوات أو أكثر؛ وأولئك الذين حكم عليهم في السنوات العشر السابقة بالسجن لمدة معينة أو بالحبس الاحتياطي أو بالإيداع في نزل الشباب، أو تلقوا حكماً مع وقف التنفيذ أو حكم عليهم بعقوبة يقضونها في خدمة المجتمع؛ والذين يتلقون علاجاً بصفة منتظمة على يد ممارس طبي أو أودعوا في مستشفى أو مؤسسة مماثلة لأي سبب من أسباب الاضطرابات العقلية.

(ج) التحقيق في حالات الوفاة

١٠٨- يقوم قضاة الوفيات في إنكلترا وويلز وأيرلندا الشمالية بالتحقيق في حالات الوفيات الناتجة عن استعمال العنف أو الوفيات غير الطبيعية أو الوفاة المفاجئة حيث يكون السبب فيها غير معروف. ويجوز إبلاغ الوفيات إلى قاضي الوفيات المحلي (الذي إما أن يكون حاصلاً على مؤهلات طبية أو قانونية، أو كليهما) بواسطة أطباء أو الشرطة أو قاضي جزئي أو السلطات العامة أو أحد أفراد الجمهور. فإذا ما كانت الوفاة مفاجئة والسبب فيها غير معروف، فإنه لا يتعين على قاضي الوفيات أن يجري تحقيقاً إذا ما كان مطمئناً، بعد إجراء فحص الجثة، إلى أن الوفاة راجعة إلى أسباب طبيعية. أما إذا كانت هناك أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن الشخص توفي نتيجة أعمال عنف أو أن الوفاة حدثت بشكل غير طبيعي أو أنه توفي في السجن أو في ظروف أخرى معينة، فلا بد لقاضي الوفيات أن يجري تحقيقاً ويتوجب على محكمة قاضي الوفيات أن تثبت الطريقة التي توفي بها الشخص وزمان ومكان حدوث الوفاة. ويجوز لقاضي الوفيات أن يعقد جلساته بمفرده، أو يعقدها في ظروف معينة مع هيئة محلفين. ولا يجوز لقاضي الوفيات أو هيئة محلفي محكمة الوفيات الإعراب عن رأي بشأن مسائل تتعلق بالتبعية الجنائية والمدنية والتي يرجع البت فيها إلى محاكم أخرى.

١٠٩- وفي اسكتلندا، يتولى المدعي العام المحلي التحقيق شخصياً في جميع حالات الوفاة المفاجئة والمشتبه فيها والعرضية وغير المتوقعة والغامضة. ويجوز له أن يقدم تقريراً عن نتائج التحقيق إلى دائرة التاج للحصول على توجيهات محامي التاج فيما يتعلق بإجراء المزيد من التحقيقات وما إذا كان من المتوجب الحض على المباشرة بإجراءات جنائية أو الأمر بإجراء تحقيق في حادث أفضى إلى الوفاة. وبموجب قانون الحوادث المفضية إلى الوفاة وحالات الوفاة المفاجئة (اسكتلندا) لعام ١٩٧٦ يجب التحقيق في حادث مميت، وهو تحقيق عام يجري بناء على طلب المدعي العام المحلي أمام عامل الملكة في الحالات التي يلقي فيها الشخص حتفه وهو في الاحتجاز القانوني. ويجوز في عدد محدود من الحالات إجراء تحقيق في حادث أفضى إلى الوفاة أمام عامل الملكة. والتحقيق في الحوادث المفضية للوفاة إلزامي بالنسبة لفئات معينة

(مثل حالات الوفاة في الحبس). وعلاوة على ذلك، يتمتع محامي التاج بسلطة تقديرية في الأمر بإجراء تحقيق لما فيه الصالح العام في الحالات التي تكون فيها ظروف الحادث قد أثارت قلق الجمهور.

(د) القانون المدني

١١٠ - تتمثل أهم فروع القانون المدني في إنكلترا وويلز وآيرلندا الشمالية في: قانون الأسرة، وقانون الملكية، وقانون العقود، وقانون الأخطاء (الذي يغطي الأضرار التي تلحق بشخص ما على يد شخص آخر بصرف النظر عن وجود أي اتصال بينهما، والتي تشمل مفاهيم مثل الإهمال والتشهير والتعدي). ومن فروع القانون المدني الأخرى القانون الدستوري والإداري (خاصة فيما يتعلق باستخدام السلطة التنفيذية)، والصناعي، والبحري، والكنسي. وللقانون المدني الاسكتلندي فروعته التي تشبه غالباً نفس تلك الفروع.

١١١ - وأدخلت في عام ١٩٩٩ قواعد إجرائية موحدة للمحاكم المحلية والمحكمة العالية، هي "قواعد الإجراءات المدنية"، لكفالة معالجة المحاكم للقضايا بشكل عادل. كما أنشئ مجلس القضاء المدني للإشراف على تحديث نظام القضاء المدني في إنكلترا وويلز وتنسيقه. ويتمثل دوره الرئيسي في استعراض النظام باستمرار وإصلاحه بناء على ذلك.

(هـ) المحاكم المدنية

١١٢ ' إنكلترا وويلز

١١٢ - في إنكلترا وويلز، يمكن الاستماع إلى قضايا مدنية في محاكم جزئية ومحاكم محلية ومحاكم أعلى رتبة قد تصل إلى المحكمة العليا.

١١٣ - الولاية القضائية المدنية التي تتمتع بها المحاكم الجزئية محدودة، وتشمل دعاوى معينة بشأن قانون الأسرة، والمضايقات التي يتم التعرض لها في ظل تشريعات الصحة العامة، واسترداد الضرائب. كما تعمل كمحكمة استئناف فيما يتعلق بقرارات تتخذها لجان الترخيص المحلية لإصدار تراخيص الأماكن العامة ومكاتب الرهان المشترك والنوادي.

١١٤ - وتشمل الولاية القضائية لمحاكم الأقاليم الدعاوى التي تقام بموجب قانون العقود وقانون الأخطاء (باستثناءات ثانوية) وقضايا الائتمان والرهن ودعاوى استرداد الأراضي. وتتولى محكمة الإقليم النظر في القضايا التي تنطوي على مطالبات تتعدى حدوداً معينة برضا الأطراف، أو - في ظروف معينة - لدى إحالتها من المحكمة العالية.

١١٥ - وتشمل المسائل الأخرى التي تتناولها محاكم الأقاليم دعاوى إيجار المبيعة وقضايا الإيجارات والمنازعات الناشئة بين المالك والمستأجر، وقضايا التبنين. أما قضايا الطلاق فنبت فيها المحاكم المعنية كمحاكم الأقاليم المعنية بالطلاق؛ ويجري خارج لندن تناول حالات الإفلاس في محاكم أقاليم معينة. وتنظر هذه المحاكم أيضاً في شكاوى التمييز القائم على أساس

العرق أو الجنس. وهناك إجراءات مبسطة للقضايا التي تنطوي على مطالبات صغيرة (خاصة تلك التي تتعلق بالمستهلكين).

١١٦- وتنقسم محكمة القضاء العالي إلى دائرة محكمة العدل ودائرة مجلس الملكة الخاص ودائرة الأسرة؛ وولايتها القضائية أصلية واستثنائية على حد سواء، وتغطي القضايا المدنية وبعض القضايا الجنائية. وتسند عموماً أنواع معينة من العمل إلى دائرة بعينها. فدائرة الأسرة مثلاً، تتناول جميع الاختصاصات القضائية التي تمس الأسرة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتبني والوصاية. وتتناول دائرة محكمة العدل تفسير الوصايا وإدارة العقارات. أما القانون البحري والقانون التجاري، فهما من مسؤولية المحكمة البحرية والمحكمة التجارية في دائرة مجلس الملكة الخاص.

١١٧- وفي إنكلترا وويلز، تنظر دائرة الأسرة في محكمة القضاء العالي في الاستئناف في دعاوى الزوجية والتبني والوصاية التي نظرت فيها المحاكم الجزئية. وتُنظر الاستئنافات ضد أحكام المحكمة العالية ومحاكم الأقاليم في محكمة الاستئناف (الدائرة المدنية) التي تتألف من رئيس محكمة الاستئناف و٣٥ من مستشاري محكمة الاستئناف، وقد ترفع إلى المحكمة العليا، وهي محكمة الاستئناف النهائية في القضايا المدنية والجنائية ويرأسها ١٢ قاضياً من القضاة المعيّنين بشكل مستقل كمستشارين لدى المحكمة العليا.

٢٤ اسكتلندا

١١٨- المحاكم المدنية الرئيسية في اسكتلندا هي محاكم عامل الملكة والمحكمة المدنية العليا. والاختصاص المدني الذي تتمتع به محكمة عامل الملكة يمتد إلى معظم أنواع الدعاوى ولا تحد منه عادة قيمة القضية. ولعامل الملكة اختصاص قضائي فعلي في جميع المسائل المتصلة بالقانون المدني وجميع أنواع الدعاوى فيما عدا حالات استئناف قانونية معينة والاستئناف المقدم إلى المحكمة المدنية العليا. وينجز عامل الملكة الجزء الأكبر من العمل، ويجوز تقديم استئناف ضد القرارات التي يصدرها أمام رئيس عمال الملكة أو أمام المحكمة المدنية العليا مباشرة. كما ينظر عامل الملكة في عدد من الاستئنافات القانونية أو طلبات من قبيل استئناف أحكام مجلس التراخيص.

١١٩- وتعد المحكمة المدنية العليا جلساتها في أدنبرة فقط، وتتمتع عموماً باختصاص قضائي للنظر في جميع أنواع الدعاوى. والاستثناء الأساسي هو الدعوى التي تختص بها حصراً محكمة عامل الملكة حيث تكون القيمة المطالب بها أدنى من مبلغ معين. وللمحكمة المدنية العليا عدد من الإجراءات الخاصة من أجل أنواع معينة من الدعاوى وبالأخص القضايا التجارية ودعاوى الأضرار بالنسبة للإصابات الشخصية وحالات الوفاة. ولهذه المحكمة اختصاص قضائي حصري في قضايا دولية معينة، وبالأخص بموجب الاتفاقيات الدولية التي تعالج اختطاف الأطفال واحتجازهم. ويمكن نقل الاستئنافات في القضايا المدنية من الدائرة العالية إلى المحكمة العليا للمملكة المتحدة، التي هي محكمة الاستئناف المدني النهائية لاسكتلندا.

١٢٠- ومحكمة الأرض الاسكتلندية محكمة خاصة تناول حصراً مسائل الزراعة. ويتمتع رئيسها بنفس وضع ومدة ولاية قاضي المحكمة المدنية العليا وأعضاؤها الآخرون أحصائيون مؤهلون في مجال الزراعة. ويمكن نقل الاستئنافات في القضايا المدنية من الدائرة العالية إلى المحكمة العليا للمملكة المتحدة، التي هي محكمة الاستئناف المدني النهائية لاسكتلندا.

٣٠ 'آيرلندا الشمالية

١٢١- ترفع القضايا المدنية الثانوية في آيرلندا الشمالية أمام محاكم الأقاليم، وإن كانت المحاكم الجزئية تناول أيضاً فئات معينة من القضايا المدنية. والمحكمة المدنية العالية هي محكمة القضاء العالي، التي يجوز استئناف أحكامها أمام محكمة الاستئناف. وهاتان المحكمتان، إلى جانب محكمة التاج، تشكل جميعاً محكمة القضاء العالي في آيرلندا الشمالية، وتشبه ممارساتها وإجراءاتها تلك الممارسات والإجراءات المتبعة في إنكلترا وويلز. والمحكمة العليا للمملكة المتحدة هي محكمة الاستئناف المدني النهائية.

(و) الإجراءات المدنية

١٠ 'إنكلترا وويلز

١٢٢- في إنكلترا وويلز، يقوم المتظلم برفع الدعوى المدنية والذي يشار إليه باسم "المدعي". ولا يشترط إجراء أي تحقيق تمهيدي في صحة ادعاءات التظلم. وتتمثل الطريقة المعتادة لبدء دعوى مدنية في كل من المحكمة العالية والمحكمة الإقليمية في إصدار وثيقة تعرف باسم "عريضة المطالبة". ويغلب على المراحل الباكرة من الدعاوى المدنية تبادل بيانات رسمية عن القضية من الأطراف المعنية.

١٢٣- ويمكن في العادة التنازل عن الدعاوى المدنية أو إنهاؤها في أي وقت. والدعاوى التي ترفع أمام المحاكم ينظر فيها عادة قاض بدون هيئة محلفين. بيد أنه يمكن، رهناً بموافقة المحكمة، إجراء محاكمة بوجود هيئة محلفين في القضايا التي تنطوي على دعاوى الغش والتشهير والقتل والإجراء الكيدي والحبس بدون سند قانوني. وتبت هيئة المحلفين في المسائل المتعلقة بالوقائع وفي الأضرار الواجب تعويض الطرف المتضرر عنها. وينبغي صدور الأحكام في العادة بغالبية الأصوات، ولكن إذا لم تستطع هيئة المحلفين التوصل إلى اتفاق، فإنه يجوز قبول صدور حكم بغالبية الأصوات.

١٢٤- وإذا رفض طرف ما الامتثال لحكم أو أمر من المحكمة، فإن هناك نطاقاً من إجراءات الإنفاذ المتاحة. وحيثما تكون الأحكام متعلقة بمبلغ من المال، فإن أشيع طرق الإنفاذ تتمثل في توقيع الحجز على سلع المدين أو بأمر حجز على المكاسب. وإذا ما أخذ الحكم شكل الأمر الزجري، فقد يفرض رفض إطاعة الأمر الزجري إلى الحبس بتهمة إهانة المحكمة. وعادة ما تأمر المحكمة بأن يدفع الطرف الخاسر تكاليف الدعوى؛ أما في الدعاوى الصغيرة،

فيُتوقع من الأطراف في العادة دفع التكاليف المستحقة عليها، علماً بأنه يمكنها استرداد رسوم المحكمة من الطرف الخاسر. ويوضح ذلك فكرة أن إجراءات الدعاوى الصغيرة تهدف إلى تمكين الأطراف من التعامل مع المسائل دون الاستعانة بمحاميين.

٢٤ اسكتلندا

١٢٥- وفي اسكتلندا، تبدأ الإجراءات في المحكمة المدنية العليا، أو في الدعاوى العادية في محكمة عامل الملكة، بإصدار أمر حضور للمدعى عليه. وعلى المدعى عليه الذي يعتزم الطعن في الدعوى أن يخاطر المحكمة بذلك، وفي حالة عدم مثوله أمام المحكمة فإنه يخول لها سلطة إصدار حكم غيابي لصالح المدعي. أما في الدعاوى العادية التي ترفع أمام محكمة عامل الملكة، فإن الدعوى تبدأ بإصدار أمر أولي، ويتعين على المدعى عليه تقديم إخطار كتابي بعزمه على الدفاع ثم يقدم بعد ذلك دفوعاً تتبعها جلسة اختيارات. وفي الدعاوى العائلية، تحضر الأطراف جلسة الاختيارات، ويمكن للمحكمة أن ترسل الدعاوى إلى الوساطة. وبعد جلسة الاختيارات تنتقل الدعاوى إلى مناقشة القضايا القانونية أو الإثبات.

١٢٦- وفي القضايا الجزئية (التي تنطوي على مبالغ تتراوح قيمتها بين ٧٥٠ إلى ١٥٠٠ جنيه إسترليني) المنظورة في محاكم عامل الملكة، يتم تضمين عريضة المطالبة في أوامر الحضور. والهدف من الإجراء هو التمكين من البت في معظم الدعاوى دون الحاجة لمتول الأطراف المعنية أمام المحكمة. وليس هناك عادة ما يدعو الأطراف (أو من يمثلها) للمثول أمام المحكمة إلا في حالة المنازعة في الطلبات. ويتم تصريف هذه القضايا الجزئية وفقاً لجدول زمني محدد وتنطوي على تقديم الحد الأدنى من مذكرات الدفوع الكتابية وتغطي فئات معينة من قضايا المدفوعات وقضايا استعادة ممتلكات موروثية.

١٢٧- وقد أُدخل العمل بإجراء المطالبات الصغيرة في اسكتلندا في عام ١٩٨٨، وينص على أن يبدأ النظر في جميع المطالبات التي تصل إلى ٧٥٠ جنيه إسترليني بشكل مماثل لذلك المتاح في القضايا الجزئية. وحيثما لا يكون لدى المدعي الحق بتمثيل قانوني، فإن المحكمة تساعد في استكمال وإرسال أوامر الاستدعاء. ورغم أن الإجراءات في المطالبات الصغيرة مماثلة لإجراءات الدعاوى الجزئية، فالهدف منها هو أن تكون غير رسمية إلى حد كبير، وتستحث المحكمة على اتباع قواعد إجراءات أقل صرامة وإثبات الأدلة. ولا تتاح المساعدة القانونية من أجل المطالبات الصغيرة، والنفقات محدودة بشكل صارم.

٣٤ آيرلندا الشمالية

١٢٨- والإجراءات المتبعة في آيرلندا الشمالية مماثلة لتلك المتبعة في إنكلترا وويلز. وتبدأ الإجراءات في محاكم الأقاليم بإصدار أمر مدني ضد المدعى عليه. وأحكام المحاكم المدنية واجبة النفاذ من خلال إجراء مركزي تتولى إدارته دائرة إنفاذ الأحكام.

(ز) محاكم الممارسات التقييدية

١٢٩- محكمة الممارسات التقييدية محكمة متخصصة في المملكة المتحدة تتصدى للاحتكاكات والممارسات التجارية التقييدية، وتضم خمسة قضاة وعدداً يصل إلى عشرة أشخاص آخرين لديهم خبرة في شؤون الصناعة والتجارة أو الحياة العامة.

(ح) دائرة المحاكم الإدارية

١٣٠- تعالج المحاكم الإدارية نطاقاً عريضاً من المنازعات، معظمها منازعات بين الأفراد والدولة، وكانت تتولى القيام بها تقليدياً نفس الدوائر الحكومية التي تقوم هي باستعراض قراراتها. وقد وردت الحاجة إلى إصلاح نظام المحاكم الإدارية لأول مرة في الاستعراض الذي وضعه سير أندرو ليغات بعنوان: "Tribunals for Users- One System, One Service". وقبلت الحكومة بمقترحاته وتم إنشاء دائرة المحاكم الإدارية المكونة من أكثر من ١٦ محكمة قائمة في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ كجناح تنفيذي تابع لوزارة العدل. ويعكس ذلك أكثر التغييرات جذرية التي طرأت في هذا الجزء من نظام العدالة على مدى ٥٠ عاماً.

١٣١- وأوجد قانون المحاكم الإدارية والمحاكم والإنفاذ لعام ٢٠٠٧ محاكم إدارية من شق أول ومحكمة إدارية عليا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ومحكمة الشق الأول هي المحكمة الابتدائية بالنسبة لمعظم الاختصاصات القضائية. وتقوم المحكمة الإدارية العليا أساساً، وإن يكن على غير سبيل الحصر، باستعراض الاستئنافات المحالة من محاكم الشق الأول والبت فيها. كما أن لها سلطة تناول أعمال الاستعراض القضائي المفوضة لها من محكمة القضاء العالي والمحكمة المدنية العليا. وتتولى دائرة المحاكم الإدارية شؤون إدارة كلا النوعين من المحاكم الإدارية.

١٣٢- تُقسم كل من محكمة الشق الأول والمحكمة الإدارية العليا إلى غرف تجمع معاً اختصاصات قضائية تتناول المواضيع المتشابهة أو حين تحتاج الفرق الفردية إلى نفس النوع من الأعضاء. وحيث إن الهيكل مرن، فإذا ما قرر البرلمان في المستقبل إنشاء حق استئناف أو اختصاص قضائي جديد، فلن يكون من الضروري إنشاء محكمة إدارية جديدة لإدارته.

١٣٣- ولقد أُنجزت المرحلة الأولى من تنفيذ القانون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وأنشأ النظام الجديد شقين (طبقيتين) من المحاكم الإدارية؛ محكمة الشق الأول ومحكمة إدارية عليا. وأنشئت في كل شق "غرف" منفصلة لمعالجة الأنواع المتشابهة من الاستئنافات وذلك على النحو الآتي:

المحكمة الإدارية العليا

- غرفة الاستئنافات الإدارية

محكمة الشق الأول

- غرفة الاستحقاقات الاجتماعية
- غرفة الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية
- غرفة معاشات الحرب وتعويضات القوات المسلحة

١٣٤- وتشمل مسؤوليات الرئيس الأقدم للمحاكم الإدارية مسؤولية عرض آراء قضاة المحكمة الإدارية على الوزراء والبرلمان، والتدريب والإرشاد والرعاية. وبالإضافة إلى ذلك، فوض اللورد رئيس القضاة للرئيس الأقدم بعضاً من سلطاته بموجب قانون الإصلاح الدستوري لعام ٢٠٠٥، ولا سيما بالنسبة للانضباط القضائي لمعظم قضاة المحاكم الإدارية وأعضائها.

(ط) مجلس القضاء الإداري والمحاكم الإدارية

١٣٥- مجلس القضاء الإداري والمحاكم الإدارية هيئة عامة استشارية غير مجزأة إلى أقسام؛ وهي الهيئة التي خلفت مجلس المحاكم الإدارية. وبالإضافة إلى تولي الدور السابق لمجلس المحاكم الإدارية فيما يتعلق بالمحاكم الإدارية والتحريرات، فإنه يُبقي نظام القضاء الإداري ككل قيد الاستعراض بهدف تسهيل الوصول إليه وجعله عادلاً وكفؤاً. كما أنه يقدم المشورة إلى الوزراء والرئيس الأقدم بشأن وضع نظام جديد ويجعل مقترحات التغيير إليهم. ويسعى المجلس إلى كفاءة أن تعكس العلاقات بين المحاكم والمحاكم الإدارية وأمين المظالم ومقدمي التسويات البديلة للمنازعات حاجات المستخدمين. وللمجلس مقعد قانوني في لجنة إجراءات المحاكم الإدارية بما يكفل له أن يكون في مركز عملية صنع قواعد المحاكم الإدارية.

(ي) السجون، المراقبة، إخلاء السبيل المشروط

١٣٦- في إنكلترا وويلز، تتحمل الدائرة الوطنية لإدارة شؤون المجرمين (هيئة تنفيذية تابعة لوزارة العدل) مسؤولية تكليف وتنفيذ خدمات إدارة المجرمين الراشدين المحتجزين والمجتمع المحلي.

١٣٧- وفي اسكتلندا، تقع مسؤولية إدارة السجون على عاتق إدارة السجون الاسكتلندية، وهي هيئة تنفيذية تابعة للحكومة الاسكتلندية. وتقع المسؤولية الأساسية المتعلقة بالمراقبة وخدمات ما بعد إخلاء السبيل على عاتق السلطات المحلية في اسكتلندا.

١٣٨- وفي إنكلترا وويلز، يعين وزير الدولة لشؤون العدل لكل سجن مجلساً رقابياً مستقلاً يمثل المجتمع المحلي، وذلك لتقديم رؤية مستقلة عن معايير التראה والإنسانية التي يتم بموجبها التعامل مع أولئك المحتجزين في السجون وبشأن نطاق وكفاية البرامج التي تعددهم لإخلاء سبيلهم. ويبلغ المجلس وزير الدولة عن الشواغل التي لديهم، ويقدم سنوياً تقريراً إلى وزير الدولة عن مدى حسن قيام السجن بالوفاء بالمعايير والشروط المفروضة عليه وما هو تأثير ذلك على الأشخاص المحتجزين في السجون. وفي اسكتلندا، تنفذ أنشطة مكافئة من خلال اللجان الزائرة لكل من تلك السجون.

١٣٩- تخضع السجون في إنكلترا وويلز للتفتيش من قبل كبير مفتشي السجون لدى صاحبة الجلالة الذي تعينه الملكة ويكون مسؤولاً مباشرةً أمام وزير الدولة ويرفع التقارير له. ويتم التدقيق في مدى فعالية عمل المراقبة في إنكلترا وويلز من قبل كبير مفتشي المراقبة لدى صاحبة الجلالة، الذي يعينه وزير الدولة ويكون مسؤولاً مباشرةً أمامه. وفي اسكتلندا، يتم تفتيش السجون من قبل مفتشية السجون لدى صاحبة الجلالة لاسكتلندا، فيما تخضع خدمات العمل الاجتماعي للعدالة الجنائية لهيئة تفتيش العمل الاجتماعي، وهي هيئة حكومية مستقلة.

١٤٠- وفي إنكلترا وويلز، يقوم وزير الدولة لشؤون العدل أيضاً بتعيين أمين المظالم للسجون والمراقبة. ويتمثل دور أمين المظالم في إجراء التحقيقات ووضع التوصيات المتعلقة بالشكاوى الفردية الواردة من المساجين والمجرمين الخاضعين للإشراف الرقابي، والمهاجرين المحتجزين. كما يتولى أمين المظالم مسؤولية التحقيق في حالات الوفاة التي تحدث في السجون، والمباني ومرافق احتجاز المهاجرين المعتمدة. ويقدم تقارير سنوية إلى وزير الدولة عن ذلك.

١٤١- يقوم مجلس الإفراج المشروط الخاص بإبلاغ وزير الدولة لشؤون العدل عن الإفراج عن المساجين وفقاً للتصاريح.

١٤٢- وفي اسكتلندا، يجري التحقيق في شكاوى المساجين التي لم تُحل عن طريق إجراءات الشكاوى لهيئة السجون الاسكتلندية من قبل اللجنة الاسكتلندية للشكاوى المتعلقة بالسجون. أما الشكاوى المتعلقة بخدمات العمل الاجتماعي للعدالة الجنائية من قبيل مجلس الإفراج المشروط فيمكن أن ينظر فيها أمين المظالم للخدمات العامة الاسكتلندية المستقلة.

(ك) صحة المساجين

١٤٣- تتحمل صناديق الرعاية الأولية الخاصة بدائرة الصحة الوطنية مسؤولية تكليف خدمات صحة المساجين في السجون التي يديرها القطاع العام في إنكلترا. وطرح مقرر حات بشأن استبدال صناديق الرعاية الأولية الخاصة بدائرة الصحة الوطنية بمجلس تكليف مستقل لدائرة الصحة الوطنية كما هو مبين في مشاورة الورقة البيضاء لإدارة الصحة لعام ٢٠١٠ من أجل دائرة الصحة الوطنية.

١٤٤- وفي اسكتلندا، تُقدم الخدمات الطبية في المنشآت التي تديرها هيئة السجون الاسكتلندية بموجب تعاقد وطني. ومن بين شروط هذا التعاقد أن يكون جميع الأطباء الذين يقدمون الخدمات مؤهلين بشكل مناسب للعمل في السجون ومسجلين لدى المجلس الطبي العام. ويُشترط على جميع الأطباء أن يجروا عمليات التدريب التوجيهي وأن يتطوروا مهنيًا بشكل مستمر، وأن يتدربوا في المجالات المحددة الخاصة بالسجون بما في ذلك إدارة مخاطر الانتحار. والقضايا الأخلاقية والمعنوية متضمنة في استراتيجية التدريب والتعليم الخاصة بمرضى السجون.

(ل) إخلاء السبيل المشروط

١٤٥- يكون وزير الدولة لشؤون العدل مسؤولاً عن إسداء المشورة إلى الملكة بشأن ما إذا كانت توجد في إنكلترا وويلز أسباب وأسس استثنائية لصلاحية الرأفة الملكية، كما هو الحال في ظل غياب التعويض القائم على أساس المحكمة، والعفو عن شخصٍ مدان بارتكاب جريمة ما، أو إلغاء كل العقوبة المفروضة من قبل المحكمة أو جزء منها.

١٤٦- ويوجد لدى أمين مجلس الوزراء بشأن العدالة في الحكومة الاسكتلندية مسؤوليات مماثلة. وتتعامل الهيئة التنفيذية لوزير العدل في آيرلندا الشمالية مع الطلبات بشأن ممارسة صلاحية الرأفة الملكية فيما يتعلق بالجرائم غير الإرهابية في آيرلندا الشمالية، فيما يتعامل وزير الدولة لآيرلندا الشمالية مع الطلبات الناشئة عن الجرائم المتصلة بالإرهاب.

ثانياً- الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان

ألف- قبول معايير حقوق الإنسان الدولية

١٤٧- صدقت المملكة المتحدة على صكوك الأمم المتحدة الرئيسية التالية بشأن حقوق الإنسان:

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- اتفاقية حقوق الطفل؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٤٨- كما صدقت المملكة المتحدة على البروتوكولات الاختيارية الخاصة باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٤٩- وجرت في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٨ عملية الاستعراض الدوري الشامل الخاصة بالمملكة المتحدة.

١٥٠- والمملكة المتحدة هي طرف في الاتفاقية الأوروبية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي دخلت حيز النفاذ في المملكة المتحدة في ١ شباط/فبراير عام ١٩٨٩ والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي صدقت المملكة المتحدة عليها في عام ١٩٥١.

١٥١- لا تُضمن في العادة المعاهدات الدولية التي تصدق عليها المملكة المتحدة مباشرة في قوانين المملكة المتحدة. وتمثل المملكة المتحدة عموماً لالتزاماتها الدولية بواسطة سن أو تعديل تشريعات محلية لكفالة التوافق مع التزاماتها التعاهدية. وعادة ما تتخذ الحكومة تلك التدابير حسب الاقتضاء، متبعة في ذلك الإجراءات البرلمانية المعتادة، قبل أن تصبح طرفاً في المعاهدة. ولن تصدق المملكة المتحدة على معاهدة ما لم تكن الحكومة مقتنعة بأن القانون والممارسة المحليين يمكنها من الامتثال لها. وفي الحالة المتعلقة بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، أُبْع هذا النهج في بادئ الأمر منذ التوقيع على هذه الاتفاقية عام ١٩٥١ وحتى عام ٢٠٠٠ مع بدء سريان مفعول قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨. ويعطي هذا القانون المزيد من التأثير في قوانين المملكة المتحدة للحقوق الواردة في الاتفاقية، ويجعل حقوق الاتفاقية تلك قابلة للإفاد مباشرة في محاكم المملكة المتحدة.

١٥٢- ويرد ملخص للتقييدات والتحفظات والإعلانات التي وضعتها المملكة المتحدة موضع التنفيذ فيما يتعلق بتلك الصكوك الدولية في موقع الويب الخاص بمجموعة معاهدات الأمم المتحدة^(٦٠).

اتفاقية مناهضة التعذيب

١٥٣- إن التزام المملكة المتحدة بموجب المادة ٤ من اتفاقية مناهضة التعذيب، يجعل التعذيب بمثابة جريمة جنائية في التشريعات المحلية، أصبح قابلاً للإفاد بموجب المادة ١٣٤ من قانون العدالة الجنائية لعام ١٩٨٨. وتنص المادة ١٣٤ على أن أي عمل تعذيب حينما يرتكب، من قبل أي شخص على اختلاف جنسيته، هو بمثابة فعل إجرامي. وأول محكمة جرت بموجب المادة ١٣٤ من قانون العدالة الجنائية، مقدمة إمكانية الإفاد للمادة ٧ من الاتفاقية في المملكة المتحدة، انتهت في تموز/يوليه ٢٠٠٥ بإدانة أمير الحرب الأفغاني السابق، فاريادي زارداد.

باء- الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

١- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وقانون حقوق الإنسان

١٥٤- ليس للمملكة المتحدة دستور مدون كجزء من شرعتها الوطنية. وقد تمتع الشعب في المملكة المتحدة طويلاً بتقاليد قوية من الحريات الفردية، غير أنه لم يكن من السهل على الدوام القول بما ينطوي عليه ذلك بالضبط - أو ماذا يمكن عمله عندما تتعارض الحريات غير المدونة مع القوانين الأخرى.

(٦٠) <http://treaties.un.org/Pages/Treaties.aspx?id=4&subid=A&lang=en>

١٥٥- ترسخ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي صدقت عليها المملكة المتحدة في عام ١٩٥١، الحقوق المدنية والسياسية الأساسية. ورغم أن المملكة المتحدة متقيدة بالامتثال للالتزاماتها بموجب الاتفاقية كمسألة يستوجبها القانون الدولي نتيجة التصديق، فإن الاتفاقية لم تُضمن مباشرة في شرعة المملكة المتحدة ولم يتم إنفاذ حقوق الاتفاقية مباشرة أمام محاكم المملكة المتحدة. وقد أدخلت حكومة المملكة المتحدة قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ ("القانون") لإعطاء مزيد من التأثير للحقوق الواردة في الاتفاقية. وقد دخل هذا القانون حيز النفاذ في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

١٥٦- ويُمكن القانون ضحايا انتهاك حقوق الاتفاقية من الشكوى مباشرة إلى محاكم المملكة المتحدة والحصول على انتصاف يشمل التعويض، إذا ما تبين حدوث انتهاك. ويكفل القانون أن تكون حقوق الاتفاقية، والأحكام الداعمة الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، متاحة بالكامل أمام محاكم المملكة المتحدة. ويعمل القانون أيضاً على أن يتمتع البرلمان، عند النظر في التشريعات المقترحة، في السؤال الصعب المتعلق بمواطن التوازن بين حقوق الأفراد وحاجات المجتمع بأكمله. ويتمثل المبدأ الرئيسي للقانون في أنه ينبغي أن يكون هناك توافق بقدر الإمكان مع حقوق الاتفاقية، وأنه يقدم بياناً قانونياً واضحاً لحقوقهم الأساسية وحريةهم الأساسية.

١٥٧- ويتطلب القانون من محاكمنا أن نحترم القوانين التي يصدرها البرلمان. بيد أنه يسمح لمحكمة أعلى أن تعلن أنه لا يمكن إعطاء قانون ما معنى متوافقاً مع حقوق الاتفاقية. ويمكن للبرلمان حينئذ أن يبت فيما إذا كان سيعدل القانون وكيف سيفعل ذلك. وبهذه الطريقة يوازن القانون بين حقوق ومسؤوليات صنع القوانين والأجزاء القضائية من دستورنا، تاركاً الكلمة الأخيرة في هذا الصدد للعملية الديمقراطية.

١٥٨- ويمثل القانون نقلة كبرى في أعمال النظام السياسي والقانوني في المملكة المتحدة. فقبل صدور القانون، لم تكن شرعة المملكة المتحدة تنص على أن تحترم السلطات العامة والمحاكم حقوق الاتفاقية؛ وكانت المحاكم تنظر في الاتفاقية في حالات استثنائية فقط، كأن يكون تشريع المملكة المتحدة غامضاً مثلاً.

١٥٩- ويعني القانون أنه يجب على جميع السلطات العامة الرئيسية (مثل الحكومة المركزية والمحلية، والجيش، والشرطة، إلى آخره) أن تحرص على أن يكون كل ما تقوم به متوافقاً مع حقوق الاتفاقية ما لم يجعل قانون صادر عن البرلمان ذلك مستحيلاً.

١٦٠- ويعمل قانون حقوق الإنسان بثلاث طرق رئيسية. أولاً، يستلزم تفسير جميع التشريعات ووضع التنفيذ على نحو يتفق مع حقوق الاتفاقية ما أمكن. فإن لم يكن ذلك ممكناً، جاز لمحكمة ما أن تشطب تشريعاً ثانوياً أو لا تطبقه (مثل اللوائح أو الأوامر)، أو أن تعلن، إذا كانت محكمة أعلى درجة، عدم توافقه مع تشريع أولي. ومن شأن هذا أن

ينشئ سلطة تسمح لوزير من الوزراء بإصدار أمر إصلاحي لتعديل التشريع بحيث يتمشى مع حقوق الاتفاقية.

١٦١- وفي كل مناسبة أعلنت فيها المحاكم، حتى الآن، أن التشريعات لا تتوافق مع حقوق الاتفاقية (وحيثما لم يُنقض ذلك في الاستئناف)، أحالت الحكومة مسألة عدم التوافق إلى البرلمان لإيجاد حل تشريعي أو هي بصدد فعل ذلك.

١٦٢- ثانياً، يُحرّم القانون على أي سلطة عامة أن تتصرف على نحو لا يتوافق مع حقوق الاتفاقية ويسمح برفع دعوى في هيئة قضائية أو محكمة في المملكة المتحدة ضد السلطة التي فعلت ذلك. بيد أنه لم تكن أي سلطة عامة لتتصرف بشكل غير قانوني بموجب القانون إلا إذا لم يكن بمقدورها أن تتصرف بشكل مختلف نتيجة لحكم في تشريع أولي (مثلاً، قانون آخر صادر عن البرلمان).

١٦٣- تبحث المحاكم، "بتفحص متمعن"، لترى إن كان التدخل في الحق المقصود ضرورياً حقاً لإنجاز واحد أو أكثر من الأهداف المذكورة التي تعترف بها الاتفاقية. فإذا ما كان الجواب بالنفي، فإن المحكمة تتوصل إلى أن السلطة العامة تصرفت بشكل غير قانوني. بيد أن المحاكم لن تعمل ببساطة على إحلال رأيها محل رأي صانع القرار، ومن ثم فإن دورها يظل دور "الاستعراض" وليس إعادة الفصل بالكامل في القرار الأصلي. والذي حدث فقط أن طابع الاستعراض أصبح أكثر كثافة في الوقت الحالي.

١٦٤- وثالثاً، يجب على المحاكم والهيئات القضائية في المملكة المتحدة أن تأخذ في الحسبان حقوق الاتفاقية في جميع القضايا المرفوعة أمامها. وهذا يعني على سبيل المثال أن عليها أن تطور القانون العام على نحو يتفق مع حقوق الاتفاقية. وعليها أن تراعي سوابق ستراسبورغ القضائية. فمثلاً، استند إلى قانون حقوق الإنسان في الفصل في قضايا تنطوي على تضارب مصالح متعلقة بالخصوصية وحرية التعبير.

١٦٥- ويفرض قانون حقوق الإنسان أيضاً واجباً على وزراء الحكومة عند اقتراح تشريع جديد. فبمقتضى القانون، ينبغي للوزير المسؤول عن أي تشريع رئيسي مقترح أن يقدم بياناً للبرلمان بشأن توافق أحكام مشروع القانون مع حقوق الاتفاقية. فذلك يضمن أن تراعي الحكومة تأثير التشريع على حقوق الإنسان قبل مناقشة المشروع في البرلمان؛ ويساعد البرلمان على أداء مهمة الفحص المنوطة به.

١٦٦- وفي المذكرات التفسيرية المرفقة بمشروع القانون، تُوجه الحكومة الانتباه أيضاً إلى أهم قضايا حقوق الإنسان الناشئة من مشروع القانون. وفي أثناء عرض مشاريع القوانين على البرلمان، تنظر اللجنة البرلمانية المشتركة المعنية بحقوق الإنسان في معظمها ويمكنها تقديم اقتراحات بشأن كيفية زيادة الاتساق بين مشروع القانون والاتفاقية أو غيرها من صكوك حقوق الإنسان.

١٦٧- ومنذ عام ٢٠٠٠، لم يعرض سوى مرة واحدة فقط مشروع قانون على البرلمان مشفوع ببيان بعدم إمكان التصديق على توافقه مع حقوق الاتفاقية. وكان مشروع القانون هذا هو المشروع الذي أصبح فيما بعد قانون الاتصالات لعام ٢٠٠٣ الذي يعالج القيود على تمويل الدعاية السياسية. وقد أيدت اللجنة البرلمانية المشتركة المعنية بحقوق الإنسان هذا النهج في ذلك الحين وأقره البرلمان الذي اعتمد التشريع. واعتبرت المحكمة العليا ومجلس اللوردات بعد ذلك أن التشريع متوافق مع حقوق الاتفاقية، وتم إقراره. وستنظر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في هذه القضية بالذات.

١٦٨- تنص المادة ١(٢) من القانون على أن تسري حقوق الاتفاقية في الشريعة المحلية رهناً بأي تقييد أو تحفظ مبین. ويحق للمملكة المتحدة، بموجب المادة ١٥ من الاتفاقية، أن تقيّد التزاماتها في ظروف استثنائية ومنصوص عليها. وتحفظ المادة ١٤ من قانون حقوق الإنسان اتخاذ هذا الحق في التقييد في القانون المحلي لكفالة الاتساق مع التقييدات التي تتخذها المملكة المتحدة بموجب القانون الدولي. وبالمثل، يحق للمملكة المتحدة، بموجب المادة ٥٧ من الاتفاقية، أن تُدخل تحفظاً بشأن التزاماتها بمقتضى الاتفاقية في ظروف منصوص عليها. وتكفل المادة ١٥ من القانون أن تنطبق هذه التحفظات على الشريعة المحلية لكفالة الاتساق مع تحفظات المملكة المتحدة بموجب القانون الدولي. وفي الوقت الحاضر، أدخلت المملكة المتحدة تحفظاً واحداً على الاتفاقية، ألا وهو التحفظ على المادة ٢ من البروتوكول الأول. والمادة ١٥ تساند هذا التحفظ صراحة وتنيط بوزير الدولة سلطة تعيين تحفظات أخرى على الاتفاقية قد تقوم المملكة المتحدة بإدخالها في المستقبل.

١٦٩- وينطبق قانون حقوق الإنسان أيضاً على الإدارات والهيئات التشريعية التي نُقلت إليها السلطات بوصفها سلطات عامة، إلا أنها تخضع أيضاً لاشتراطات قانونية إضافية من أجل الامتثال للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ويشترط قانون اسكتلندا لعام ١٩٩٨، الذي أنشأ البرلمان الاسكتلندي والهيئة التنفيذية الاسكتلندية أن يتصرف الوزراء الاسكتلنديون بما يمثل لحقوق الاتفاقية، وينص على أن أي تصرف من قبلهم يخالف الاتفاقية يعتبر متجاوزاً لسلطتهم. كما ينص على أن أي تشريع يصدره البرلمان الاسكتلندي ويكون غير متوافق مع الاتفاقية يعتبر متجاوزاً للاختصاص التشريعي للبرلمان ومن ثم فإنه يعتبر غير صحيح. ومن شأن ذلك أن يسمح للمحاكم المحلية أن تشطب أي تشريع اسكتلندي لا يكون متوافقاً مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وبالمثل، يشترط قانون آيرلندا الشمالية الذي أنشأ جمعية آيرلندا الشمالية، أن يتصرف وزراء آيرلندا الشمالية بما يتوافق مع حقوق الاتفاقية ويعتبر القانون المخالف للاتفاقية متجاوزاً للصلاحيات^(٦١). وينطبق حكم مماثل على الجمعية الويلزية بموجب قانون حكومة ويلز لعام ١٩٩٨.

(٦١) قانون آيرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨، المادة ٦(٢)(ج).

١٧٠- أسند اتفاق بلفاست لعام ١٩٩٨ إلى لجنة حقوق الإنسان الخاصة بآيرلندا الشمالية مهمة إسداء المشورة لوزير الدولة لدى آيرلندا الشمالية بشأن "النطاق لتحديد الحقوق المكملة لتلك الواردة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ضمن إطار تشريع وستمنستر، بحيث توضح الظروف الخاصة بآيرلندا الشمالية". وفي أعقاب اتفاق سانت أندروز المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أنشئ منتدى مشروع قانون الحقوق من أجل الإسهام في هذه العملية. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ عرض المنتدى توصيات على لجنة حقوق الإنسان الخاصة بآيرلندا الشمالية التي، بعد أن نظرت في تقرير المنتدى، قدمت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ مشورتها إلى الحكومة. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أطلقت الحكومة العاملة آنذاك مشاوراً بشأن "مشروع قانون الحقوق لآيرلندا الشمالية: الخطوات التالية" التي انتهت في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠. وقد كشف ذلك النقاب عن انقسامات عميقة واقتدار إلى الاتفاق بشأن طريقة المضي قدماً إلى الأمام. وسوف تعمل الحكومة الحالية مع الأحزاب السياسية التنفيذية في آيرلندا الشمالية وغيرها بهدف معرفة أفضل الطرق للتوصل إلى ما يلزم من توافقٍ في الآراء من أجل حل هذه القضية في نهاية الأمر.

١٧١- عقب الانتخابات العامة التي جرت في أيار/مايو ٢٠١٠، تعهدت الحكومة بالالتزام التالي: سنقوم بإنشاء لجنة للتحقيق في إقامة مشروع قانون بريطاني للحقوق يتضمن ويستند إلى جميع التزاماتنا المترتبة على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ويكفل مواصلة تكريس تلك الحقوق في القوانين البريطانية، ويعمل على حماية الحريات البريطانية وتوسيع نطاقها. وسنسعى لتشجيع تعميق فهم النطاق الحقيقي لتلك الالتزامات والحريات.

١٧٢- وتتولى وزارة العدل الخاصة بالمملكة المتحدة المسؤولية المتعلقة بالسياسات للجنة المقترحة. أما القرارات بشأن دقة التوقيت وتحديد النطاق والعضوية للجنة فستتخذ في الوقت المناسب.

٢- التدبير الخاص بحقوق الأطفال والشباب (ويلز) لعام ٢٠١١

١٧٣- حاز التدبير الخاص بحقوق الأطفال والشباب على الموافقة الملكية في آذار/مارس ٢٠١١. ويفرض هذا التدبير واجباً على وزراء ويلز والوزير الأول بشأن إيلاء الاعتبار الواجب للحقوق والالتزامات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، عند اتخاذ قرارات سياسية تحمل طابعاً استراتيجياً.

١٧٤- ويتطلب التدبير من وزراء ويلز إعداد خطة للأطفال وإنتاج تقارير حول الامتثال لواجب إيلاء الاعتبار الواجب لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، إلى جانب تعزيز فهم هذه الاتفاقية وتعديل التشريع بحيث يعطي تأثيراً أفضل للاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية.

١٧٥- ويرمي التدبير إلى ترسيخ مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لصالح أطفال ويلز.

٣- مشروع قانون الحرية

١٧٦- والتزمت الحكومة أيضاً بوضع مشروع قانون للحريات. وكان من المتوقع أن يتضمن مشروع القانون هذا أحكاماً لتقديم ضمانات ضد إساءة استعمال تشريع مكافحة الإرهاب، وزيادة تنظيم تلفزيون الدارة المغلقة، واعتماد ضمانات حماية جديدة لقاعدة البيانات الوطنية الخاصة بالحمض الريبي النووي "DNA". وكان من المتوقع أن يقدم مشروع القانون إلى البرلمان بحلول عام ٢٠١١.

٤- المساعدة القانونية وسبل الانتصاف والتعويض ورد الاعتبار

(أ) المعونة القانونية

١٧٧- يوجد في جميع الولايات القضائية الثلاث للمملكة المتحدة نظام شامل يمكن لأي شخص محتاج إلى مشورة قانونية أو تمثيل قانوني في المحكمة أن يحصل من خلاله على مساعدة مالية من الأموال العامة. ويشار إلى هذه المخططات باسم "المعونة القانونية" وتعتبر أساسية لإعمال الحقوق القانونية لكل فرد. والمعونة القانونية موجهة نحو ذوي الدخل المنخفض والحدود ويمكن منحها بالكامل أو رهناً بمساهمة مالية من الفرد. وإذا مُنحت المعونة القانونية فإن القضية تنظر بالطريقة المعتادة، فيما عدا أنه لا تنتقل أي أموال فيما بين الفرد ومحاميه؛ إذ تتم جميع المدفوعات من خلال صندوق المعونة القانونية. وتُسند المسؤولية الوزارية عن المعونة القانونية في إنكلترا وويلز إلى وزير العدل وإلى الوزراء الاسكتلنديين في اسكتلندا.

١٧٨- وفي إنكلترا وويلز، تدير لجنة الخدمات القانونية شؤون المعونة القانونية التي تدخل في نطاق مسؤولية كل من رئيسي الدائرة القانونية المجتمعية (للقضايا المدنية) ودائرة الدفاع الجنائي.

١٧٩- وتقوم شبكة من صناديق المنظمات المتعاقدة، في إطار الدائرة القانونية المجتمعية، بتوفير الخدمات القانونية المدنية. وترد بصورة رئيسية القواعد المتصلة بتوفير المعونة القانونية المدنية في قانون النفاذ إلى العدالة لعام ١٩٩٩ ومدونة التمويل المنشأة بموجب هذا القانون. ولا يُمنح الفرد مساعدة مالية إلا إذا كانت قضيته تدخل في نطاق المخطط واستوفى باستطلاع الموارد والاستحقاقات. وتدير لجنة الخدمات القانونية، بالإضافة إلى تقديم المساعدة القانونية بشكل شخصي، خط مساعدة هاتفي يوفر مشورة قانونية مجانية وسرية ومستقلة.

١٨٠- تقدم دائرة الدفاع الجنائي معونة قانونية جنائية لمساعدة الأفراد الذين يخضعون للتحقيق أو يواجهون تهماً جنائية. وتحدد المحكمة التي تنظر فيها الدعوى أهلية الحصول على المعونة القانونية الجنائية أولاً. وفي المحاكم الجزئية لا يكون المدعى عليه مؤهلاً للحصول على المعونة إلا إذا استوفى استطلاع الموارد المالية وأوفى باختبار "مصلحة العدالة". ولا يحتاج المدعى عليه في محكمة التاج إلى الوفاء باختبار "مصلحة العدالة". ومع أن جميع المدعى عليهم يعتبرون مؤهلين للحصول على المعونة القانونية، فإنهم يخضعون لاستطلاع الموارد وقد يطلب

منهم المساهمة في تكاليف قضاياهم من الدخل و/أو رأس المال. أما المدعى عليهم الذين قدموا مساهمات وبالتالي تمت تبرئتهم، فيستردون تلك المساهمات مصحوبة بالفوائد المترتبة عليها.

١٨١- وتخضع المعونة المالية حالياً لمجموعة من الإصلاحات تجري مناقشتها في البرلمان تحت رعاية مشروع قانون المعونة القانونية للمجرمين وإصدار الحكم بشأنهم ومعاقتهم. وسيعمل مشروع القانون على إلغاء لجنة الخدمات القانونية بحيث تُنشأ هيئة جديدة خارج نطاق مشروع القانون لإدارة المعونة القانونية في المستقبل. وسيفيد مشروع القانون أيضاً في تضييق نطاق الحالات التي تتاح المعونة القانونية لها، ومنح الأولوية لتلك المجالات التي تكون فيها حياة الأشخاص أو حريتهم معرضة للخطر، أو حيث يوجد خطر التعرض للأذى البدني الخطير أو فقدان الفوري للمساكن أو حين يتم أخذ أطفالهم إلى دور الرعاية.

١٨٢- وفي اسكتلندا، تُدار أمور المعونة القانونية من قبل مجلس المعونة القانونية. ويقدم المجلس المشورة والمساعدة القانونيتين ويبت في من ينبغي أن يحصل على مساعدة مالية. وكما هو الحال في إنكلترا وويلز، ينقسم المخطط تحت عنوانين: المساعدة القانونية المدنية والمساعدة القانونية الجنائية. ولكي يكون الفرد مؤهلاً للحصول على معونة قانونية مدنية فإنه يجب أن يكون مؤهلاً من الناحية المالية ولديه أساس قانوني لرفع دعواه، ويجب ألا تكون لديه مساعدة مالية متاحة من جهة أخرى. ولكي يكون الفرد مؤهلاً للحصول على معونة قانونية جنائية، فإنه يجب عليه أن يدلل على أن دخله ورأس ماله يقعان ضمن الحدود المالية الراهنة التي يحددها البرلمان.

١٨٣- وفي آيرلندا الشمالية، تعتبر المسؤولية عن تقديم المعونة القانونية من مسؤوليات لجنة الخدمات القانونية لآيرلندا الشمالية. وتتحدد الأهلية في الأمور المدنية أو الجنائية بواسطة استطلاع الموارد المالية والاستحقاقات.

١٨٤- وفي حال شعور شخص ما بأن حقوقه بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان قد انتهكت وينوي عرض دعواه على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فإن هناك عدداً من المخططات المتاحة لتزويده بمشورة ومساعدة قانونيتين. ويجوز مساعدة شخص ما، في إطار مخطط المساعدة القانونية، بواسطة محام خبير أو مستشار قانوني في المراحل الأولية من تطبيقه. وإذا ما أعلنت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ قبول الالتماس، فإنه يجوز لمقدم الطلب أن يحصل على مساعدة مالية من ستراسبورغ مباشرة. وتتحدد الأهلية على أساس ما إن كان مقدم الطلب يعتبر مؤهلاً للحصول على معونة قانونية محلية أم لا.

١٨٥- وتقدم مراكز قانونية في عدد من المناطق الحضرية مشورة قانونية وتمثيلاً قانونياً يمكن أن يكونا مجانيين تبعاً للموارد المالية. وكثيراً ما تشتمل المراكز القانونية، الممولة من مصادر شتى، على سلطات حكومية محلية، وعادة ما تستخدم محامين متفرغين مدفوعي الأجر، علماً بأن الكثير منها يضم أيضاً عاملين مجتمعيين. وتكرس معظم هذه المراكز وقتها لمشاكل الإسكان والاستخدام والضمان الاجتماعي والهجرة. كما تتاح المشورة المجانية في مكاتب

مشورة المواطنين، ومراكز مشورة المستهلكين والمشورة الإسكانية وفي مراكز مشورة متخصصة تديرها منظمات طوعية شتى. ويقدم المركز القانوني لشؤون اللجوء والخدمة الاستشارية للهجرة، وكلاهما يحصل على تمويل حكومي، مشورة ومساعدة مجانيين للمتمسي اللجوء، كما تقدم الخدمة الاستشارية للهجرة مشورة ومساعدة مجانيين أيضاً لأشخاص لديهم حقوق استئناف لقرارات الهجرة.

(ب) ضحايا الجرائم

١٨٦- يجوز للمحكمة أن تأمر الجاني لدى إدانته بدفع تعويض للمجني عليه عما أصابه من ضرر شخصي أو عما نتج عن الجريمة من خسارة أو تلف. والمحاكم في إنكلترا وويلز ملزمة بالنظر في التعويض في كل قضية تستدعي ذلك، وبيان الأسباب التي تستند إليها في الحالات التي لا تحكم فيها بدفع تعويض للمجني عليه. وتعويض المجني عليه يجب أن يسبق دفع الغرامة فيما لو كانت المحكمة تنظر في كليهما. كما أن تحصيل المبالغ المدفوعة على سبيل التعويض يجب أن يسبق تحصيل الغرامات.

١٨٧- وفي الحالات التي ترفض فيها دائرة الادعاء التابعة للتاج رفع القضية، يجوز للمجني عليهم أن يقوموا برفع الدعوى بمفردهم في إنكلترا وويلز، علماً بأنهم نادراً ما يفعلون ذلك في الواقع. كما يجوز للمجني عليهم رفع دعوى عن الأضرار التي لحقت بهم أمام المحاكم المدنية. وقد تم تبسيط إجراءات التقاضي كيما يتسنى للأشخاص الذين ليست لديهم دراية قانونية أن يرفعوا دعاوى للمطالبة بمبالغ صغيرة للتعويض عن الخسارة أو الضرر.

١٨٨- وللمجني عليهم أياً كانت جنسيتهم، إذا لحقهم ضرر جسيم نتيجة ارتكاب جريمة عنف في إنكلترا أو ويلز أو اسكتلندا أن يقدموا طلباً للتعويض من الأموال العامة بموجب نظام تعويض الإصابات الجنائية، ويتم تقدير التعويض على أساس تسعيرة للتعويضات. وتتراوح التعويضات ما بين ١٠٠٠ جنيه إسترليني ونصف مليون جنيه إسترليني بالنسبة لأشد الإصابات جسامة.

١٨٩- وتوجد ترتيبات أخرى مستقلة في آيرلندا الشمالية، حيث يجوز في ظروف معينة أن يُدفع تعويض من الأموال العامة عن الإصابات الناجمة عن جرائم وعن الأضرار التي تلحق بالمتلكات نتيجة لأفعال ارتكبت بسوء نية، ويشمل ذلك ما ضاع على أصحابها من كسب نتيجة لذلك.

١٩٠- توجد في المملكة المتحدة ثلاث منظمات تقدم دعماً عاماً لضحايا الجريمة: دعم المجني عليه، والتي تغطي إنكلترا وويلز، ودعم المجني عليه في اسكتلندا ودعم المجني عليه في آيرلندا الشمالية. وتحصل هذه المنظمات على تمويل من الحكومة.

١٩١- نشرت الحكومة في حزيران/يونيه ١٩٩٦ "ميثاق المجني عليهم" الجديد الذي أصبح لاحقاً اشتراطاً قانونياً من خلال مدونة ممارسات المجني عليهم في نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

ويملك المحني عليهم في الوقت الحالي حقاً قانونياً في الحصول على نوعية مرتفعة من الخدمات من وكالات العدالة الجنائية. كما أن المدونة تذكر للمحني عليهم كيفية التقدم بشكوى إذا لم يكونوا قد حصلوا على نوعية مرتفعة من الخدمات. وقد قدم ميثاق الشهود للشهود مجموعة متماثلة ولكن غير قانونية من معايير الخدمات. وقد صدرت مدونة ممارسات منفصلة للمحني عليهم في آيرلندا الشمالية، تحدد معايير الخدمات التي يجب أن يتلقاها المحني عليهم أثناء اتصالهم بنظام العدالة الجنائية لآيرلندا الشمالية وتبين كيفية تقديم الشكوى. ويُعطى لجميع ضحايا جريمة مبلغ عنها "نشرة ضحايا الجريمة" التي تزودهم بمشورة عملية بشأن ما عليهم فعله في أعقاب وقوع جريمة ما. وتشرح لهم ببساطة العمليات المتعلقة بالشرطة والمحاكم، وكيفية التقدم بطلب تعويض وما هي أشكال العون الأخرى المتاحة.

(ج) التعويض عن الإدانة الخاطئة

١٩٢ - يتم التحقيق في دعاوى الإدانات الخاطئة المزعومة والنظر فيها من قبل لجنة استعراض القضايا الجنائية^(٦٢).

١٩٣ - بموجب المادة ١٣٣ من قانون العدالة الجنائية لعام ١٩٨٨، يحق لشخص مدان بارتكاب جريمة شطبها محكمة الاستئناف بعد مرور مدة الاستئناف أو بعد الرجوع إلى لجنة استعراض القضايا الجنائية، أن يتقدم بطلب إلى وزير الدولة للحصول على تعويض. وإذا توفي الشخص المعني، يجوز لممثله الشخصي أن يقدم طلباً بهذا الشأن.

١٩٤ - وعند بت وزير الدولة فيما إن كان ينبغي دفع تعويض بموجب قانون عام ١٩٨٨، فإنه ينظر فيما إن كان قرار محكمة الاستئناف بإلغاء الإدانة أو بمنح عفو يرجع إلى حقائق جديدة أو اكتشفت حديثاً تثبت "بما لا يدع مجالاً للشك المعقول" وقوع خطأ قضائي. ويراعي وزير الدولة أيضاً، لدى التوصل إلى قرار بشأن مدى وجوب التعويض، ما إذا كان الشخص طالب التعويض مسؤولاً كلياً أو جزئياً عن عدم الكشف عن الواقعة الجديدة.

١٩٥ - إذا ما رأى وزير الدولة أن منح التعويض مبرر. بموجب قانون العدالة الجنائية لعام ١٩٨٨، تتقرر قيمة المبلغ بموجب ذلك التشريع من قبل خبير مستقل.

٥ - الآلية الوطنية لتنفيذ حقوق الإنسان

(أ) اللجنة المشتركة المعنية بحقوق الإنسان

١٩٦ - تتولى لجنة برلمانية متخصصة - اللجنة المشتركة المعنية بحقوق الإنسان - بوصفها وسيلة للمساعدة في الإشراف على التقدم المحقق في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في المملكة المتحدة، الاضطلاع بالتحقيق في قضايا حقوق الإنسان ورفع تقارير عن نتائجها وتوصياتها إلى البرلمان.

(٦٢) أُنشئت بموجب قانون الاستئناف الجنائي لعام ١٩٩٥، وأصبحت نافذة في عام ١٩٩٧.

١٩٧- وتتألف اللجنة من اثني عشر عضواً يتم تعيينهم من قبل جميع الأحزاب وكل من مجلس العموم ومجلس اللوردات. وتفحص اللجنة جميع مشاريع القوانين الحكومية وتختار ما يكون له منها تأثير كبير على حقوق الإنسان من أجل مواصلة فحصها. ولئن كان لا يجوز للجنة معالجة القضايا الفردية، فإنها تنظر في كيفية تعامل الحكومة مع أحكام محاكم المملكة المتحدة والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حيثما وجدت انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي إطار هذا العمل، تنظر اللجنة في كيفية استخدام الحكومة للأوامر الإصلاحية لتعديل التشريعات بعد أن تتوصل المحاكم إلى نتيجة تدل على عدم توافقها مع حقوق الاتفاقية.

(ب) لجان حقوق الإنسان

١٩٨- في المملكة المتحدة ثلاث لجان وطنية لحقوق الإنسان، هي: لجنة المساواة وحقوق الإنسان (EHRC) ولجنة حقوق الإنسان في أيرلندا الشمالية (NIHRC)، واللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان (SHRC). وجميع هذه اللجان ممولة من الحكومة لكنها مستقلة عنها.

١٩٩- أنشئت لجنة المساواة وحقوق الإنسان في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ويتمثل اختصاصها في الدفاع عن المساواة وحقوق الإنسان للجميع، والعمل على القضاء على التمييز، والحد من عدم المساواة، وحماية حقوق الإنسان، وإقامة علاقات جيدة بين المجتمعات المحلية، وضمان توافر فرصة معقولة للجميع للمشاركة في المجتمع. ويشمل اختصاصها إنكلترا وويلز واسكتلندا. وتعمل لجنة المساواة وحقوق الإنسان على الجمع بين أعمال ثلاث لجان سابقة معنية بالمساواة في بريطانيا العظمى (لجنة المساواة العنصرية، والمساواة بين الجنسين، وحقوق المعاقين) كما تتحمل المسؤولية عن الأشكال الجديدة المنصوص عليها في قانون التمييز (العمر أو الميول الجنسية أو الدين أو المعتقد)، إضافة إلى حقوق الإنسان. ولديها سلطات لإنفاذ تشريعات المساواة، وولاية لتشجيع الامتثال لقانون حقوق الإنسان.

٢٠٠- ولجنة حقوق الإنسان في أيرلندا الشمالية هي هيئة قانونية مستقلة أقيمت في عام ١٩٩٩. ويتمثل دورها في تعزيز الوعي بأهمية حقوق الإنسان في أيرلندا الشمالية، واستعراض القوانين والممارسات القائمة، وإسداء المشورة إلى الحكومة بشأن الخطوات الواجب اتخاذها لحماية حقوق الإنسان في أيرلندا الشمالية. وباستطاعة اللجنة إجراء التحقيقات ومساعدة الأفراد على رفع القضايا إلى المحاكم، كما تستطيع رفع الدعاوى بنفسها إلى المحاكم.

٢٠١- وقد أنشئت اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨. بموجب قانون اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٦. والغرض الرئيس من اللجنة هو تعزيز حقوق الإنسان وتشجيع أفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان (ولن يشمل اختصاصها تشريعات المساواة، لأن ذلك يقع خارج اختصاص البرلمان الاسكتلندي). كما أن باستطاعتها استعراض القانون الاسكتلندي والتوصية بتعديله وبتعديل سياسات السلطات العامة الاسكتلندية وممارساتها. ولديها السلطة القانونية للحصول على المعلومات ودخول أماكن الاحتجاز، والتدخل في الإجراءات القانونية في قضايا حقوق الإنسان.

(ج) مفوض شؤون الأطفال

٢٠٢- أقامت المملكة المتحدة مفوضاً مستقلاً لشؤون الأطفال في كل ولاية من الولايات القضائية للمملكة المتحدة. ويتمثل اختصاص مفوض شؤون الأطفال في ويلز ومفوض شؤون الأطفال والشباب في آيرلندا الشمالية ومفوض الأطفال والشباب في اسكتلندا في صون حقوق الأطفال وتعزيزها.

٢٠٣- ويختلف ذلك عن المهمة الحالية لمفوض شؤون الأطفال في إنكلترا، الذي يتمثل دوره في تعزيز الوعي بآراء الأطفال ومصالحهم في إنكلترا. ومع ذلك وعقب إجراء استعراض مستقل لمفوض شؤون الأطفال في إنكلترا، قبلت الحكومة من حيث المبدأ جميع توصياته. فإلى جانب منح مفوض شؤون الأطفال قدر أكبر من الاستقلالية، تعمل على تعديل اختصاص مفوضي شؤون الأطفال بحيث يركز أيضاً على تعزيز وحماية حقوق الأطفال بما يتماشى مع ما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

(د) حماية البيانات وحرية الإعلام

٢٠٤- يمنح قانون حرية الإعلام لعام ٢٠٠٠، الذي دخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، كل فرد الحق في الحصول على المعلومات التي بحوزة السلطات العامة. وينطبق هذا القانون على المعلومات المسجلة التي بحوزة السلطات العامة في إنكلترا وويلز وآيرلندا الشمالية. أما اسكتلندا فلها تشريعها المماثل وهو: قانون حرية الإعلام (اسكتلندا) لعام ٢٠٠٢.

٢٠٥- ويتلقى القطاع العام خارج هيئات الحكومة المركزية ما لا يقل عن ٨٧ ٠٠٠ طلب يتعلق بجزية الإعلام سنوياً. وفي عام ٢٠٠٩، تلقت الحكومة المركزية أكثر من ٤٠ ٠٠٠ طلب تتعلق بجزية الإعلام وبلوائح المعلومات البيئية. وفي عام ٢٠٠٩، تم الوفاء بنسبة ٥٨ في المائة من الطلبات القابلة للحل المقدمة إلى الحكومة المركزية بشكل كامل. وتم حجز نسبة ٢٣ إضافية في المائة بشكل تام. ويجوز لمقدم الطلب الذي لا يُرضيه قرار السلطة العامة بشأن الحصول على المعلومات، أن يطلب من السلطة العامة إجراء مراجعة داخلية. فإن ظل على ما هو عليه من عدم الرضا، جاز له أن يشتكي إلى المفوض المستقل المعني بالإعلام، ثم إلى المحكمة المستقلة المختصة بالإعلام.

٢٠٦- والحكومة ملتزمة بضمان الاضطلاع بتبادل المعلومات بأسلوب مأمون وخاضع للرقابة، مع تسليمها بضرورة وضع الضوابط القانونية والإجرائية موضع التنفيذ لضمان عدم تبادل المعلومات على نحو غير ملائم أو غير متكافئ.

٢٠٧- وينظم قانون حماية البيانات لعام ١٩٩٨ معالجة البيانات الشخصية؛ وقد دخل حيز النفاذ في آذار/مارس ٢٠٠٠ (ليحل محل قانون حماية البيانات لعام ١٩٨٤). ويقضي هذا القانون بأن تمثل المنظمات والأفراد لمبادئ حماية البيانات. وتشمل هذه المبادئ ضمان النزاهة

والشرعية في معالجة البيانات؛ وضمان عدم معالجة تلك البيانات إلا لأغراض محددة ومشروعة وضمان دقة البيانات.

٢٠٨- ويُعتبر مفوض الإعلام سلطة إشرافية مستقلة مسؤولة عن إنفاذ التشريعات المتصلة بحرية الإعلام وحماية البيانات. كما تشجع مفوضية الإعلام النهوض بالممارسات السليمة بشأن النفاذ إلى المعلومات الرسمية وحماية المعلومات الشخصية بالبت في الشكاوى المؤهلة، وتوفير المعلومات والتوجيه للأفراد والمنظمات واتخاذ الإجراءات الملائمة عند خرق القانون.

(هـ) الشكاوى المقدمة ضد الجهاز التنفيذي

٢٠٩- يحق لمن اعتقد من أفراد الجمهور أنه عومل معاملة غير منصفة نتيجة سوء الإدارة أن يرفع شكواه للتحقيق فيها إلى مكتب المفوض البرلماني المعني بالإدارة - الذي يشار إليه في كثير من الأحيان على أنه "أمين المظالم" - والذي أنشأه قانون المفوض البرلماني لعام ١٩٦٧.

٢١٠- وللمفوض البرلماني أن يحقق في الإجراءات المتخذة "أثناء أداء الوظائف الإدارية" من جانب إدارات الحكومة المركزية، أو بالنيابة عنها. ويجب أن تُقدم الشكاوى في أول الأمر إلى عضو في البرلمان يقرر ما إذا كان ينبغي تحويلها إلى المفوض أم لا. والمفوض مستقل عن الحكومة، ويقدم إلى لجنة في مجلس العموم تقاريره التي تُنشر.

٢١١- وأنشئ عدد من مكاتب "أمين المظالم" أخرى من أجل الحكم المحلي، ودائرة الصحة الوطنية ومكتب أمين المظالم المعني بالخدمات القانونية.

٢١٢- وهناك أمناء مظالم مستقلون لاسكتلندا وويلز وآيرلندا الشمالية. وبموجب قانون أمين المظالم المعني بالخدمات العامة في اسكتلندا لعام ٢٠٠٢، فإن الحكومة الاسكتلندية ملزمة قانوناً بالتعاون في التحقيقات التي يجريها أمين المظالم وبتاحة التقارير لكي يفحصها. وأنشأ قانون أمين المظالم المعني بالخدمات العامة (ويلز) لعام ٢٠٠٥ منصب أمين المظالم المعني بالخدمات العامة في ويلز لإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة في ادعاءات سوء الممارسة في عملية إدارة الخدمات العامة في ويلز. وينص القانون الخاص بالمفوض البرلماني (آيرلندا الشمالية) لعام ١٩٦٩ (الذي حل محله المرسوم الخاص بأمين المظالم لعام ١٩٩٦) على إنشاء وظيفة أمين مظالم لمراقبة عمل الإدارات الحكومية لآيرلندا الشمالية. وينص القانون الخاص بالمفوض المعني بالشكاوى لعام ١٩٦٩ (الذي حل محله المرسوم المتعلق بالمفوض المعني بالشكاوى لعام ١٩٩٦) على مراقبة مشاهمة للقطاع العام الأوسع في آيرلندا الشمالية.

(و) الشكاوى المقدمة ضد الشرطة

٢١٣- في إنكلترا وويلز، تنظر اللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة، التي بدأت عملها في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، في الشكاوى المقدمة ضد الشرطة، بعدما حلت محل هيئة الشكاوى المقدمة ضد الشرطة السابقة.

٢١٤- واللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة مسؤولة عن ضمان وجود ترتيبات مناسبة للنظر في الشكاوى أو الادعاءات المتعلقة بسوء سلوك أي ضابط شرطة أو أحد أفراد هيئة موظفي الشرطة. كما تملك صلاحية إجراء تحقيقات مستقلة في الشكاوى المقدمة بشأن الحوادث الأكثر خطورة. وقد أنشئت اللجنة من أجل زيادة الثقة في نظام الشكاوى، وتعزيز احترام حقوق الإنسان الخاصة بالأفراد بضمان إجراء تحقيقات مستقلة في الشكاوى.

٢١٥- وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تلقت اللجنة ٢٥٩ ٣١ شكوى (بزيادة قدرها ٨ في المائة عن الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨). وتألقت هذه الشكاوى من ٥٣ ٥٣٤ ادعاء، من بينها ١٣٧ ١٨ ادعاء (٣٦ في المائة) تم التحقيق فيها (من جانب الشرطة واللجنة معاً). ومن التحقيقات المستكملة، تبين أن ٨١٠ ١ ادعاء (١٠ في المائة) مثبتة بالأدلة.

٢١٦- أما في اسكتلندا، فإن الشكاوى المقدمة ضد الشرطة تحقق فيها قوة الشرطة المعنية في بادئ الأمر. فإن لم يقتنع الشاكي بطريقة التحقيق في الشكاوى، جاز له إحالة المسألة إلى المفوض المعني بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة في اسكتلندا الذي أنشئ منصبه بموجب قانون الشرطة والنظام العام والعدالة الجنائية (اسكتلندا) لعام ٢٠٠٦. وقد تلقى المفوض في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ما يبلغ ٣٢٥ طلباً للتحقيق، وتلقى في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما يبلغ ٣٧٥ طلباً للتحقيق.

٢١٧- وأنشأ قانون الشرطة (آيرلندا الشمالية) لعام ١٩٩٨ أمانة مظالم الشرطة لآيرلندا الشمالية، وهي هيئة مستقلة مكلفة بالتحقيق في الشكاوى المقدمة ضد الشرطة. ويشرف أمين المظالم إشرافاً مستقلاً على نظام الشكاوى المقدمة ضد الشرطة على أن تُحال جميع الشكاوى المتعلقة بالشرطة إلى مكتبه. وعندما يتبين لأمين المظالم أن ثمة جريمة ارتكبت، فإنه يقدم نتائج تحقيقاته، مشفوعة بتوصيات، إلى رئيس النيابة العامة كي ينظر فيها. وعندما يتبين وقوع مخالفة للنظام، تحال المسألة، مشفوعة بتوصيات، إلى رئيس الشرطة أو مجلس حفظ النظام تبعاً لأقدمية الضابط. وخلال السنوات التسع منذ أن أنشئ المنصب، تمت معالجة حوالي ٢٤٢ ٣٠ شكوى (حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠).

جيم- إطار تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

١- دور البرلمان الوطني ومؤسسات حقوق الإنسان

٢١٨- للجان حقوق الإنسان دور رئيسي تقوم به على الصعيد الوطني لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كافة أنحاء المملكة المتحدة حيث تشكل هذه إحدى مسؤولياتها الجوهرية. وبشكل مكافئ، تعمل اللجنة المشتركة المعنية بحقوق الإنسان كجهة مساهمة رئيسية. ومن خلال قيامها بتمحيص أعمال الحكومة وبالتالي تحميل الهيئة التنفيذية المسؤولية

عن ذلك، توفر نظام ضوابط وتوازنات يتسم بالكفاءة. وعلاوة على ذلك، تكفل اللجنة المشتركة المعنية بحقوق الإنسان أيضاً تحقيق تطور إيجابي في تعزيز حقوق الإنسان عموماً.

٢- التدريب القضائي والقانوني والرسمي والتثقيف في مجال حقوق الإنسان

٢١٩- تطلب إقرار قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ وضع برنامج تدريبي كبير لجميع العاملين في النظام القانوني. ومع أن البرلمان أقر القانون في عام ١٩٩٨، بيد أنه لم يدخل حيز النفاذ إلا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ من أجل إتاحة الوقت لإعادة تدريب المتخصصين القانونيين.

٢٢٠- وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، نسق مجلس الدراسات القضائية تدريباً لجميع القضاة على قانون حقوق الإنسان. وتم التدريب في إطار حلقات دراسية تتألف من محاضرات تمهيدية ودراسات حالة وجلسات عامة. وكان من بين المتحدثين السير نيكولاس براترا، قاضي المملكة المتحدة في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والقاضي لوزيوس وايلدهابر، الرئيس السابق للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

٢٢١- ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ فصاعداً، نُظِّم التدريب على نفس المنوال للمستشارين القانونيين للقضاة الجزئيين - مستشاري القضاة ومستشاري المحاكم - مع تخصيص يوم لتجديد المعارف والمهارات في مطلع حريف عام ٢٠٠٠، قبل تنفيذ القانون مباشرة. ومن ثم نُظِّم تدريب للقضاة الجزئيين أو كل تنفيذه إلى المستشارين القانونيين.

٢٢٢- وقدم مجلس نقابة المحامين لبريطانيا العظمى تدريباً رسمياً في مجال حقوق الإنسان لنحو ٦٠٠٠ من محامي المرافعة. ووفرت دائرة الادعاء الملكية دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام لجميع المدعين العامين، وأصدرت دليلاً إرشادياً لموظفيها يتضمن جميع القضايا الأوروبية ذات الصلة، مشفوعة بتحديثات قانونية بشأن الأحكام القضائية كل أسبوعين.

٢٢٣- وأدرج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المقرر الدراسي الخاص بشهادة التأهيل في الحقوق في جميع جامعات المملكة المتحدة، كما لا تخلو منه الدورات المهنية لمحامي المرافعة ومحامي الإجراءات أو وكلاء القضايا.

٢٢٤- ومع ذلك، اعترفت الحكومة، في مطبوعها المعنون *Review of the Implementation of the Human Rights Act* (استعراض تنفيذ قانون حقوق الإنسان) لعام ٢٠٠٦، بوجود سوء فهم واسع النطاق للقانون بين العاملين في القطاع العام، وأوصى الاستعراض بالتعجيل بوضع برنامج للتدريب والتوعية بهدف ضمان الفهم السليم لقانون حقوق الإنسان وتطبيقه. ونتيجة لذلك، وزعت وزارة العدل أكثر من ١١٨٠٠٠ نسخة من كتيّب بعنوان *Human Rights: Human Lives* (حقوق الإنسان: حياة الإنسان) على الإدارات الحكومية الأخرى وعلى الهيئات التي تحصل على دعمها والمنظمات الأخرى في القطاع العام ككل. ويرمي الكتيّب إلى تحسين فهم وتنفيذ سياسات حقوق الإنسان بوجه خاص فيما بين السلطات العامة على سبيل المثال

لا الحصر. ويُتاح للجمهور عامةً ولغير الخبراء مطبوعان رئيسيان: *Human Rights Act – an introduction* (مدخل إلى قانون حقوق الإنسان) وطبعة ثالثة من دليلها الذي حظي بقبول حسن والمعنون *Guide to the Human Rights Act* (دليل لقانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨). وكل مطبوع من هذه المطبوعات متاح على الشبكة، فضلاً عن أنه يمكن الحصول على نسخ ورقية منه عند الطلب.

٢٢٥- شكّل كبار المسؤولين المرشحين داخل الدوائر الحكومية القادة في مجال تعميم حقوق الإنسان داخل دوائرهم وقاموا برعاية هيئات عن طريق شبكة كبار الرواد في مجال حقوق الإنسان. وتواصل هذه الشبكة الاجتماع كل ثلاثة أشهر وتوفر فرصة سانحة للدوائر لتقاسم الخبرات والمعلومات والممارسات السليمة. ومن خلال تقاسم الممارسات السليمة، توفر وزارة العدل سبل القيادة لدوائر حكومية أخرى بشأن المضي قدماً بما لديها من عمليات تدريبية ومبادرات أخرى من أجل ضمان استخدام إطار حقوق الإنسان في كلٍ من دوائرها والهيئات التي تقوم برعايتها.

٢٢٦- وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، أصدرت وزارة الصحة وثيقة معنونة *Human Rights in Healthcare - A Framework for Local Action* (حقوق الإنسان في الرعاية الصحية - مشروع إطار للعمل المحلي). ويرمي المشروع إلى توصيل مجموعة من المنتجات المتعلقة بحقوق الإنسان التي يمكن استخدامها من قبل الهيئات الائتمانية في كافة أقسام دائرة الصحة الوطنية، وسلسلة من فعاليات التعلم بشأن حقوق الإنسان، وقضية أعمال قوية لتطوير النهج القائمة على أساس حقوق الإنسان، وتحديد عوامل النجاحات الأساسية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، نشرت وزارة الصحة أول دستور خاص بدائرة الصحة الوطنية لإنكلترا^(٦٣) والذي يحدد المعايير والقيم والمبادئ التي تسترشد هذه الدائرة بها. وتضمن هذه المبدأ الأول الذي ينص على أن توفر دائرة الصحة الوطنية خدمة شاملة، متاحة للجميع، وأن يكون "عليها واجب تجاه كل فرد من الأفراد التي تقوم بخدومتهم وعليها احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم". ويدعم ذلك 'الدليل لدستور دائرة الصحة الوطنية' الذي يشرح المعنى الذي ينطوي عليه التشريع المتعلق بحقوق الإنسان عملياً بالنسبة لدائرة الصحة الوطنية.

٢٢٧- وفي عام ٢٠٠٩ أُنتج دليل حقوق الإنسان لهيئات التفتيش والتنظيم وأمناء المظالم. ويُبرز الدليل فكرة مفادها أنه باستخدام إطار حقوق الإنسان في تصميم وتفسير وتطبيق ممارسات التنظيم والتفتيش، يمكن للهيئات العاملة في المجال الاستفادة من الاتساق المحسّن والمساعدة في توفير السبل لحماية حقوق الإنسان على جميع المستويات ضمن المنظمات الخاصة بها. ولهذه المنظمات دور هام تؤديه في النهوض بحقوق الإنسان في مجال الخدمات

<http://www.dh.gov.uk/en/Publicationsandstatistics/Publications/PublicationsPolicyAndGuidance/> (٦٣)

العامة، ليس فقط عن طريق ضمان مراعاة السلطات العامة لحقوق الإنسان، بل من خلال توفير التوجيهات ونشر أفضل الممارسات وإشراك مستعملي الخدمات في رصد المعايير ومراقبتها.

٢٢٨- وأطلقت الحكومة، بغية تدريب المسؤولين العموميين في مجال حقوق الإنسان، حزمة تدريب إلكتروني في آذار/مارس ٢٠٠٨. وهذا التدريب الإلكتروني معدّ لإذكاء الوعي بحقوق الإنسان وفهمها وكذلك تعزيز "ثقافة حقوق الإنسان" في كافة أجزاء القطاع العام. وتتألف الحزمة من عدد من دراسات الحالة التي يتوفر للفرد بعد إتمامها تفهم أعمق لتطبيق حقوق الإنسان في عمله. والحزمة متاحة لجميع السلطات العامة (والجمهور بصفة عامة) من خلال "المدرسة الافتراضية" التابعة للمدرسة الوطنية للحكومة وتقوم وزارة العدل والمدرسة الوطنية للحكومة بترويجها على نطاق واسع.

٣- التثقيف بحقوق الإنسان في المجتمع الأوسع نطاقاً

٢٢٩- نشرت الحكومة في تموز/يوليه ٢٠٠٨، مورداً جديداً لمدرسي المرحلة الأساسية ٣ (تلاميذ تتراوح أعمارهم بين ١١-١٤ سنة) في إنكلترا يسمى: *Right Here, Right Now: Teaching Citizenship through Human Rights* (هنا بالضبط، الآن وفي هذه اللحظة: تدريس حقوق المواطنة من خلال حقوق الإنسان). وقد شكل هذا المورد جزءاً من مشروع حقوق الإنسان في المدارس، وهو شراكة بين وزارة العدل والمعهد البريطاني لحقوق الإنسان، ويشمل أيضاً إدارة الأطفال والمدارس والأسر، ومنظمة العفو الدولية، وعدداً من المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى. ويهدف المورد، من خلال ١٢ خطة من الدروس الخاصة به، إلى ربط مفاهيم حقوق الإنسان العالمية بالخبرة اليومية، وذلك بالتركيز على ما تعنيه حقوق الإنسان من حيث التطبيق العملي. ويتمثل هدفه في بعث الحياة في حقوق الإنسان داخل الصفوف الدراسية، وتشكيل الأساس لمناقشات وحوارات متجددة، وضمان أن يفهم كل شخص في المدرسة حقوقه وحقوق كل من حوله. ويمكن تنزيل البرنامج من الإنترنت مجاناً^(٦٤).

٢٣٠- قدمت الحكومة دفعاً لبرنامج عمل يهدف إلى إذكاء الوعي بحقوق الإنسان داخل القطاع الخاص للمملكة المتحدة، وتشجيع منظمات القطاع الخاص على اعتماد نهج مستند إلى حقوق الإنسان في الأنشطة التي تقوم بها. وتضمّن البرنامج دراسة استطلاعية أولية لاكتساب فهم لكيفية قيام الشركات في المملكة المتحدة بالانخراط في مجال حقوق الإنسان، وتطوير بوابة معلومات على الشبكة، بما في ذلك دليل بشأن حقوق الإنسان للأعمال التجارية وتعيين أدوار ومسؤوليات المنظمات في ميادين التجارة وحقوق الإنسان.

(٦٤) <http://www.teachernet.gov.uk/teachingandlearning/subjects/citizenship/rhrn/>

٤- نشر صكوك حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

٢٣١- هناك طرق شتى تُنشر من خلالها المواد المتصلة بحقوق الإنسان الدولية في كافة أنحاء المملكة المتحدة. وصكوك الأمم المتحدة التي توقع عليها المملكة المتحدة يقوم مكتب مطبوعات صاحبة الجلالة بنشرها (تابع للحكومة)، وتُقدَّم إلى البرلمان ويتاح الاطلاع عليها في المكتبات ويمكن شراؤها. وتقوم الحكومة بإعداد التقارير الخاصة بالامتثال للالتزامات الدولية بموجب صكوك الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان وتتيحها للبرلمان والهيئات المعنية والجمهور للاطلاع عليها. وفضلاً عن ذلك، تتولى فرادى الإدارات الحكومية المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ صكوك الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان (والامتثال لها) توجيه عملية نشرها. وينطبق نفس المبدأ في حالة تشريعات حقوق الإنسان المحلية حيث تكون الإدارة المتصدرة مسؤولة أيضاً عن نشر محتويات المقترحات.

٢٣٢- ونتيجة لمجالات سلطاتها المعنية في ميدان حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي، خصص كل من وزارة العدل ووزارة الخارجية وشؤون الكومنولث صفحة عن حقوق الإنسان في موقعيهما على شبكة الويب:

- وزارة العدل: حقوق الإنسان: <http://www.justice.gov.uk/about/human-rights.htm>
- وخزارة الخارجية وشؤون الكومنولث: الاستراتيجية الحكومية بشأن حقوق الإنسان الدولية: <http://www.fcو.gov.uk/en/global-issues/human-rights/>

٥- الشراكة مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني

المنظمات غير الحكومية

٢٣٣- منظمات المجتمع المدني لها دور رئيسي تقوم به في حماية حقوق الإنسان في المملكة المتحدة والنهوض بها وتعزيزها. وترى الحكومة أن هناك فوائد في إقامة علاقات عمل وثيقة مع تلك الهيئات في رسم سياسة حقوق الإنسان الداخلية وفي التشاور معها قبل الاجتماعات الحكومية الدولية. والمنظمات المدنية أيضاً دور رئيسي تقوم به في توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان فيما بين المسؤولين الحكوميين وكذلك في إذكاء وعي الجمهور بقضايا حقوق الإنسان الرئيسية.

٦- التعهدات

٢٣٤- المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً عميقاً بعمل الأمم المتحدة الرامي إلى زيادة احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وبناء عليه، فقد تعهدت بالعمل في شراكة مع مجلس حقوق الإنسان من أجل توطيد حقوق الإنسان في صلب كيان الأمم المتحدة؛ ومواصلة دعم هيئات الأمم المتحدة؛ والعمل على تحقيق تقدم في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي؛ وتدعيم أعلى المستويات فيما يتعلق بحقوق الإنسان داخلياً.

٧- المبادرات الدولية

٢٣٥- المملكة المتحدة ملتزمة، علاوة على ترسيخ حقوق الإنسان داخلياً، بتعزيزها وحمايتها دولياً. وتعمل حكومة صاحبة الجلالة في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم من خلال اتصالاتها الثنائية؛ وعضويتها في المنظمات الدولية؛ ومن خلال المعونة والمساعدة الإنمائية؛ والشراكة مع المجتمع المدني.

٢٣٦- وشاركت المملكة المتحدة مشاركة فعالة، في إطار الأمم المتحدة، كعضو مؤسس في إنشاء مجلس حقوق الإنسان، وتركز الآن على جعل الهيئة على أكبر قدر ممكن من الفعالية. وإضافة إلى ذلك، فإن المملكة المتحدة ملتزمة بأن تحقق اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة نتائج بالتنسيق مع العمل الذي تنجزه أقسام أخرى في إطار الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويتمثل جانب هام من هذا الإطار في العمل القيم الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. والمملكة المتحدة تمنح المفوضية في الوقت الحالي مبالغ قدرها ٢,٥ مليون جنيه إسترليني سنوياً كمساهمة طوعية، زيادة على المساهمة في الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٢٣٧- وتتعاون المملكة المتحدة بالكامل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وترحب بزيارات جميع الإجراءات الخاصة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كانت المملكة المتحدة هي الراعي الرئيسي لمبادرة نجحت في إنشاء منصب المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة.

٢٣٨- وتشجّع المملكة المتحدة التصديق على صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي تعمل على ضمان نجاح تنفيذها من خلال البرامج الإنمائية وغيرها من برامج المساعدة. فعلى سبيل المثال، سعت المملكة المتحدة بقوة على الصعيد العالمي، على مدى السنوات الخمس الماضية، إلى تشجيع التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وبروتوكولها الاختياري، وقدمت مساعدة تقنية عملية حيثما كان ذلك مفيداً. وفضلاً عن ذلك، تدعم المملكة المتحدة أيضاً بفعالية الإجراء ٢، وهو برنامج للأمم المتحدة يهدف إلى إدماج أعمال حقوق الإنسان التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الأنشطة الأساسية على المستوى القطري وتعزيزها وتبسيطها.

٢٣٩- وإضافة إلى الأمم المتحدة، تشارك المملكة المتحدة بفعالية في نطاق كامل من قضايا حقوق الإنسان مع منظمات دولية وإقليمية أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والكونغرس ومجلس أوروبا والبنك الدولي ومنظمات أخرى كثيرة. وتهدف حكومة المملكة المتحدة إلى تعزيز إدراج حقوق الإنسان على نحو أفضل في النظام الدولي ككل، وضمان جعل حقوق الإنسان في جوهر نطاق الأعمال التي تضطلع بها الهيئات الدولية بأكمله.

٢٤٠- وتعترف المملكة المتحدة بأن التنمية وحقوق الإنسان مترابطان ومتضامان، وبالتالي فإنها تدعم الاستراتيجيات الإنمائية القطرية القيادية التي تندمج فيها حقوق الإنسان.

وتعمل إدارة التنمية الدولية على دعم الحكومات الشريكة في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز قدرة الناس على المطالبة بحقوقهم.

٢٤١- والمملكة المتحدة ملتزمة بإقامة شراكات فعالة مع الحكومات الأخرى. ويتم إنجاز ذلك عبر التزام مشترك بتحقيق ثلاثة أهداف هي: الحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ واحترام حقوق الإنسان وغيرها من الالتزامات الدولية؛ وتعزيز الإدارة والمساءلة الماليتين.

٢٤٢- وتضع المملكة المتحدة هذه السياسات موضع التنفيذ عبر مجموعة من التدخلات: فمثلاً، فيما يتعلق بالحقوق في التعليم، تعهدت المملكة المتحدة بمنح الأولوية لإنفاق المعونات على برامج من أجل ضمان حصول كل فرد على التعليم.

٢٤٣- وتنفيذاً لالتزامها بحقوق الإنسان على الصعيد العالمي، تعمل المملكة المتحدة بروح التشاور والانفتاح والمساءلة. وتعمل المملكة المتحدة، من خلال عضويتها في عدد كبير من الهيئات الدولية، ومن خلال شبكتها العالمية لسفارات المملكة في الخارج، على مساندة رغبة الجميع في أعمال النطاق الكامل من حقوقهم الفردية.

دال - عملية رفع التقارير على الصعيد الوطني

٢٤٤- يحدد الجدول التالي الإدارات الحكومية الرئيسية المسؤولة عن عملية رفع التقارير بموجب ستة صكوك رئيسية للأمم المتحدة صدقت عليها المملكة المتحدة والاستعراض الدوري الشامل.

صك الأمم المتحدة	الإدارة الحكومية الرئيسية	التنسيق مع الأقاليم التابعة للتاج	التنسيق مع أقاليم ما وراء البحار
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	المجتمعات الخلية والحكومات المحلية	وزارة العدل	وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	وزارة العدل	وزارة العدل	وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	وزارة العدل	وزارة العدل	وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	المكتب الحكومي للمساواة بين الجنسين	وزارة العدل	وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث
اتفاقية مناهضة التعذيب وأشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	وزارة العدل	وزارة العدل	وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث
اتفاقية حقوق الطفل	إدارة التعليم	وزارة العدل	وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	إدارة الأشغال والمعاشات التقاعدية	وزارة العدل	وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث
الاستعراض الدوري الشامل	وزارة العدل	وزارة العدل	وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث

٢٤٥- تقدم المملكة المتحدة تقارير شاملة عن المساهمات الواردة من مختلف هيئات الحكومة. ويتم تقاسم التقارير بصيغتها الأولية مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والهيئات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، لتلتزم ما لديهم من وجهات نظر قبل وضع الصيغة النهائية للتقارير وتقديمها إلى الأمم المتحدة.

ثالثاً- معلومات عن عدم التمييز والمساواة وسبل الانتصاف الفعالة

المملكة المتحدة

٢٤٦- يوجز الجدول الوارد أدناه التشريعات التي تم سنّها منذ عام ١٩٩٨ لضمان المساواة أمام القانون، والمساواة في الحماية بموجب القانون، وحظر التمييز.

٢٤٧- ومن أهم الأعراف الرئيسية التي يعمل على أساسها دستور المملكة المتحدة غير المدون هو "سيادة القانون". ويتمثل ذلك في الاعتقاد بأن جميع الأشخاص والسلطات متساوون أمام القانون. ولا يعمل ذلك العرف فقط على توطيد مفهوم الضوابط والتوازنات المتأصل في أي مجتمع ديمقراطي، وإنما على توطيد فكرة المساواة القانونية أيضاً. ويشير إعمال هذه القاعدة، بدون أي استثناء أو اشتراطات، إلى أن فكرة المساواة لها شأن دستوري كبير داخل المملكة المتحدة. وتدل المادة ١ من قانون الإصلاح الدستوري لعام ٢٠٠٥ على الأهمية المستمرة لذلك العرف في المملكة المتحدة حيث تنص على أنه:

"ليس في هذا القانون ما يؤثر بشكل سلبي على:

(أ) المبدأ الدستوري القائم بشأن سيادة القانون؛

(ب) أو دور وزير العدل الدستوري القائم بالنسبة لهذا المبدأ".

٢٤٨- سنّ العديد من التشريعات الرامية إلى حظر التمييز في بريطانيا العظمى على مدى الأربعين سنة الماضية. وكان أول هذه التشريعات قانون العلاقات العنصرية لعام ١٩٦٥ (ألغى في الوقت الحالي وحل محله قانون العلاقات العنصرية لعام ١٩٧٦) وتلاه قانون المساواة في الأجور لعام ١٩٧٠ ثم القانون المتعلق بالتمييز بين الجنسين لعام ١٩٧٥. وأدخل قانون التمييز على أساس الإعاقة في عام ١٩٩٥. وسُنّت تشريعات أخرى في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ لحظر التمييز على أساس الميول الجنسية أو الدين أو المعتقد أو السن في مجال الاستخدام والتدريب المهني، من أجل تنفيذ التوجيه الإطاري الأوروبي. وفي عام ٢٠٠٧ حُظر التمييز على أساس الدين أو المعتقد أو الميول الجنسية خارج أماكن العمل. ومن ثمّ أدرجت جميع أجزاء التشريعات تلك في قانون المساواة لعام ٢٠١٠، الذي سنّ في نيسان/أبريل ٢٠١٠ والذي دخلت غالبية أحكامه حيز النفاذ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وينطوي ذلك ضمناً على

أن قوانين مناهضة التمييز السابقة قد ألغيت الآن باستثناء عدد من الأحكام التي ما زالت سارية المفعول على أساس مؤقت.

٢٤٩- وقانون التمييز على أساس الإعاقة هو التشريع الوحيد المناهض للتمييز على نطاق المملكة المتحدة. وتنطبق قوانين مكافحة التمييز الأخرى الموصوفة هنا على بريطانيا العظمى. وتتوافق تشريعات آيرلندا الشمالية التي تحظر التمييز مع تشريعات بريطانيا العظمى عموماً.

٢٥٠- وتعمل تشريعات بريطانيا العظمى المناهضة للتمييز التي تأخذ شكل قانون المساواة لعام ٢٠١٠ على حظر التمييز المباشر والتمييز غير المباشر والإيذاء والتحرش في مجالات الاستخدام (والمجالات ذات الصلة بالاستخدام)، والتدريب المهني (بما فيه التعليم التكميلي والتعليم العالي)، والتعليم في المدارس، وفي مؤسسات مواصلة التعليم والتعليم العالي وتوفير السلع والمرافق والخدمات، وعضوية النوادي الخاصة، وإدارة المباني وتخصيصها، وممارسة الوظائف العامة. ويتمثل أحد الغرضين الرئيسيين لقانون المساواة لعام ٢٠١٠ في تنظيم وتبسيط القانون وضمه معاً وجعله أكثر اتساقاً. والغرض الرئيسي الثاني هو تخصيص القانون بعدد من الطرق، بما في ذلك زيادة سبل الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يقومون بتقديم الرعاية والعناية الذين قد يتعرضون للتمييز بسبب ارتباطهم بشخص متقدم في السن أو ذي إعاقة.

٢٥١- ويعمل قانون المساواة لعام ٢٠١٠ على أمور من بينها تدعيم وتوسيع نطاق الواجب القائم للسلطات العامة بالتفكير في التأثيرات الناجمة عن البرامج والسياسات من المنظور المتعلق بالعرق ونوع الجنس والإعاقة. ويشترط القانون على السلطات العامة بأن تولي الاعتبار الواجب للحاجة إلى القضاء على التمييز غير القانوني، وتعزيز المساواة في الفرص وتقوية العلاقات الطيبة فيما يتعلق "بالخصائص المحمية" للعمر والإعاقة وتغيير نوع الجنس والحمل والأمومة والعرق والدين أو المعتقد والتوجهات والميول الجنسية. ونموذج "الواجب الإيجابي" هذا يقتضي من السلطات العامة أن تدرج بشكل استباقي اعتبارات المساواة لدى وضع وتنفيذ سياساتها وخدماتها وبصفتها من أرباب العمل.

٢٥٢- وفي آيرلندا الشمالية، وُضعت أدوات حماية إضافية لتعزيز المساواة. فقد أنشئت لجنة المساواة لآيرلندا الشمالية عقب اتفاق بلفاست لعام ١٩٩٨. وتشمل مهامها تعزيز تكافؤ الفرص؛ والعمل الإيجابي؛ والعلاقات الطيبة بين الأشخاص من مختلف المجموعات العرقية. كما تراقب اللجنة فعالية التشريعات الخاصة بمكافحة التمييز وبالمساواة؛ وواجب المساواة القانوني المنصوص عليه في المادة ٧٥ من قانون آيرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨، بما في ذلك سلطات التحقيق لضمان الامتثال.

٢٥٣- ويتضمن قانون حكومة ويلز أحكاماً معدة لتعزيز المساواة وحماية الحقوق. ويجب على وزراء ويلز اتخاذ ترتيبات للتأكد من أن حكومة جمعية ويلز "تولي الاعتبار الواجب للمبدأ الذي يقضي بتكافؤ الفرص للجميع".

التدابير العملية

٢٥٤- أدخل قانون المساواة لعام ٢٠٠٦ عدداً من التدابير العملية الرامية إلى تعزيز المساواة في المملكة المتحدة. ولا ينص القانون على إنشاء لجنة معنية بالمساواة وحقوق الإنسان فقط، وإنما يعمل على تمكين هذه الهيئة أيضاً من العمل كمناصر مستقل للمساواة وحقوق الإنسان في المملكة المتحدة.

٢٥٥- تم تحديد التزام الحكومة الائتلافية بتحقيق المساواة في البرنامج الائتلافي للحكومة الذي يتعهد بالقضاء على الحواجز التي تقف في وجه الحراك الاجتماعي وتكافؤ الفرص. ويتحمل المكتب الحكومي المعني بالمساواة المسؤولية المتعلقة باستراتيجية الحكومة الشاملة وأولوياتها بشأن المساواة، حيث يتصدر العمل بالنسبة للسياسات والتشريعات المتعلقة بالمساواة. ويكفل المكتب، من خلال عمله في مختلف مجالات الحكومة، بأن يتم إدماج سياسة المساواة بحزم في نهج الحكومة، ويشرف على تحقيقها وتنفيذها بفعالية

٢٥٦- كان للتدابير الرامية إلى معالجة عدم المساواة في المجتمع أولوية عالية في جدول أعمال الحكومة، ولم يكن مجال تركيز سياسات الحكومة موجهاً فقط نحو المحرومين نتيجة انخفاض الدخل. إن نهج الحكومة أوسع نطاقاً ويهدف إلى معالجة الأسباب المؤتلفة والمتراصة للإقصاء الاجتماعي (وعواقبه). وتتصدر فرقة العمل المعنية بالإقصاء الاجتماعي العمل في هذا الشأن، فتحدد أولويات الحكومة، وتختبر الحلول وتُسهل من تنفيذ السياسات في كافة مجالات الحكومة، وبالتالي توصيلها من الحكومة إلى المجتمع. وتشمل التدابير المتخذة خططاً مركزة على بث الحيوية في المجتمع المحلي؛ وبرامج تهدف بوجه خاص إلى تحسين صحة الأطفال ورفاههم في المناطق المحرومة؛ وزيادة تمويل الخدمات السيئة وتحسين أداؤها؛ وخطط وحواجز مركزة على إعادة تشغيل المحرومين.

التدابير التشريعية أو غيرها (مع تاريخ اعتمادها)	مجال الموضوع الرئيسي
قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨	العمل على إنفاذ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في المحاكم المحلية بشكل مباشر. ويحتفظ الأفراد بالحق في الاستئناف أمام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية شريطة أن يكونوا قد استنفدوا جميع سبل الانتصاف المحلية.
قانون التمييز على أساس الجنس (المرشحين للانتخابات) لعام ٢٠٠٢	يحارب التمييز المستند إلى نوع الجنس في العملية الانتخابية.
لائحة المساواة في الاستخدام لعام ٢٠٠٣ (الميول الجنسية أو المعتقد)	مناهضة التمييز القائم على الميول الجنسية أو الدين أو المعتقد في العمل.
قانون الشراكة المدنية لعام ٢٠٠٤	الاعتراف المدني بشراكات الأقران من نفس الجنس.
قانون علاقات الاستخدام لعام ٢٠٠٤	حماية الموظفين من الفصل وإجراءات الدعاوى المهنية.
قانون الاعتراف بنوع الجنس لعام ٢٠٠٤	الاعتراف المدني بالجنس المكتسب لمن يغيرون جنسهم.
قانون الأطفال لعام ٢٠٠٤	حماية الأطفال من سوء المعاملة.

تشديد العقوبات في حالات العنف المترلي ودعم الضحايا.	قانون العنف المترلي والجريمة وضحاياهما لعام ٢٠٠٤
تعزيز الأحكام المناهضة للتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.	قانون التمييز على أساس الإعاقة لسنة ٢٠٠٥
تعزيز الالتزام بالاقتراع ومنح الثقة في العملية الانتخابية	قانون إدارة الانتخابات لعام ٢٠٠٦
إنشاء اللجنة المعنية بالمساواة وحقوق الإنسان وتعزيز حقوق الإنسان.	قانون المساواة لعام ٢٠٠٦
تحقيق توازن أفضل بين الحقوق والمسؤوليات لأرباب العمل والموظفين، لا سيما في حالة الموظفات الحوامل.	قانون العمل والأسرة لسنة ٢٠٠٦
مكافحة التمييز في الاستخدام على أساس السن.	لائحة المساواة في الاستخدام لعام ٢٠٠٦
إنشاء لجنة لحقوق الإنسان في اسكتلندا.	قانون اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٦
إطار قانوني للعناية بالأشخاص ذوي الاضطرابات العقلية في "ظروف محددة" بوضوح.	قانون الصحة العقلية لعام ١٩٨٣
